الكاتب الإيراني
أبو الحسن بني صدر

ايران

غربة السياسة والثروة

دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة

الكلمة
دار الكلمة للنشر

تصميم الغلاف : سعد عبد الوهاب

دار الكلمة (ش.م.م)
شارع ليون - بناية سلام - الحمراء
بيروت - لبنان
تليفون ٣٥٤٩٠٢
ص. ب ١٣/٥٢٨٨

الطبعة الأولى ١٩٧٩

إيران

غربة السياسة والثروة

الكاتب الإيراني
أبو الحسن بني صدر



غربة السياسة والثروة

دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة

ترجمة « دار الكلمة »

مقدمة الناشر

قد يكون من السابق لاوانه ، تقديم تصور متكامل لتجربة الثورة الايرانية . فدون ذلك ، عقبات عدة : تبتديء بخاصية هذه الثورة ، لفرادتها الايديولوجية والسياسية مـن جهة ، ولكوننا نتعامل مع هذه الثورة من ((الخارج)) من جهة ثانية ، وصولا الى ما يتحكم ببنية ((الثقافة العربية الحديثة)) ، من مفاهيم واطر نظرية ، يتبدى لنا يوما بعد يوم ، محدودية فعاليتها في عملية التقاط حركة الواقع وغناه .

والثقافة العربية الحديثة ليست عاجزة ، بقدر ما هـي نتاج تاريخي لخارطة المجتمعات الاوروبية والبلدان الصناعية عموما ، ولكنها تصبح عاجزة بل اكثر من ذلك ، تصبح اداة لحبس الرؤية وحجب الواقع التاريخي للعالم الثالث عموما،

والعالم الاسلامي والعربي خصوصا ، بقدر ما يتم قطعها عن سياقها التاريخي ، بكل تقلباته الحادة ، ولصقها تعسفـــا بسياقات تاريخية مغايرة .

الا ان هذا المعطى ، يجب الا يشكل عقبة امام محاولة تلمس قسمات الثورة الايرانية اولا بأول ، مستنيريــن بوهج هــذه الثورة الحاد والتي دفعت الى المقدمة عبر تجربتها جملة من المسائل الهامة ، تزداد معالمها وضوحا ، يوما بعد يوم .

فهناك معضلة الايديولوجيا الحاضنة لنظرية الثورة وهناك السياسات التي مارستها وتمارسها هــذه الثورة ، سواء في بنائها لجبهة الشعب العريضة وما يستلزمه ذلك مــــن اطر تعبئة وتنظيم ، وبناء اداة أو ادوات تنظيمية ، او لجهــة خطوط سياستها المتتالية في مواجهة السلطة ، او للموقع الذي اختطته لنفسها ضمن التكتلات الدولية القائمة ، والــــذي يتجلى عبر تأكيد استقلاليتها السياسية عن الكتل السياسية الدولة القائمة بمختلف اشكالها ، والانتماء الصريح لشعــوب العالم الثالث عموما ، عبر احدى تجلياته في سياسة عــدم الانحياز التي ارسى اسسها جمال عبد الناصر ونهرو وتيتــو واخرون ، والالــتزام الصريح بقضايــا الشعــب العــربي والشعوب الاسلامية في مناهضة قوى الامبريالية وادواتها

المحلية على الاخص ، والالتزام القاطع بقضية فلسطين ، بما بعنيه ذلك من نقض كامل لموقف النظام الملكي البائد في نوع العلاقة التي كانت تربطه بالعدو الصهيوني .

في هذا السياق العام يندرج اختيارنا لمحاولات «. بني صدر » ، كمادة نشر ، بما تمثله من محاولة جادة في قراءة معمقة للمجتمع الايراني عشية الثورة .

فهو هنا ، لا يكتفي بعرض افرازات النظام الملكي على مختلف الاصعدة بل يتوغل بعيدا فيما وراء الاشكال والمؤسسات ليكشف الاواليات (الميكانزم) المختلفة التي تتحكم بمجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فنراه في معالجة لمسألة النفط وعائداته يتخطى حدود الاقتصاد الشكلي والمؤسساتي ، ليكشف عن دينامية بنى النهب الاقتصادي لثروة النفط فيما وراء تحديدات السوق الشكلية ، من تحديد اسعار ، وعلاقات تبادل ، واستيراد وتصدير ، وارقام ارصدة الدولار النفطي التي تثير الدهشة للوهلة الاولى ، نظرا لضخامتها الاسمية .

وفي قراءته لارقام الميزانية والناتج القومي العام ، نراه يتخطى شكليات الجداول والاحصاءات ليكشف لنا عن طبيعة العلاقات الانتاجية الفعلية المخبأة فيما وراء هذه الجداول ، في

تنوعها وتراتبها ، انطلاقا من الاستثمار والاستخدام ، وصولا الى البطالة وحالة السكن . وهو عندما يعالج مسألة الجيش لا يكتفي بتحديدات نظرية عامة ، بل ينطلق من البنية الخاصة بهذا الجيش والدور الذي يقوم به وموقعه في البنية الاجتماعية العامـــة .

كذلك ، عندما يناقش احتمالات الوضع ، نـــراه لا يحشر نفسه في حدود ما هو شائع من نظريات سياسية حـــول دور الجيش والانقلابات ، بل يحدد جملة احتمالات ويحدد مقدمات ونتائج كل منها ، ليستخلص اي الطرق الافضل للوصول الى خط سياسي جماهيري مستقل نابع من تجربة ايران وتجربـــة شعبها كما تجري عيانيا ، دون الوقوع في محاكمتها علـــــى اساس القوالب الفكرية والنظرية الجاهزة في نظرية الثـــورة والسياسة .

مهما يكن موقفنا من استنتاجات الكاتب ، الا ان غنـــى المنهج وجدليته وشدة التصاقه بحركة الواقع الفعلية ، يبقى رصيدا كافيا لاعتبار هذا الكتاب احـــد المحاولات الجـــادة لكاتب ايراني عايش عن كثب تجربة شعب في مواجهة واحد من أعتى الانظمة الفاشية ، ولعل في ذلك ، تكمن عظمة شعب استطاع ان يطيح « بالحلقة الاقوى » وليس « بالحلقـــة الاضعف » في سلسلة الانظمة التابعة في هذا العصر .

الفصل الأول

الجيش والسياسة

ايران ·· جيش التبعية

هناك مشاكل عالمية عديدة في عصرنا الحاضر لا تلفت انتباه المراقبين الغربيين . ذلك لانها دون شك مشاكل هامة تحتل موقعا مركزيا في البنيه الاقتصادية والاجتماعية للعالم ، كالعلاقات بين المركز والطرف ، البترول والجيش .

رغم الاهمية الاساسية للانقلاب الذي أطاح بمصدق سنة ١٩٥٣ ، على الاستراتيجية والعسكرية ومشكله الطاقة ، فان القليل من الدراسات الجادة قد اهتمت بهذه المشاكل منذ ذلك الوقت. ان الانقلاب في التشيلي ، والحرب في الشرق الاوسط ، وحظر النفط ، وتاكيد السيادة المشتركة للقوتين الاعظم على اوروبا ، كلها قضايا قد تتابعت دون ان يفكر احد بشكل عميق بمسائل اساسية ، خصوصا مسألة التكامل العسكري في العالم . ان العنف والقمع والاضطهاد الفكري تحدد الرؤى العلمية وتوجه التفكير في مسارات محددة .

ان اوروبا تخشى ان ترى صورتها في مرآة الزمن وهي تترك نفسها بطواعية في مسيرتها نحو الانحطاط . وهكذا فان ازمة البترول

كانت متوقعة ، ولقد اشار عدة خبراء بقربها . نحن ايضـــا في المعارضة الايـــرانية قـــد اقترحنا منذ سنة حلا يحفظ مصـــالح الدول المنتجة للنفط ومصـــالح اوروبا في نفس الوقـــت . الا ان الصحافة الفرنسية قد اهملت تماما هذه الايحاءات . ان اوروبا قد تخلت منذ عشرين سنة عن دور رجل الشرطة ضد مصدق ، وهي منذ ذلك اليوم قد اقفلت طريقا كان بامكانه ان يؤدي الى تأميـــن ازدهار استقلالها والى تغيير مستقبل العالم . وبتركها لمصـــدق اتجهت اوروبا نحو الامبريالية المسيطرة ، وها هي اليوم تقطـــف ثمار ذلك ، ومطروح امامها نفس الخيار : اما ان تغوص في عملية التبعية ، واما ان تقبل حلا يسمح لها وللدول المنتجة للمواد الاولية بالخروج من موازين القوى المستعبدة .

ان الدراسة التي نقدمها هنا لا يمكنها ان تتناول بشكـــل واسع مشاكل البترول والجـــيش . سنحاول ان ندرس المسالـــة المركزية : اي العلاقات التي يتحول البترول بواسطتها الى جيـــش متعدد الوظائف ، والذي عبر الحاقه بالجيش المسيطـــر للولايـــات المتحدة يربط تطوره بالنمو السريع لتصديرات البترول وللبيع المسبق حتى لـــ « الذهب الاسود » وللثروات القومية الاخرى .

سنحاول ان نظهر ان السيطرة تتجسد في علاقة اربـــع ديناميات : دينامية الالحاق بالنظام المسيطر ، دينامية تفكك النظام التابع . دينامية اللاتساوي التي تجسد علاقات المسيطر ـــ التابع ، دينامية العنف وهي النتيجة . نحن سنبحث في مجال ايران ، الا ان جوهر البحث يمكن ان يتجاوز هذا البلد ، فالبترول يمكن استبداله باية موارد طبيعية ، والجيش الايراني باي جيش آخر ، بمعنى آخر سنقتصر على ذكر وظائف البترول كمادة اولية في الاقتصاديات المسيطرة والتابعة وكموجه مالي . وسنضع نصب اهتمامنا قضية النفقات لنبين كيف انها تحدد الاستغلال المتسارع للبترول من جهة ، ومن جهة اخرى الحاق الجيش الوطني بالجيش المسيطر . وكيف ان هذه العملية المزدوجة تؤدي الى تعميم للصراعـــات وللتناقضات وللعنف في المجتمع التابع او المسيطر عليه .

وإذا كان للبترول اهمية متصاعدة في الاقتصاديات فان ذلك ليس بشكله كمادة اولية بالمعنى الدقيق لكن عبر شكله كطاقة .

لقد اعطى الغرب لنفسه وللاخرين مفهوما شاذا عن النمو قائلا انه يتطلب الاستهلاك الجنوني والتبذير ، وهذا يؤدي الى تقصير عمر الموارد الطبيعية في العالم. وهكذا كطاقة يستخدم البترول مادة أولية ذات اهمية كبرى للسنوات القادمة لانه لا يكلف شيئا ويتم الحصول عليه من بلاد مسيطر عليها . وحتى في هذا الاستعمال اللاعقلاني للبترول فان التبذير الخارق اصبح قاعدة ، ويسير في اتجاه معاكس للمصالح الحقيقية للبلاد المسيطرة . وجوابا على طلبات البلاد المنتجة بزيادة السعر يتم التخويف دون تردد بمصدر منافس ، نعرف اليوم تفاهته .

ومع ذلك يأخذ البترول كمادة أولية مكانا اكثر اهمية في قطاع الانتاج . وهناك سبب آخر لاهمية البترول الاقتصادية لان هذا القطاع من خلال الفوائد المرتفعة التي يحققها يصبح مكانا لتراكم هام ينقلب الى نشاطات اخرى . ان الوظائف المتعددة والحاسمة للبترول جعلت منه رهان الاستراتيجيات العالمية : من يسيطر على البترول يسيطر على العالم .

بالمقابل فان البترول منذ ابتداء انتاجه واستغلاله بقي غريبا عن الاقتصاد الايراني . وفي نفس الوقت كان احد العوامل الرئيسية في تفكك هذا الاقتصاد . وهذا بسبب الصادرات : لانه سمح برمي المنتجات القومية وسبب عملية تحول لنمط الحياة من خلال «حاجات» يتعلق اشباعها بسلع منتجة في الخارج . وبهذا المعنى يشكل البترول كموّجه مالي عامل تفكيك للمجتمع والاقتصاد الايرانيين ، وعامل تتبيع لعناصر لا يمكن تتبيعها بالنظام المسيطر .

يقال غالبا ان الاقتصاد المسيطر « يلاحق حتى اخر قرش » المبالغ المدفوعة مقابل المواد الاولية ، لكن الذي لا يذكر غالبا هو ان هذا الاقتصاد يستخدم في نفس الوقت تلك المبالغ ليعيد بناء الاقتصاد المسيطر عليه لمصلحته . بكلام اخر انه يفرض نظامه للحاجات مقابل استيراده للمواد الاولية .

ان ديناميات الالحاق والتفكيك ينتج عنها بالمحصلة : دينامية اللامساواة التي يقدر اتجاهها بالتطور التالي : حسب التقارير الرسمية للدول العربية اذا لم تتغير الاحوال جذريا في عام ٢٠٠٠ يوم تصبح آبار البترول على وشك ان تنضب ، فان دخل الفرد في بلاد المجموعة الاقتصادية الاوروبية سيرتفع الى ٦٣٣٠ دولارا ، بينما سيحافظ على وضعه في بلاد جنوب المتوسط اي ٧٦٧ دولارا . او ليس المذكور هنا الا معطى كميا لا يستطيع قياس العوامل الكمية والكيفية بكل اتساعها لدينامية اللامساواة ؟ بالمقابل لا يمكن حساب قيمة الخيرات الرئيسية التي ستخلق بفضل البترول خلال العقود الثلاثة القادمة والتي ستبقى ضمن الاقتصاديات المسيطرة بمتناول الاجيال القادمة . وبالمقابل ان عمليات التحويل الى صحراء والتنظيم العسكري والعنف تنشل في البلاد الخاضعة . ان تطور هذه اللامساواة هو البؤرة التي يولد فيها العنف ويتوسع ، وهو غير ممكن دون تراكم القوة في الاقطاب المسيطرة كما في الطرف الخاضع .

ان التتبيع الاقتصادي ، السياسي والثقافي يزيل وطنية الطبقات الحاكمة بالنسبة للطبقات المحكومة ، كما انه يعجل باستيراد خيرات الاستهلاك والقيم الثقافية ، ويشجع تصدير المواد الاولية والكفاءات جاعلا البلد الخاضع في حالة من التفكك والعجز .

ان الجيش يلعب دورا حاسما في هذا التفكك . وهدفه المحافظة عليه وقمع كل القوى التي تعارض هذه العملية : وهناك منطقان لتطوره :

منطق التوتر داخل المجتمع الوطني الذي يشتد عنفا تبعا لدينامية التفكك ، ومنطق العنف العام الذي يطغى على العلاقات العالمية . الا انه حتى نفهم دور الجيش في هذه العملية علينا ان نبحث في مجمل العلاقات الموضوعية القائمة بين النفقات العسكرية الايرانية وبين تبعيتها للخارج .

لهذا من الضروري من جهة دراسة اواليه (١) العلاقات بين

(١) القوانين او الاتجاهات المتحكمة بطريقة عمل ظاهرة او حدث ما .

هذه النفقات ، وبين الايرادات البترولية الحالية والمستقبلية ، ومن جهة ثانية دراسة تطور التناقضات بين الجيش وتلك النفقات كقوة محركة للتفكك والالحاق . ومن المناسب ايضا البحث في العلاقة بين الجيش والاقتصاد الوطني ، وبين الجيش والامة بحد ذاتها .

١ ـ النفقات العسكرية الايرانية :

حتى نقيس اتساع مكانة الجيش في النشاطات القومية علينا ان نبرز بتفصيل سلسلة مراكز الانفاق العسكري المباشر وغير المباشر .

ـ النفقات في التجهيزات العسكرية .

ـ الاستثمارات في معامل التصليح (حاليا هناك مشروع كبير قيد الانجاز لبناء معمل ضخم لتصليح الطائرات العسكرية في مهراباد وطهران ، وكذلك هناك مركز هام لتصليح السفن الحربية في بندر عباس ، على الخليج) .

ـ نفقات تأهيل العسكريين ـ اجور ومساعدات مختلفة .

ـ نفقات تجديد وتطوير الاسلحة .

ـ رواتب الخبراء العسكريين الاجانب .

ـ نفقات البنى التحتية : سكك الحديد ، المدارج ، المرافيء ، المعسكرات ، الملاجيء الواقية من الطيران .. الخ . (حاليا هناك قاعدتان جويتان قيد البناء) .

ـ النفقات الملحقة بالعمليات العسكرية داخل البلاد وخارجها : وتزداد هذه النفقات بسرعة وتبلغ ارتفاعا اكثر اهمية وذلك تبعا لدرجة الحاق الجيش الايراني بتشكيلات الحرب الامركية التي تتطلب منه ان يبقى دائما في حالة تأهب .

ــ النفقات المتعلقة بالدين الخارجي . قسم من هذه النفقات ناتج عن الدين العسكري والخارجي . وقسم آخر يتأتى من فوائد الديون المقترضة لتحل مكان رؤوس الاموال المخصصة للنفقات العسكرية .

ــ النفقات المبذولة للحفاظ على النظام في داخل الجيش وخارجه ، للسافاك (البوليس السياسي) وباقي الاجهزة البوليسية للتجسس والمعلومات . وهي سوف تزيد باضطراد اذا لم يرغب النظام ، او لم يقدر على حل مشكلة الاستياء العام الا بالعنف . وفي هذه الحالة سيجد نفسه مضطرا لزيادة نفقات اجهزة النظام ، كقوى الامن والشرطة والسافاك والمحاكم العسكرية والسجون وجهاز الدعاية الاحادي الجانب .. الخ . وفي نفس الوقت ستواكب هذه الزيادة في النفقات ، أجواء من العنف ستؤدي من جديد الى زيادة في النفقات العسكرية .

ان تقدير الحد الادنى لمجموع النفقات المباشرة للجيش ولقوى النظام ، مضافا اليها ١٠ بالمئة من ميزانية الادارة والتطور ، تفضي بنا الى الجدول التالي : (الارقام بمليارات الريال) . والارقام بليغة جدا :

النفقات العسكرية تزيد بمعدل ٢٦ بالمئة بالسنة. وهي ضعفها معدل الـ ن.ق.أ (١) وعليه فان المصاريف العسكرية في زمن الدكتور مصدق (١٩٥٠ ــ ١٩٥١) لم تبلغ سوى ١ر٢ بالمئة من الـ ن.ق.أ. وشكلت في سنة ١٩٦٧ ٧٥ر٧ بالمئة ووصلت في ١٩٧١ الى ٢٥ر١١ بالمئة . ان مجموع النفقات (العسكرية + ١٠ بالمئة من ضمن ميزانية الادارة والتنمية) تتجاوز ١ر١٤ بالمئة من ن.ق.أ عام ١٩٧١ :

---

١ ــ الناتج القومي الاجمالي او العام .

السنـــــة	نفقــاتعسكرية وقوى امن	نسب النمو	نفقات عسكرية + نفقات عسكرية من ضمن النفقــاتللتنمية	نسب النمو	نسبة النفقــات العسكرية ن٠ق٠ا	نسبة مجموع النفقات العسكرية ن٠ق٠ا
١٩٥١ــ٥٠					٢ر١ ٪	
١٩٦٧	٤٢		٧ر٥٠		٧٥ر٧ ٪	٣٥ر٩ ٪
١٩٦٨	١ر٥٢	٢٤	٤ر٦٥	٢٩	٦٤ر٨ ٪	٣ر١٣ ٪
١٩٦٩	٣ر٦٥	٢٥	٩ر٨٠	٧ر٢٣	٥ر٩ ٪	٧ر١١ ٪
١٩٧٠	٣ر٧٥	١٥	٩ر٩٤	٦ر١٧	٧٥ر٩ ٪	٣ر١٢ ٪
١٩٧١	١٠٠	٨ر٣٢	٦ر١٢٥	٥ر٣٢	٢٥ر١١ ٪	١ر١٤ ٪

ومع ان الاقتصاديات الصناعيـــة المسيطرة تحتاج لنفقـــات عسكرية لاغراض شتى (منها وضع قسم من رؤوس الاموال خارج دورة عملية الانتاج) . فان هذه الاقتصاديات ليس لها القدرة ولا الامكانيات على تحمل نفقات عسكرية كتلك التي في ايران .

ان الجدول التالي يسمح بمقارنة نسبة هذه النفقات مع الـــ ن٠ق١٠ .

السنـــــة	البلـــــد	النسبة بين النفقات العسكرية والـــ ن٠ق٠ع٠
١٩٧٠	الولايات المتحدة	٧ر٩٥٪
	المملكة المتحـدة	٤ر٨٥٪
	الاتحاد السوفييتي	٧ر٦ ٪
	اليابـــــان	١ر٣ ٪
	فرنســـــا	٢ر٤ ٪
	كنـــــدا	١ر٤ ٪
	الهنـــــد	٢ر٢ ٪
	ايـــــران	١٥ر١٠٪ (١)

من الواضح انه في هذه النفقات العسكريـــــة تتجاوز ايران مجموع الدول الغربية المسيطرة في نفقاتها العسكرية . ان الشاه يبني قوة عسكرية في خدمة مصالح الولايات المتحـــدة وذلك عبر صرفه للثروات الحالية وباستهلاكه المسبق لخيرات مستقبل الامة (ايرادات البترول + القروض الخارجية) . وفي سماحه للقـــوى المسيطرة بنهب البلـــد .

(١) لا تشمل ميزانيات اجهزة الامن .

ان مجموع النفقات العسكرية يتجاوز طاقة التوفير للاقتصاد الايراني ، ولهذا يضطر الاقتصاد الوطني الى الاستدانة من الخارج ، والى اللجوء لرؤوس الاموال الاجنبية، ولتعجيل زيادة تصدير البترول وبقي الثروات ، والبيع المسبق لكل خيرات البلد . ان كلفة بناء البنى التحتية الضرورية لزيادة طاقات امتصاص الاستيراد ، ونفقات الدولة تتمان وسط اقتصادين مختلفين : الاقتصاد الصناعي الغربي، والاقتصاد الايراني ، بشكل ان هذا الثاني يتكامل في الاول . ان الدولة تصرف نقدها الاجنبي لدى الاقتصاديات الصناعية من اجل شراء منتجات صناعية (اسلحة وغيرها) وتصرف ما يقابل هذا النقد الاجنبي ، مع ايراداتها الاخرى من عملة ايرانية لشراء الخدمات وتزيد هذه النفقات قدرة الشراء المركزة في ايدي عدد ضئيل من العسكريين والبيروقراطيين والبورجوازيين « الكمبرادور » . وهي في حد ذاتها هدامة لان المركزة تجعلها مشؤومة . ولان قدرة الشراء تتجه نحو اقتناء منتجات وخدمات لا تقدر الا الاقتصاديات الصناعية المتطورة على تامينها . ومن البديهي ان تضطر ايران الى استردادها . لكن ماهي المحصلة لكل ذلك ؟

يستفيد الاقتصاد الصناعي المسيطر من كل نتائج النفقات المركزة بينما يصبح الاقتصاد الايراني اكثر فأكثر طرفا للمركز بسبب تصديره لرؤوس امواله وباستيراده للمنتجات والخدمات .

٢ ــ النفقات العسكرية هي القوة المحركة لتبعية الجيش والاقتصاد الايراني

ان الاسس الاقتصادية والتكنولوجية للجيش الايراني قد انتقلت من الداخل الى خارج البلد . ان التفاوت المتزايد في المستوى التقني لكل من البلد والجيش يحدد اكثر فأكثر العلاقات بين الجيش والاقتصاد الوطني . فلا يكفي ان التجهيزات العسكرية الحديثة جدا (الالكترونية وغيرها) لا يمكن صناعتها في ايران ، بل وحتى مسالة صيانتها (قطع غيار ، اجهزة تقنية ، اعتدة وغيرها) ترتبط بالاقتصاديات الصناعية المسيطرة .

في كل مرة يتجدد السلاح تزداد الهوة اتساعا بين المستوى التكنولوجي الوطني والمستوى العسكري . ان تبعية الجيش الايراني الكاملة للانتاج وللتكنولوجيا الامريكيتين تجعل الوجود الدائم والمتزايد لخبراء عسكريين اميركيين ضروريا . ان تحسين التسلح يغير بنية الجيش ، المقدرة ، اللاتقنية ، فهو جيش شديد التراتب بالنسبة للتقنية . انه جيش تكنوقراط يصبح خلال عملية التغيير التكنولوجي جزءا متكاملا من الجيش الاميركي ولا يمكن ان يوجه الا من قبل الجيش المسيطر ، يعني خبراء اميركيين .

منذ اليوم الاول لولادة الجيش الايراني، اي منذ خمسين سنة ، وجد نفسه ، تحت أوامر الخبراء العسكريين الاجانب ، في البداية الانكليز ، واليوم الاميركيون والاسرائيليون . ان الخبراء الاجانب ليسوا العسكريين فقط بل ومعلمي الاستراتيجية ايضا ، وعليه فان الراس ، القيادة ، الادارة ، التسلح ، والموارد المالية ، تأتي من الجيش الاميركي ويراقبها مراقبة تامة . وهذا هو هدف عملية الحاق الجيش الايراني بالجيش الاميركي .

ان ايران اليوم هي الصيد المضمون للولايات المتحدة ، فهي تجبر الايرانيين على دفع ثمن التسلح العالي التصنيع ولا تحرم البلد من ثرواته فقط بل وتربط جيشه بها وتجعله في تناقض تام مع الشعب . وهكذا نفهم بوضوح اكثر ،معنى تصريحات الناطق الرسمي لادارة الدولة الاميركية الذي يقول « ان للولايات المتحدة مصالح هامة في الكويت وفي منطقة الخليج الفارسي بشكل عام . ومنذ ان وضعت انكلترا حدا لحمايتها في الخليج الفارسي منذ ١٩٧١ . تحملت الدول المجاورة للخليج مسؤولية كبيرة في سبيل تأمين حمايته . اما السياسة الاميركية فتعبر عن نفسها عبر بيعهم كميات هامة من التجهيزات العسكرية ، وفي تأمين الخدمات من اجل حاجاتهم الدفاعية (« لوموند » ٢٥ — ٥ — ١٩٧٣) .

تأثيرات النفقات العسكرية على دمج الاقتصاد الايراني بالاقتصاد الاميركي:

ان النفقات العسكرية شكلت دائما في ايران احد العوامل المحركة في توسع وتوجه الاقتصاد . فغداة الخسارة العسكرية الايرانية أمام روسيا القيصرية ، دفع تحويل المشتريات العسكرية (كجزء مكمل من مجموعة عناصر اخرى) من الداخل الى الخارج ، كما دفع الاقتصاد الايراني الى مزيد من التفكك .

ان الاواليات التي سببت هذا التفكك قد دفعت ايضا الى تكريس الالحاق بالاقتصاد المسيطر . والمحاولات التي قام بها كل من AMIR_KABIR ; GHAYEM_MAGHAN (رؤساء وزارة اصلاحيون في نهاية القرن التاسع عشر) كذلك محاولات مصدق في ايران المعاصرة لاعادة توجيه النفقات نحو الداخل ، كانت أحد اسباب سقوطهم . ومنذ ذلك الحين لم تتكرر تلك المحاولات . وغداة الانقلاب المدعوم من الـ C.I.A (سنة ١٩٥٣) دشن مشروع كبير من أجل « تحديث الجيش الايراني » لجعله القبيلة ذات الامتيازات في الامة .

وهكذا لم تصرف المبالغ الضخمة في الخارج لشراء المعدات العسكرية فقط بل ان ابواب البلد فتحت على مصراعيها للاستيراد ، وذلك كما يتمنى العسكريون اصحاب الامتيازات . واليوم صلة الجيش بالانتاج موثوقة اكثر فأكثر .

ان المشتريات العسكرية نوعان : يأتي به الجيش مباشرة من الخارج وما يأتيه مداورة عبر المستوردين . ان اهمية هذه المشتريات في اخضاع الاقتصاد لا تتأتى من حجمها فقط بل ومن مركزتها ايضا . هذه المبالغ التي تنفقها الدولة للشراء على سوق المنتجات والخدمات القليلة جدا والمحددة تشجع اما السوق الخارجي بمباشرة واما سوقا محددة ليست سوى امتداد للسوق الخارجي ، حيث يمركز فيها الوسطاء التجاريون (الكمبرادور) رؤوس اموالهم بهدف احتكار

فوائد ضخمة متواصلة تقريبا . ان نتيجة تحويل رؤوس الامــوال الضخمة هذه من الانتاج الداخلي الى الاستيراد هي :

ــ خلق مؤسسات صناعية وهمية لا تستخدم الا لترتيب شكل المنتجــات المستوردة .

ــ ركود الفروع الاقتصادية المدعومة بالراسمال الداخلي . ان نفقات الدولة الداخلية محصورة في اطار اجتمــاعي ــ اقتصادي ضيق .

ان الاجور والصيانة واسعار السلع المستوردة تؤثر عــــلى توزيع المداخيل وتخلق داخــل الطبقة المسيطــرة شرائح ذات دخل مرتفع جدا . هذه الشرائح المتأثرة « بطريقة الحياة الاميركية » تلح في طلب خيرات وخدمات يعجز الاقتصاد الايراني عن انتاجها .

ان زيادة نفقات الدولة ، اي دخلها ، بمركزيته وكثافته ، يغير بسرعة بنية الطلب بحد ذاته . وينتقل الاستهلاك اكثر فأكثر نحــو منتجات وخدمات مستوردة .

نظرة بسيطة على التغير الذي اصاب بنى استهــلاك الاسر المدينية الايرانية خلال العشرين سنة الماضية ، يبين اتساع وسرعة هذه التغيرات . ان مراقبة الطلب يجبر الحكومة فتح ابواب البلاد للاستيراد . وتبعا لذلك يصبح التضخم المتسارع امرا محتوما .

وهكذا يصبح الاقتصاد الايراني « مريض المال » متعطشــــا لرؤوس الاموال الاجنبية .

في نظام يقيد الانسان ، حيث الاقتصاد ليس سوى استهــلاك لمنتجات الاقتصاديات المسيطرة ، ومتعلق بالخارج برؤوس اموالــه وكوادره وتكنوقراطيه .. الخ لا يبقى اي مجال لنشاط الادمغة ولا حتى مجال عملي قليل للسواعد . ان عقم الثقافات الخاضعة ليس الا نتيجة لمركزة الانتاجية على الصعيد العالمي .

في الماضي كانت الجيوش تمارس استراتيجية الارض المحروقة كي توقف عدوان الاعداء . اما اليوم فان الجيش الخاضع اداة الهيمنة الخارجية ، ومدفوع ايضا لحرق الادمغة والسواعد .

٣ ـ مستقبـل الجيش الايراني :

ان التحليل السابق يسمح لنا برؤية تطور ومستقبـل الجيش والاقتصاد الايراني : الجيش خاضع لعمليـة الحاق تامـة بالجيش الاميركي ، والعناصر غير القابلة لهذا الدمج تتعرض لتطهيرات متتالية تقنيون وتكنوقراط يحلون محل كوادر وسطى هم في اتحاد وثيق مع باقي فئات المجتمع حيث كان يحتفظ الجيش تقليديا بعلاقات واسعة جدا معهـا .

وتبعا لذلك يتغير الجيش في قدراته وفي تركيبته الاجتماعية وفقا للتجديد التكنولوجي . وتلحق كوادر هذا الجيش القيادية ، الذيـن ينفذون اوامر الخبراء الاميركان ، باوساط معينة ، حيث الامتيازات والمركز متعلقان بعلاقات ايران بالولايات المتحدة المتعددة الجوانب ، علاقات ، تشكل فيها هذه الاخيرة القطب المسيطـر ويصبح الراس والقيادة العليا للجيش الامبراطوري « الايراني » اميركيا .

ان القانون المتعلق بالـ « خبراء الاميركان » الذي صوت عليه البرلمان قد مهد الطريق للسيطرة التامة للولايات المتحدة . ويمكـن ابراز اهمية هذه السيطرة بسجن ونفي الزعيم الديني البارز آية الله الخميني الذي عارض هذا القانون .

ونجاوزا للدستور الايراني والسخط الشعبي العميق والراي العام العالمي ، نفى الشاه آية الله الخميني الذي كان له شرف توقع الاثار السلبية لهذا القانون ، توقعات اصبحت اليوم حقيقة واقعة . ومن البديهي انه في كل مرحلة من مراحل الحاقه عرف الجيش الايراني وسيعرف ايضا حملات تطهير للضباط (١٠ ضباط اعدموا مؤخرا)

وللتطهيرات اسباب سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، وتقنية ولها تفاعل مع الصراعات الداخلية والخارجية للجيش .

ومن خلال عملية الحاقه بالجيش المسيطر وتبعيته للخارج يصبح الجيش الايراني في تناقض مع تطلعات الشعب . كما ان اجتياح المسيطر لايران يتطلب قلب البنى الاجتماعية الاقتصادية : وهذا هو السبب الحقيقي للثورة المسماة « بيضاء » . من الواضح ان الشعب الايراني الذي عاش منذ قرون مستقلا ومسترشدا بالمبدأ السياسي لـ « التوازن السلبي » بين القوى المسيطرة ، ستقاوم الغزو الكامل لبلاده . وهكذا يصبح الصراع بين الجيش الملحق والشعب امرا لا يمكن تلافيه . حيث لا يتصرف كأداة للسيطرة فقط بل كمدافع ايضا عن وجوده الخاص . ان ديناميكية هذا الصراع حاسمة بالنسبة للمستقبل .

ان الجيش فريسة للصراعات المتتالية في داخله كما في خارجه ، ونتائج هذه الصراعات تتعلق بالعوامل التالية : اذا نجحت القوى المسيطرة بالقضاء على العناصر غير القابلة للالحاق في الجيش ، وتحملت نتائج ذلك ، فان اندماج الجيش الايراني في الجيش الاميركي سيكون كاملاً عندئذ ، مستقيماومتسارعا. ولكن اذا تجمعت الصراعات الداخلية والخارجية في اتجاه تقوية القوى الثورية فان قوة الجيش الضخمة تصبح عديمة الفائدة وغير قادرة على منع تطور العملية الثورية .

٤ ـ الجيش ومستقبل الاقتصاد الاميركي :

أن الاقتصاد الايراني في طريق تغريب اسسه . رؤوس الاموال التكنولوجيا ، الكوادر التقنيه ، والمنتجات الرائجة تأتي كلها من الخارج . ان عملية الاستهلاك في ايران اصبحت اسيرة التغريب . ان نقل اسس الاقتصاد الى الخارج ينقل ايضا مركز القرار . ولذلك فان الاقتصاد الايراني في توجهه تبع ويتبع اكثر فأكثر قرارات واستراتيجيات الاقتصاد المسيطر .

ان الزراعة حاليا في ايران لا ترد على حاجات الشعب ، كما انها لا تنتج تبعا لهذه الحاجات بل في اطار متطلبات ونزوات السوق العالمي . والمنتجات الصناعية المسماة تقليدية (باستثناء فروع من الانتاج الضخم) تتناقص او تتوقف .

ان عمليات التفكك لا يمكن لها الا ان تتكثف : فهناك اقتصادان واحد مسيطر مع طاقة عدوانية كبرى ، والاخر خاضع مع قليل من المقاومة ، يخوضان منافسة غير متكافئة . ان مركزة نفقات الدولة هي المحرك الرئيسي لهذه العملية الثنائية من التفكك والدمج ، من الهدم واعادة البناء . ان هذه السيرورة تغير بنية النفقات .

قبل تأميم البترول وخلال هذا التأميم كانت ميزانية الدولة تأتي من مجموع النشاطات المنتجة في البلد . الا ان اليوم ومع زيادة ايرادات البترول والديون والاستثمارات الخارجية فان ميزانية الدولة التي تشكل لوحدها ٧ ٪ من الناتج القومي العام لا تتعلق الا بحدود ضئيلة بالانتاج الداخلي (غير البترول) . وبكلام اخر ليست الميزانية فقط القوة المحركة للاقتصاد الوطني ، بل هناك ايضا القطاع العام كأداة للاقتصاد المسيطر ، والذي يتحكم في مجموع النشاطات الاقتصادية .

ان الجماعة الوطنية في نشاطها الاقتصادي خاضعة كليا للقطاع العام . هذا التغيير في الدور يسمح للقطاع العام بتسريب الثروات نحو الخارج . وهذه التحولات تزيد من جهة ، نفقات الدولة بالنسبة للايرادات الخارجية ، ومن جهة ثانية ، تجعل المجتمع محكوما بالنشاطات الاقتصادية للدولة . ان التبعية ، الاحادية الجانب للجماعة الوطنية ، للدولة ، وتبعية هذه الاخيرة للاقتصاد المسيطر تزداد بسرعة اكثر من سرعة نفقات الدولة .

هذه النفقات المتمركزة والآخذة في التمركز تدفع نحو الخارج حجما متناميا من ثروات البلد . والمقاومة الاقتصادية لا محل لها ،فلقد حطمتها « الثورة » البيضاء بعد ان هدمت القواعد التي يمكن ان ترتكز عليها .

ان اقتصاد ايرآن الحـــالي واقتصاد الغد سيصبـــح اقتصادا مديونا اكثر من اليوم ، مجتاحا بالاستيرادات ومستهلكا مستقبله سلفا .

الجيش الايراني هو اداة هذا التفكك . والعلاقات بين الجيش وبين الامة تصبح علاقة عنف اكثر فأكثر .

وكما يراكم الجيش الوظائف فانه يزيد قدرته في المجـــالات التنفيذية والتشريعية ويمد سلطته القضائية عبر توسيع صلاحيـــة المحاكم العسكرية ، والمراقبة التي يفرضها على السلطات المدنية .

وهو يشرف ايضا على ادارة اعمال الادارات العامة حافظـــا للعسكريين مراكز القيادة : كما انه يخلق بشكل متواز مؤسساتـــه الخاصة : المؤسسات التربوية (جيش المعرفة) والصحية (جيش الصحة) ، والتطور والتنظيم ، وحتى المؤسســـات الدينية (جيش الدين) . كما انه يطور مراقبته للمجتمع بينما يوسع مجال عمله خارج حدود البـــلاد .

ان هذه المراقبة ليست مجرد مراقبة عامة : انها عملية تحزب كاملة ، تشكل التجمع الوحيد المنظم جيدا في البلد ، والجيش سيدها يمتص ويسحق القوى المحركة للمجتمع ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية . انه يتكون كمجموعة مسيطرة داخـــل تشكيلة اجتماعية حيث تزداد اللامساواة . انه قطب تراكم السلطة وهو الوسيلـــة والقاعدة الضرورية لتقسيم المجتمع الى قسمين :

قسم ملحق وتابع وقسم لا يدمج . ولا علاقة بينهما الا علاقة العنف .

هذا الجيش في وظيفته التقليدية ــ الدفاع عن الوطن ــ اصبح عاجزا اكثر فأكثر . والحرب الاخيرة في الشرق الاوسط قد ابرزت ان الجيوش التابعة كجيش اسرائيل لايمكن لها ان تستمر بالمعركة اكثر من اسبوع بدون تجديد كثيف للسلاح من الجيش الحامي . وبوجود هذا النقص في الاستقلالية فان هذه الجيوش امامها احتمالين : اما

ان تعجل عملية الالحاق واما ان تلجأ الى تغيير شامل ، وهذا لايعني الا شيئا واحدا هو بناء الجيش الشعبي . لكن الموازنة التي عرضتها الحكومة سنة ١٩٧٤ تظهر انها اختارت طريق الدمج السريع والشامل : فنفقات الـ « الدفاع الوطني » بلغت ٢٠٪ من الناتج القومي العام (دون ان نحسب نفقات قوى الشرطة والنفقات العسكرية تحت غطاء التطور) .

في مثل هذا المحيط لا دور لاوروبا : وبعد الحرب في الشرق الاوسط لم يعد الشك ممكنا حول هذه النقطة . وعلى اوروبا ان تجد حلا اخر لا يمكن الا ان يكون عند نقطة مؤازرة استقلالها واستقلال الدول المنتجة . لكن كيف يمكن ان تكون قواعد الاتفاق بين هاتين الارادتين في الاستقلال ؟

ينبغي اولا ، ولمصلحة الفريقين ، تسريع اللجوء الى مصادر اخرى للطاقة اقل ندرة ، وتقليل تبذير البترول وحصر استعماله كوقود لصالح استعماله كمادة اولية . وهكذا يمتد اجل حقول النفط وفي المدى البعيد يضمن امكانية بعض المنتجات التي لا غنى لها عن البترول ومشتقاته . وتتلقى اوروبا مقابل مساعدتها لتطور الدول المنتجة ضمانة تسلم البترول وفقا لبرنامج محدد . وفي نفس الوقت على الدول المنتجة ان تسعى لبناء اقتصاد متنوع ، ومركز ذاتيا اي (لا يشكل مجرد ذيل للاقتصاديات المتطورة) . ويمكن ان نقترح بعض خطوطه الموجهة :

تطوير صناعة البترول في البلاد المصدرة ذاتها بحيث ان تصدير الانتاج الخام يتوقف من هنا لعشر سنوات قادمة . دمج صناعة البترول في اقتصاد البلد . التوجه نحو البتروكيمياء ، وانتاج السلع التي ترد على حاجات الشعب . انتاج نفطي وفقا لحاجات البلد للمواد الاولية . الاستعمال الدقيق لايرادات تصدير المنتجات النفطية بهدف بناء اقتصاد مستقل عن اقطاب السيطرة . هذا البناء لاقتصاد مركز ذاتيا متكامل بصناعة البترول من خلال اقتصاد نفطي منفتح سيعطي معنى للتأميم في البلاد المنتجة لثرواتها الطبيعية . لكن بناء

مثل هذا الاقتصاد غير ممكن الا ضمن بعض الشروط السياسية منها: تهدئة الصراعات العالمية ، عدم تدخل البلاد الصناعية في سياسة البلاد المنتجة ، وذلك يشجع قيام انظمة ديمقراطية مما يسمح بايقاف عملية تبذير الثروات في النفقات العسكرية .

المأزق

تتحدث الصحافة الغربية هذه الايام كثيرا عن المأزق الايراني . وهي تدافع عن الطرح القائـل بأنه ينبغي على المعـارضة ان تقبل تسوية مع النظام وذلك من اجل انقاذ البـلاد من المأزق والازمة . هنا علينا ان نذكر هذه الصحافة بانها لا تعرف طبيعة الازمة الايرانية وان تسوية وفق الحل الذي يقترحه النظام لن تخرج البلاد من الازمة. ان الازمة والمأزق ليسا نتاج رفض المعارضة المشاركة مـع الذين يحكمـون البلاد منذ اكثر من ربع قرن .

ان النظام الايراني لم يتحمل ابدا اية معارضة حتى ولو كانت شكلية . ولقد ذكر الشاه في مناسبات عدة انه يعتبر نفسه افضـل ناقد ومعارض لانه يتلقى كل التقارير والانتقادات الدقيقة على تحقيق المشاريع ، وبناء على هذه التقارير والانتقادات يصحح ممارستـه للحكم . لكن الازمة الايرانية ما هي الا نتاج لتحقيق هذه المشاريـع بالذات . انها ازمة شاملة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، وثقافية وهي التي اوصلت النظام الي المأزق . ان قبول المعارضة بحـل تسووي لن يزيد المأزق الا حدة .

١ ــ المازق السياسي :

ان جذور هذا المازق موجودة في المهـام السياسيـة الموكلة للجيش . ووفقا للايديولوجية الامبراطورية فان الوحدة ، والامـن وتطور النظام غير ممكنة الا بمركزة كل السلطات في ايدي الشاه كرمز للامبراطورية الايرانية . كـما ان السلطـات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، لا تخضع لوحـدها لاوامر الامبراطور ، بل ان كـل المؤسسات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والايديولوجية عليها ان تنفذ اوامر القيادة العليا للثورة ، اي المستويات الاربعـة التالية :

أ ــ السلطة العسكرية لاحراز النصر الشامل علـى مختلف الجبهـات (الحرب الكلاسيكية ، الحرب المضادة للتدمير ، الحـرب الباردة) .

ب ــ السلطة السياسية المكونة من البيروقراطية ومن الحزب الواحد (حاليا منحـل) .

ج ــ المؤسسات الاجتماعية للرقابة .

د ــ التقرير الخارجي او سياسة التحالف مع القوى والقوى العظمى ، التي تتطابق سياستها مع سياسة قوة ايران .

هـ ــ السلطة السياسية ــ الدينية :
ــ السلطة التشريعية التي كانت خاضعة للدين .
ــ المؤسسات الدينية .
و ــ السلطة الاقتصادية :
ــ النفط وايراداته .
ــ الاستثمارات العامة والخاصة .

ان هذه المركزة القصوى للسلطات في شخص الملك بالذات لم تكن ممكنة لولا وجود نظام الشاه في اطار الاهداف الاستراتيجيـة للولايات المتحدة . وهذه الاهداف هي :

احتكار استغلال ثروات البلد ، البتـرول اساسا ، السيطرة على اقتصاد البلد ، وتحقيق مشاريع التطور الاقتصادي ، ضبـط ايران كأحدى اهم الحلقات في السلسلة الاستراتيجية (العسكرية ـ السياسية) والسيطرة على الجيش وعلى التنظيم الاداري ، الخ . .

ان المشاريع المحققة في اطـار هـذه الاستراتيجية هي التي اوصلت البلاد الى المأزق السياسي ، الاقتصـادي ، الاجتماعي ، والثقافي .

المـأزق السياسي :

منذ ربع قرن ونظام الشاه يحـاول استـدراج المعـارضة وخصوصا « المصدقيين » لحل تسووي . ان هذا الحل يرتكز علـى تطور ايران في اطار الاستراتيجية الاميركية وعلى مركزة السلطات تحت الرقابة التنفيذية . بكلام اخر كان النظام ينتظر من المعارضة خضوعا تاما وبسيطا . ولقد التحق بعض عناصر المعارضة بالنظام بسبب جشعهم للسلطة ورغبتهم في الحصول على اتعاب ، واخرون بسبب قناعتهم بخطأ الفكرة القائلة انه بواسطة حل تسووي يمكن القيام باصلاحات . الا ان هذا الالتحاق لم يكن ابدا كاملا لان العناصر الاكثر وضوحا في الرؤيا رفضته دائما .

ان الحل التسووي المقترح من قبل النظام ، مع او بدون تغيير ليس جديدا . انه حل اقترح ، خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، في فترات الازمة . والفترة التي ابتـدأت بـ « الثـورة البيضاء » استمرت خمسة عشر عاما وتم خلالها استيعاب العناصر المكـن استيعابها لذلك ، وحتى يمنع النظام معارضة فعلية قام بتصفيـة العناصر التي لا يمكن استيعابها .

كما ان ازدياد ايرادات الدولة ، والوضع العالمي خلال هـذه الفترة سمحا بمتابعة هذه السياسة ، اي سياسة الاستيعـاب والتصفية . ولكن النظام فقد اليوم هذه الامكانيات وهذه الشروط .

فهو ليس بعاجز فقط عن استيعاب المعارضة بل كل العالم يتنصل منه .

ان المشكلة ليست في استيعاب بعض العناصر (معاونـــون قدامى لمصدق) بل في مشاركة مجتمع شباب محروم من اي مجال للعمل والنشاط (٨٠٪ من المجتمع دون سن الـــ ٤٠). كما ان كل المؤسسات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والثقافية قد وجدت لتشكل حاجزا امام المشاركة الفعالة لهؤلاء الشباب في تقرير مصير جيلهم . ان الحلول المقترحة في اطار هذه المؤسسات لا المأزق بل تجعله يتسم بالديمومة .

٢ ـــ الحلول الموجودة في اطار نظام الشاه :

منذ سنة يدور الحديث عن حليف ، وفكرة حل ثالث ترد في الاذهان هذه الحـــلول الثـــــلاثة هي :

ـــ تطوير نظام الشاه باتجـــاه توسيع الحريات في استراتيجية الولايات المتحـــــدة .

ـــ حكومة عسكرية .

وهاتان الحالتان تضمنان استمرارية نظام الشاه .

ـــ انقلاب عسكري يزيح الشاه عن المسرح السياسي .

ان الحل الاول غير ممكن دون موافقة آية الله الخميني ، يعني دون مشاركة الشعب . ولكن كيف يمكن الحصول على الشعب وهو معاد للنظام الموجود في اطار الاستراتيجيات الاميركية، ولمؤسساته القائمة على هذه القاعدة .

ان التناقض في هـــــذا الحل يأتي من كونــــه يفترض الشعب الذي يرفض بدوره هذه المشاركة ، بسبب التبعية المتحدة . وبكلام اخر نطلب من الشعب ان يقبل بحل دون ان قادرا على تقرير مصيره بيده .

ان هذا الحل لا ينبغي ، بل لا يستطيع ان يهدم المؤسسات التي اوجدت لضبط المجتمع ، كما انه غير قادر ايضا على تغيير البنى الاقتصادية جذريا وخصوصا بنية ميزانية الدولة (ان اقوال اميني المؤيد لهذا الحل حول هذه النقطة واضحة) .
بالمقابل ان هذا الحل هو فخ مشؤوم لانه سيصفي قيادة الحركة اذا قبلت به ، كما ان حالة الثورة والانتفاضة ستختفيان وسيقع الشعب فريسة السلبية لمرحلة طويلة ، وسيقبل المصير الذي يفرض عليه .

ان البعض يقول بأنه علينا التقدم مرحلة مرحلة :
في المرحلة الاولى نقبل بهذا الحل وعندما يصبح نظام الشاه ضعيفا اكثر ننتقل الى المرحلة التالية . يبدو وكأن اصحاب هذا الحل يجهلون ان النظام يعتمد على هذه الحسابات . فاذا كان بامكان المرحلة الاولى ان تؤدي الى المرحلة التالية فلن يقدم هو بالذات على اقتراح هذا الحل .

ولكن المشكلة الرئيسية هي ان المعارضة الاجماعية للشعب ليست منظمة ولا تمتلك لا حزبا قويا ولا جيشا للتحرير . ان الشيء الوحيد الذي تمتلكه هو هذا الرصيد الضخم لاية الله الخميني والايمان العام بصدقه واستقامته . ان الخميني هو المرآة التي ينعكس فيها المجتمع . والحل الذي نتحدث عنه لا يفعل سوى ان يحطم هذا التوافق . ولهذا الهدف التسوية مقترحة ، فهي تلقي التبعة على قائد الحركة وتفقد الحركة اندفاعها فتتوقف .

ان اصحاب هذا الحل التسووي لا يدرون ان ذلك لا يلغي المآزق الناجمة عن طبيعة النظام . وسنعود للحديث عن هذا .

ان الحل عن طريق حكومة عسكرية مع بقاء الشاه ، واقعا هو الحل الموجود منذ خمس وخمسين سنة . وخلال هذه الفترة الطويلة عاشت ايران في ظل الحكومات العسكرية . ان الازمات والمآزق هي محصلة هذا النظام ونتيجة البرامج المنفذة . وماذا يمكن ان يغير تعيين رئيس حكومة عسكري ؟

ان كل طرق القمع والارهاب مستخدمة حاليا (المذابح ، حرق البيوت والاسواق ، تشكيل العصابات المساندة للجيش ، والعملاء ، وعمليات التعذيب والسجون . . . الخ .) كما ان هناك يوميا وفي كل مكان اشتباكات بين العسكريين وجماعتهم مع الشعب . ان هذا الحكم العسكري الذي يحمل على ظهره جثة الشاه ، أما ان ينهار تحت ثقل هذه الجثة وتحت ثقل ضغط المقاومة الشعبية ، وأما ان يضطر الى القاء هذه الجثة تحت اقدام الشعب .

الحل الثالث : انقلاب عسكري ضد الشاه وهذا ممكن ان يكون وفق ثلاثة أشكال :

— يطرد الشاه ولكنه يبقى تحت سيطرة الولايات المتحدة .

— يطرد الشاه ويتخلص من سيطرة الولايات المتحدة .

— يطرد الشاه ويستند الى الاتحاد السوفياتي .

ان الشكل الاول يعني استمرار حكم الشاه ولكن بدونه شخصيا . هذا النظام اذا اراد الحكم في حدود العلاقات الايرانية الاميركية الحالية فانه سيواجه منذ البداية بالمعارضة الشاملة . وذا قبل القيام ببعض الاصلاحات دون ان يمس جوهر العلاقات العضوية الايرانية — الاميركية ، مسيطر — خاضع ، فان الازمة لن تحل بل على العكس ستتفاقم وتؤدي في مستقبل قريب الى الانفجار . كما ان الولايات المتحدة ستضطر الى تحويل الجيش الايراني الى جيش احتلال وهذا يحمل في طياته مخاطر بالنسبة للولايات المتحدة لسببين :

١ — لا شيء يضمن لها امكانية السيطرة على الوضع .

٢ — التغير من تبعية للولايات المتحدة الى تبعية لروسيا .

كما ان الانقلاب الذي سيضع حدا لنظام الشاه ويكف يد الولايات المتحدة دون ان يكون حليفا للروس ، عليه ان يستند حكما

على دعـــم الشعب . وهذا الدعـــم غير ممكن الا مع التغيير الجذري لعلاقات مسيطر ـــ خاضع . في هذه الحالة سيمهد الانقلاب العسكري لاقامة جمهورية اسلامية قائمة على الاستفتاء .

أما الاطاحة بالشاه وبسلالة بهلوي ، والحاق البلاد بروسيـــا فتكون ممكنـــة في حال افتراض ان القوى الشعبية مقهورة تمامـــا . والسبب في استبدال النظام بموالين لروسيا يأتي نتيجة لمركزة السلطة في جهاز الدولة ، ولحرمان الشعب من كل مبادرة . ويتحدث الغرب، خصوصا الاميركان عن خطر بسط نفوذ عملاء الاتحاد السوفياتي على البلاد . في هذه الحالات ان مثـــل هذه الانظمة الدمى الموالية للغرب هي التي تسمح بتسليـــم البلاد لخصوم الغرب .

ان نظرة الـــى الحركة التي اجتاحت البلاد توضح لنـــا ان الشعـــب قد اختار افضل طريقة . هذه الطريقة تؤدي بنظام الشاه الـــى السقوط وفي نفس الوقت تقيـــم سدا أمام تدخلات القوتـــين الاعظـــم خلال الصراعات . وما يمنـــع مثل هذا الانقلاب حاليا ليس وجود نظام الشاه ، بـــل الحركة العامة للشعب الايراني .

وهكذا ان المأزق السياسي للنظام لا يتأتى من وجود معارضـــة منظمة ولا يمكن ان يحـــل بانقلاب وبعنـــف . ان المأزق مصحـــوب بمآزق اقتصادية ، أجتماعية وأيديولوجية وكلها باقية دون حل .

٢ ـــ المـــــآزق الاقتصادية :

ان الازمـــة الايرانيـــــة ناتجـــة عن الانهيار الشامـــل للنظام الاقتصادي . ان السياسة الاقتصادية للنظام الايراني ترتكز علـــى الاستهلاك المسبـــق وعلى التقرير المسبق للمستقبل وذلك تطابقـــا مـــع اهداف الشركات المتعددة الجنسيات . ان هـــذا يعنـــي ان الاستهلاك السنوي يتجاوز القدرة الانتاجية للبلـــد . ولكي يؤمـــن النظام فوائـــد الاستهلاك فتـــح الابواب وشجع الاستيراد . هـــذه السياسة ادت الـــى نتيجتين :

١ ــ زيادة انتاج البترول واسعاره وزيادة تصديره وذلــــك للتمكن من دفع اسعار الاستيرادات عبــر زيادة من ٢٠ الى ٢٥ ٪ بالسنــــة .

٢ ــ ان الاستيرادات لــم تحــل محل الانتاج الداخلي فقــط بــل وادت الــى هدم نظامه في نفس الوقــت . ان درجة الاستهلاك المسبــق قد زادت حاليا حتــى انــه رغــم زيادة أسعار البتــرول وزيادة انتاجه ، فان موازنة الدولــة أسيرة عجز مــالي يتراوح بين اربعــة وسبعة مليارات دولار . وهي أرقــام كشفتها الحكومــة الايرانيــــة .

ان اسباب المأزق الاقتصادي هي التاليـــــة :

ــ الزيادة المكثفة للاسعار . بلغــت نسبة التضخم ٧٥ ٪ .

ــ انخفاض قيمة الدولار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للايرادات البترولية . وحسب المعلومات الاتية من ايران فان خمسين مليــون دولار يتــم تهريبها يوميــا الى الخارج .

ــ اندفاع كــل الفئات الاجتماعية في الاضرابات التي أخــذت اكثر فأكثر طابعا سياسيا وذلــك بسبب هذه الحالة الاقتصاديــة الصعبة والخطيرة ، وبسبب ضغــط مستوى الحياة المعيشي .

٤ ــ المـــازق الاجتماعي :

ان الصعوبات الاجتماعية التي يواجهها النظام ، وأن كانــت تتعلــق بطبقة او شريحة اجتماعية أو كانت الصعوبات المالية تتأتى مــن نقــص في الايرادات ، فان النظام يبقى عاجزا عن حلهــا . الا ان الصعوبات الاكثر اهمية تأتي من خلخلة البنى الاجتماعية ، من اهمال الجيــل الشاب في المجتمع ، وجعله دون اهداف ومشاريع . وكما ذكرنا يعتبر المجتمع الايراني مجتمعا شابا (٨٠ ٪ تحت ســن الـــ ٤٠) الا ان هــذا المجتمع من الشباب لم يعد ضمــن نطــاق

البنيـــة القديمة للمجتمع . فحتى النظام الاجتماعي للقرى والقبائـــل والمـــدن قد تغير ولسبب التخلخل الاجتماعي فان ملايين من الشباب باتوا مقطوعين عن أوساطهم الاجتماعية ، لا مهنة ثابتة لهم، محرومين من كـــل نشاط مهني وفكري ، في قلق على مستقبلهم المظلم . ولذلك فهم مرتبطون بالاسلام والثورة حيـــث من المستحيـــل التفكيـــر بفصل الواحد عن الاخـــر .

هل يعقـــل ان يكون لاي حل يرتكز على عزل هـــذا الجيـــل الشاب عن أرتباطه مـــع الحقيقة الاجتماعية الشاملـــة ، اي حـــظ بالنجاح ؟

٥ ــ المـــازق الايديولوجي :

ان الايديولوجية الامبراطورية القائمة على مركزة كل السلطات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والايديولوجية في شخص الشاه ، اصبحت حاليا ايديولوجية الهدم والافناء التام للبلاد .

ان حقائق الوضع لن تترك للشاه اي رصيد ايجابي . ان الازمة الايديولوجية للجماعات المسيطرة كبيرة جدا . والحلول التي تقترح تعكس بوضـوح هذه الازمة . هذه الايديولوجية التي تستمد شرعيتها مـــن الواقع الجغرافي ــ السياسي لايران ، ومن الخلاص والامن الوطني ، مدعيـــة ان كـــل ذلك يتطلب مركزة السلطات في ايدي قائـــد واحد ، قد فقدت اليوم مبررها .

ثمة بلاد خاضعة لنظام من هذا النوع ، لم تقـــع فقـــط فـــي ايدي القوى المتصارعة بـــل حتى ايديولوجيتها بالذات قد فقدت رصيدها ، سواء بالنسبة للراي العام ، داخـــل البلد ام في البلاد الغربيـــة .

ان السؤال الذي يطرح اليوم في كـــل العالم هو التالـــي :

اذا اخذنا بعـــين الاعتبار الوضع العالمي ، تغير موازين القوى ودخول الشعـــب مرحلة النهوض على مسرح الصدامات ، افـــلا

تصبـــح انظمة تعبر عن مثل هـــذه الايديولوجيات هي نفسها عوامل عـــدم ثبات متصاعـــد ؟

ان هـــذا الوضع الجغرافي ـــ السياسي بالذات هو الـــذي جعل النضال الحر والاستقلالي عن كـــل القوى الاجنبية ضروريا . كمـــا أن هـــذا الوضع هو احد عوامل التعبير الشعبي في الاسلام .

ان نظرة لشكـــل ومضمون النضالات الشعبية ترينا انـــه لا نظيـــر لها ، وان النصر غـــير ممكن الا في ظـــل الوحدة الشاملة لكـــل الشعـــب . الاسلام هو التعبـــير عن هذه الوحدة . ووسائل النضال المستخدمة من الشعـــب لا يمكن لها أن تنجح الا بالمشاركة العامـــة لكـــل الشعـــب .

ان المآزق هي مآزق النظام . وانحياز المعارضة للحل المعتدل لن يخفيها ، لكنـــه سيمنـــع الحل الوحيد الموجود برأينا وهـــو اسقاط نظام الشاه وأقامة الجمهورية الاسلامية القائمة على الوحدة القوميـــة التي يعبر عنها الاسلام . ان هـــذا الحل هو الذي سيخرج ايران مـــن المأزق ، وذلك بتطبيق برنامج توسيع الحريات ، وبالغاء علاقات التبعية العضوية وبالاتجاه نحو الاستقلال التام لايران والتقدم .

الفصل الثاني

إعادة تدوير الدولار النفطي

إعادة تدوير الدولار النفطي

ان ازمة البلدان الصناعية ، هي محصلة دينامية الالحـاق ، التي ليست الا دينامية اقتصاديات هـذه البلدان . بكلمة اخـرى ، ان عملية مركزة الموارد الطبيعيـة وقوه العمل في العالم ، في هـذه الاقتصاديات ، تستدعي تحولات هامـة لا يمكن تحققهـا دون الاصطدام بمقاومات متعددة . لهـذا السبب ، نجـد ان تطـور الراسمالية العالمية يتطلب رؤوس اموال ، ذات زمن اهتلاك ، يتجه نحو القعر بشكل متزايد ، كل ذلك ، بهدف تحقيـق نـوع مـن التكيف بين الانتاج وبين بنى الاستهلاك المتحركة . بذلك يمكن تأمين عملية امتصاص الانتاج بكامله ، ويواكب ذلك أيضا خلق حاجـات جديدة ، مما يؤدي الـى ارتفاع الميل للاستهلاك ، وهذا ما يؤدي بالمحصلة الى رفع معدلات الربح الى حدها الاقصى .

ان الراسمالية تتطلب نموا متسارعا لعمليات التبادل الدولية ، كي تؤمن عملية تصريف منتجاتها ، التي ضاقت بها اسواق البلـدان الصناعية . كما ان الراسمالية تسعى نحو تأمين مستقبل مضمـون ،

دون مخاطر . وهــذا امــر لا يمكن فرضه الا عبر الالحاق المتزايــد للقطاعات المسربة ، للاقتصاديات الخاضعة .

ان العلاقات القائمة بين الاقتصاد الملحق والاقتصاديات الملحقة، هي علاقات غير متكافئة ، تتفاقم حدتها : دينامية اللاتكافؤ . وهــذا ما يؤدي الــى ترسخ دينامية التفكك والتخلــع ، في المجتمعــات الخاضعة ، وفي اقتصادياتها ، وأيضا في القطاعات الخاضعة فــي المجتمع والاقتصاد المسيطر .

غير ان المجتمعات لا تسلم بدينامية التفكك دون مقاومة ، وهذا ما يتطلب كسر شوكة هذه المقاومة او تمييعها . ولهذا السبب نلحظ مــن جهة تفاقــم انجاهات العنف عالميا . وتضخم الجيوش من جهة اخرى . وهذا ما نجد التعبير عنــه عبر : ديناميــة العنــف . ان مجمــوع هــذه الديناميات هو مــا يحدد كيفية استعمال المداخيــل النفطيــة . او النفــط بحد ذاتــه .

ان زيادة اسعار البترول تصبح اسمية : وهي عــبء علــى الاقتصاديات المستهلكة للبترول لصالح اقتصاد الولايات المتحــدة : الــدولار الاوروبي يتحول الــى دولار نفطي .

ان الامــر يتم كما لو انــه اجراء مصرفي : مــا يقتطــع يتــم وضعــــه في حساب البلدان المنتجة للنفــط ، ويعادل ذلكمصاريف هذه البلــدان ، ان الازمة الراهنة مــا هي الا نتاج عملية تحويــل الثــروات ، والرساميل (ومن ضمنها البترول وعائداتــه) وتركزها في الشركات المتعددة الجنسيات . التي هي في الوقت ذاتــه ناتــج قوة الولايــات المتحدة ومنتج قوتها .

ان عائدات البترول يتــم تحويلها الــى (المركز) ، بشكـــل مباشر وغير مباشر . وذلك عبر واردات السلع والخدمــات . ان عمليــة التحويــــل هذه تتــم وفق احد عشر اسلوبا .

لذا سنحاول ، عبر دراسة لذلك ، ان نبين دور التحويل ، في علاقات الدينامية المذكورة انفا . ان معطيات دراستنا هي عن ايران بشكل اساسي ، ومن ثم عن البلدان الاخرى المنتجة للنفط ، مع الاشارة الى أن هذه الدراسة تهدف الى تناول الموضوع بشكل شامل .

إعادة التدوير المباشر للعائدات النفطية

قبل البدء بدراسة هذا الجانب ، من المفيد ايراد النقاط التاليـة :

أ ـ بروز معطى جديد في وضعية اقتصاد الولايات المتحدة يتجسد عبر المسالة التالية : تفضيل رجال الاعمال الاميركيين تمويل استثماراتهم عبر القروض المصرفية وليس عن طريق التمويل الذاتي . اذ أن الفوائد المترتب دفعها على ديون المؤسسة يتم حسمها من أساس المردود الخاضع للضريبة ، وهذا ما يؤدي ، على اعتبار ثبات العناصر الاخرى ، الى تخفيض حجم الضريبة المطلوبة مما يؤدي الى ارتفاع حجم الربح . بالمحصلة ، ان من يشرف على الجهاز المصرفي والجهاز الانتاجي يقوم بتركيب راس المال بطريقة تسمح باقتطاع الجزء الرئيسي من الربح (حصة الاسد) لصالح من يتحكم بالرساميل المشرفة على المؤسسة ، علما بأن هذه العملية تترافق مع الاتجاه نحو رفع معدلات الارباح . هذه الظاهرة جرى التأكد من صحتها عبر دراسة « مسألة بيع الاسهم للافراد والعمال في المؤسسة المنتجة في ايران » كذلك عبر دراسة تناولت الاقتصاديات الصناعيـة .

ان الجدول التالـــي يبرز هذه المسألة :

مردود مختلف اشكال الرساميل	
راس مـــال	**معدل المردود السنوي (نسبيا)**
راس مـــال مشرف	٢٥ــ٥٠ ٪
اسهــم عاديـــة	٤ ــ١٢ ٪
فوائد على الادخار الفردي	٢ ــ ٣ ٪

ان هذه الارقام تبين بوضوح ، ان مركزة سلطة القرار والادارة للانتاج في ايدي من يشرفون على المؤسسة المنتجة ، تلعـب دورا حاسما في عملية توزيع المردود . ان مركزة راس المال ، ليست واقعا الا في مركزة سلطة القرار في اشرافـــه على الادارة ، او على وجهة راس المـــال . لهـذا السبـب عندما يقوم بلـد كايران بتوظيفات مالية في احدى المؤسسات الانتاجية ، وحتـى لو توصلت الى حيازة كاملة لهذه المؤسسة ، فان « حصة الاسد » ، تكون مـن نصيـب المجموعات المسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات .

ب ــ ان الاستثمارات فيالاجزاء المسيطرة من الاقتصاد العالمي، قياسا على مثيلاتها في الاجزاء الخاضعة ، تبرز نتائـج متناقضة : فالاستثمارات الحاصلة في الاجزاء المسيطرة من الاقتصاد العالمي ، ووفقا لمقدرتها على بسط النفوذ ، لا ينتـج عنها ما تم ذكره انفا فقط، بـل يضاف الـى ذلـك ، ان هذه الاستثمارات تعمل على تقوية القدرة علـى التوسع الحاصلة في البلدان الخاضعة ، لا تؤدي الى تفكيـك اقتصادياتها فقـط ، بـل ، الـى تعميـق تبعيتها للخارج ايضا ، وحاجتها الى المداخيل الخارجية . لناخذ مثـال الاستثمارات الاجنبية في الصناعات البترولية الايرانية : ان عجز الاقتصاد الايراني عـن استيعاب منتجات الصناعة النفطيـة ، تدفعـه الى تصديرها (القطاعات الصناعية من الاقتصاد العالمي) مع ما يرافق ذلـك من مضاعفات هـذا الطراز من الاستثمـار .

على العكس من ذلك نجد ان الاستثمارات الايرانية في الاقتصاديات الاميركيه والالمانيه ، تعمل لصالح هذه الاقتصاديات على المدى القصير والمتوسط والطويل . حتى في البلدان ذات البنى الاقتصادية المتشابهة ، فان للاستثمارات نتائج متمايزة واحيانا متناقضة ، وذلك تبعا لقدره الاقتصاد على الالحاق ، وللتوجه الذي تأخذه الاستثمارات ، منظورا اليها عبر انعكاسها على درجه تمركز وتراكم راس المال . لهذا السبب نرى ان الاستثمارات الاوروبيه في الولايات المتحده ، او العكس ، ليست لها نفس الدلاله . بكلمه « في طريق ما بعد الصناعه » ، « متطوره » ، « في طريق التطور » و « غير متطوره » ، ليست ظواهر مستقله يتم تفسيرها عبر عوامل داخلية بحتة ، بل تشكل مجتمعة وحدة ، هي بالتحليل الاخير محصلة تمركز الثروات والقرارات ، وبالتالي ، تراكم راس المال على المستوى العالمي .

بمعنى اخر ، ان التطور او التنمية كما يتمان يخلقان التخلف ، والعكس صحيح ، اذ ان تمركز الاستثمار في هذا المكان أو ذاك، تفرضه متطلبات القوى المحركة للتراكم على الصعيد العالمي . وهذا ما يفسر ، ان الولايات المتحده ، التي تمتلك جهازا مصرفيا مسيطرا ، وتستعمل الدولار كسلاح مسيطر ، تلجأ الى توظيف رساميل الاخرين (البلدان المنتجة للنفط وغيرها) في مواقع وفروع اقتصادية مختلفة ، وهذا يدفع باتجاه رفع معدلات التركز والتراكم الراسماليين ويلبي حاجات النظام الاجتماعي للولايات المتحده ، كذلك الانظمه الاجتماعيه التابعة (ذات الثبات السياسي — الاقتصادي) .

ج) ان الاقتصاديات الصناعيه في مسار تطورها ، تقوم بعمليه تغيير اساسيه لبنى الاستهلاك والانتاج ، وهي بدلك تسهم في تقصير عمر صناعات عده . هذه الصناعات التي لا مستقبل لها ، تنتمي لعده انواع ، بعضها ينتج سلعا ذات اهميه أوليه (الصناعه النفطيه) ، واخرى تنتج سلعا هامة جدا ، مؤقتا ، ولكن شيئا فشيئا يتم استبدالها بسلع اخرى ويلحظ تقلص سوقها في البلدان الصناعيه (مثلا ، الصناعات التي تنتج سلعا تتسم بالديمومه) بالمحصله ، ان معدل الربح لهذه الصناعات هو في انخفاض تدريجي . الا انه

يلحظ ، ان التحولات لا تتم بين يوم واخر : اذ من الصعب الحد من عمليات الانتاج ، ومن المستحيل ابقائها . لذا هناك ضرورة لمرحلة من الزمن قد تطول او تقصر ، كي يتم تأمين الرساميل الضروريه ، ومن ثم توظيفها في الصناعات الجديده ، والتي بدورها ، عليها امتصاص اليد العاملة ، والاسواق التي كانت تحت سيطره الصناعات المندثره بدون ذلك ، تلعب النتائج الاجتماعية للمرحلة الانتقالية دورا مفجرا، لثبات الانظمة الاجتماعية الراهنة .

د) من جهه اخرى ، ان تجاوز القدره الشرائيه للانتاج وفر شروط التضخم المتسارع مما ادى الى افساح المجال لتوظيفات ضخمه في الفروع الاقتصاديه التي تؤمن عبر انتاجها ، مستوى الطلب للاستهلاك . في هذه الشروط ، تجد الاقتصاديات المسيطره من مصلحتها ، ان تقوم بتوظيف « رساميل الاخرين » في فروع اقتصاديه ذات مردودية متناقصة ، وان تنقل رساميلها الى الصناعات الجديدة وبذلك تؤمن « رساميل الاخرين » متطلبات الصناعات التي لا مستقبل لها ، في سوق محمي في بلد المستثمر ، بينما يحتفظ الاقتصاد المسيطر بنتائج ذلك .

هـ) اخيرا ، هناك عدد من الفروع الاقتصاديه ، تؤدي الاستثمارات فيها الى خلل ميزان المدفوعات فيما بين مختلف القوى الصناعيه (الولايات المتحده ، اوروبا ، اليابان) . الا ان كون السيطره الاقتصاديه للولايات المتحده على اوروبا واليابان ، ليست معطى ثابتا يجعل بامكان القوتين الاخيرتين اعاده النظر في طبيعه العلاقات القائمه فيما بينهما وبين الاقتصاد الاميركي . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، اهميه الحفاظ على الدولار كعمله مسيطره ، الى جانب عوامل اخرى ، يغدو من الواضح ان مساله ميزان المدفوعات بين الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الاخرى ، تتمتع بأهمية عالية: اي خلل يطرأ ويدوم ، يمكن ان يؤدي الى انتقال مركز الراسماليه ، والذي تمثله راهنا الولايات المتحده ، الى مكان اخر . الا اذا تمكنت الولايات المتحده من الحفاظ على موقعها كمركز ، عندها ستجبر اوروبا وباقي بلدان العالم على تحمل نتائج الحاقهما واخضاعهما للنظام الاقتصادي الاميركي . (التضخم ، البطالة ...) .

عبر ما تقدم ، يصبح جليا ، ان نمط الاستثمار ، وطبيعه الفروع التي تتم فيها عمليات الاستثمار هذه ، محكومان بالمتغيرات التي تم ذكرها فيما سبق . بمعنى اخر ، ان مداخيل البلدان المنتجة ، يتم توظيفها في الصناعات البتروليه ، وصناعات السيارات ، والكيمياء ، والصناعات العسكرية والالكترونية ، وهي بذلك تجد نفسها اسيرة الراسماليه الاميركية ، اذ ان ٦٥٪ الى ٨٠٪ من انتاج هذه الفروع ، تحت سيطره الاحتكارات الاميركيه .

بعد هذه الايضاحات ، بامكاننا ان نوضح موقع استثمارات البلدان المنتجه في الاقتصاديات الصناعيه ، والتي يمكن تصنيفها في سته انماط مختلفه :

١ ـ الاستثمارات الاستبدالية :

هناك وجهه رئيسيه لدى البلدان المنتجة للنفط لتوظيف استثماراتها في الصناعات البتروليه ، والعسكريه ، وفي انتاج الالات .

ان الصناعات البترولية ، تقوم بانتاج سلع تتمتع باهميه بالغه بالنسبه للغرب ، رغم كون هذه الصناعات ، لا مستقبل لها . ان الشركات البتروليه التي تحتكر انتاج الطاقه تستعد منذ الان لمواجهه انتهاء العصر البترولي . بالمحصله ، ان هذه الشركات تسعى بكل جهدها لدفع البلدان المنتجه لتامين حاجه هذه الصناعات من الاستثمارات ، ولكون الصناعات البترولية خاضعة لهذه الشركات يصبح من البديهي القول أن الجانب الرئيسي من الربح يعود لها ، مما يؤمن لهذه الشركات ، امكانية توظيف رساميلها الخاصة في الفروع الاقتصادية التي تؤمن معدل ربح عاليا . فاذا ما انطلقنا من التقديرات الحاليةحول الاستثمارات الضروريةللفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ (في صناعة النفط) ، وهي بحدود ٣٥٠ مليار دولار ، اي بمعدل ٣٥ مليار دولار في السنة . نلحظ ان الشركات البترولية تمارس أقصى درجات نفوذها لدفع البلدان المنتجة لتغطيه هذه الاستثمارات ، وبذلك تسهم هذه الشركات من جهة باعاده التوازن لميزان المدفوعات

في الولايات المتحدة مركز احتكار الشركات المتعدده الجنسيات ، ومن جهة ثانية تصبح طليقة اليد في توظيف استثماراتها في الصناعات المركزية ، وبذلك تزيد من قدرتها الاحتكاريه مستقبلا . ان الشركات هذه تحاول ، امتصاص رساميل البلدان المنتجة وفق ثلاثة اشكال .

١ ـ بيع استثمارات فعلية ، عبر اسلوب « مشاركه » البلدان المنتجه في الرساميل (المشاركة بنسبه ٥١٪ ، تقدر بـ ٣ مليارات دولار ، هذا الرقم يتجاوز قيمه مجموع تجهيزات الشركات النفطية في الشرق الارسط) .

٢ ـ ايكال مسألة الاستثمارات الضرورية لانتاج النفط الخام الى البلدان المنتجه .

٣ ـ ايكال مسألة الاستثمارات الضرورية لنقل النفط وتصفيته وتوزيعه الى البلدان المنتجه .

فيما يخص مسأله « المشاركه » هذه، قامت ايران «بالمشاركة» عبر الاستيلاء على شركة النفط الانكليزيه ـ الايرانيه السابقه مقابل التعويضات اللازمة . ان البند الثامن من الاتفاقية النفطية الجديدة (المسماة « سانت موريس ») ينص على ان « المدفوعات الجاريه التي تؤمن سير انشطة الانتاج ، التي كانت سابقا تقع على مسوونيه الكونسورتيوم ، ستكون من الان فصاعدا من مسؤوليه ايران كليه » . اما فيما يحص الاستثمارات الاخرى في هذا الفرع ، فقد تعهدت الحكومة الايرانية كبداية ، انترصد ما قيمته ٣٥٠ مليار ريال (٥ مليارات دولار) في حطتها التنمويه الخامسه ، ثم قررت رفعها الى ٤٠٠ مليار ريال (٦ مليارات و ١٥٠ مليون دولار) ، اي ان توظف مليارا ونصف مليار من الدولارات في الصناعات النفطيه .

ان هذه الاستثمارات الهائله ، في داخل البلاد وخارجها ، توظف اساسا في استخراج النفط الخام ، والسلع التي تستهلك من البلدان الصناعيه ، وعلى الاخص من قبل الولايات المتحده. ان مجمل نتائج هذه الاستثمارات هي في خدمة الاقتصاديات الراسمالية وخاصة الولايات المتحده ، ان اثر هذه الوضعية على الاقتصاد الايراني

الخاضع ، هي المزيد من التفكك وتسارع عمليه الالحاق ، للقطاع البترولي الايراني بالاقتصاد المسيطر .

الى جانب الاستثمارات البتروليه ، تقوم ايران باستثمارات هامه في الصناعات المعدنيه والعسكريه الاميركيه ، او المسيطر عليها عبر رؤوس الاموال الاميركيه مع العلم ان هذا النوع من الاستثمارات ذو ميل تصاعدي . حتى عام ١٩٧٤ ، وضعت ايران بتصرف ايطاليا مبلغ ٣ مليارات دولار ، بهدف تحقيق « مشاريع مشتركه » ، وشراء ٢٥٪ من اسهم مؤسسه « كروب » ، مقابل ١٠٠ مليون دولار ، الخ ان ايران ليست البلد الوحيد الذي يقوم بهذه الاستثمارات الاستبداليه : فالبلدان البتروليه الاخرى ، وفق مستوى تبعيتها ، تساهم بشكل متزايد ، في هذه الاستثمارات . ففي عام ١٩٧٤ ، قامت هذه البلدان بتوظيف ١٥ مليار دولار في الخارج ، منها ٧ مليارات في الولايات المتحده ، ٥ مليارات في اوروبا ، و ٣ مليارات في باقي بلدان العالم .

٢ ـ الهبات والسرقات :

بعد « الحرب الكلاميه » التي وقعت بين الشاه والكونسورتيوم (والتي كانت تهدف الى تغطيه تواطؤ الشاه مع الشركات البتروليه) تم توقيع الاتفاقيه ، متضمنه امتيازات اساسيه لصالح الكونسورتيوم ترجمتها وضع النتاج البترولي بتصرفه الى حين نضوبه . وبعد الحرب الكلاميه هذه قام كيسنجر (الذي بدا عمله السياسي بخدمه نلسون روكفلر ، الذي يعتبر احد اعمده الكارتل النفطي) بزيارات متكرره لطهران هدفت من جهه لتكريس التبعيه الكامله عبر تأسيس اللجان المشتركه الايرانيه ـ الاميركيه ، ذات المهمات العسكريه ، والسياسيه ، والاجتماعيه ، والاقتصاديه ، والثقافيه ، ومن جهه اخرى ، جرى اقناع الشاه (الذي حاول ابراز نفسه « كبطل الصراع ضد الكارتل النفطي) بضرورة التخلي عن الاسعار المعلنة للبترول . ان التنازل الاخير ، المتعلق باسعار النفط ، يعني ببساطه، ان ايران (والدول النفطيه التي تسير في ركبها) قامت بدفع دولارين عن كل برميل نفط ، للشركات البتروليه ... يقدر الانتاج النفطي

في الشرق الاوسط بـ ٨٥٠٠ مليون برميل عام ١٩٧٥ فاذا اخذنا بعين الاعتبار الاقتراح الذي طرحه الشاه والهادف الى الغاء الاسعار المعلنه ، فان معنى ذلك ان الشركات تؤمن ربح ١٦ الى ١٧ مليار دولار في السنة ، ورغم ذلك يدعي الشاه بأن هذا المال المقتطع ليس من صناديق الدول المنتجه ، اذن السؤال الذي يطرح نفسه هو : من اين يؤمن هذا الاقتطاع ؟

ان هذه الهبة ليست الشيء الوحيد الذي يتم سلبه من البلدان المنتجة . فمن الجلي ، ان الشركات البتروليه التي تتوصل بسهوله الى التهرب من دفع الضرائب المتوجبه عليها للبلدان الصناعيه ، تتوصل بسهوله اكبر للتخلص من دفع ما يتوجب عليها نحو البلدان المنتجه . فعندما يكون الانتاج وبيع الناتج البترولي ، بين ايدي هذه الشركات ، تصبح عمليه السرقه ممكنة ، عبر الاستثمارات ، وتكاليف الانتاج ، وتكاليف النقل ، والاداره ، والتسويق ، الخ ...

ليس في نيتنا تفسير آلية هذه السرقات ، او تقدير قيمتها ، فهناك خبراء عدة تناولوا هذه المسألة ، يضاف الى ذلك الفارق في اجور العمال في البلدان المنتجة ، عنه ، بالنسبة للبلدان الصناعية ، والذي يستقر في جيب الشركات ، واخيرا استعمال الرساميل المنتجة ، بشكل مباشر ، او عبر مصارف الشركات البترولية .

٣ ـ المساعدات والقروض :

قدر خبير ايراني حجم هذه السرقات بما يوازي ثلث عائدات النفط الايرانية قبل ارتفاع الاسعار . انظر مقال الدكتور محمود منتظر ـ زهور تحت عنوان « كيف يتوجه النمو للخارج » مجلة غرفة الصناعة والمناجم في ايران عدد ٨ ـ تشرين الثاني ١٩٦٩ .

بسبب زيادة سعر البترول ، تخلصت الولايات المتحدة من حمل ثقيل ، رمته بين ايدي البلدان المنتجة : فالمساعدات العسكرية وغير العسكرية ، كذلك القروض التي كانت تؤمنها الولايات المتحدة الاميركية ، القي جزء اساسي منها على كاهل البلدان المنتجة ،

وخاصة ايران . فبالقدر الذى تتراجع فيه « مساعدة » البلدان الغنية ، خاصة الولايات المتحدة ترتفع مسؤولية البلدان المنتجة في تأمين تكاليف « تماسك وحفظ النظام » في اوروبا والعالم .

لقد وضعت ايران في تصرف عدد كبير من البلدان ، قروضا عسكرية وغير عسكرية متعددة : (١) ١ مليار دولار لفرنسا ، وضع في بنك باريس ، كثمن مدفوع سلفا لخمسة مفاعلات نووية ، ١ مليار و ٢٠٠ مليون دولار لبريطانيا كقروض لشركات تجهيز صناعية، ١٠٠ مليون دولار لالمانيا الفدرالية مقابل ٢٥٪ من اسهم « كروب » ، ٣ مليارات دولار لايطاليا من اجل « مشاريع مشتركة » غير محددة ، ٢ مليار دولار لافغانستان كمساعدة عامة ، ٢٥٠ مليون دولار للباكستان كمساعدة عامة ، ١٠٠ مليون دولار لبنغلادش كمساعدة عامة ٢٥٠ مليون دولار للهند من اجل تطوير صادرات فلزات الحديد ٥٠ مليون دولار لسوريا كمساعدة عامة ١ مليار دولار لمصر من اجل اعادة فتح قناة السويس وتعمير بور سعيد ١٠ مليون دولار للسنغال كمساعدة عامة ، ١ مليار دولار للبنك العالمي من اجل مساعدة البلدان في طريق النمو ، ٧٥ مليون دولار للولايات المتحدة على شكل سلفة للشركة الجوية للطيران « غرومان » ، ١ مليون دولار كهبة لجامعة جورج واشنطن ، وكل شهر تزداد اللائحة اتساعا .

٤ ـ عدم عودة العملات الاجنبية ، اسعار الصادرات ، وهرب الرساميل :

منذ « الثورة البيضاء » (١٩٦٣) التي قام بها الشاه ، فان كمية الرساميل المهربة الى الخارج تقدر بمئات الملايين من الدولارات. هذه الرساميل تترك بلدا ، جرى تكييفه ، بما يسمح بسيطرة الرساميل الاجنبية على اقتصاده . فاثر الزيادات النفطية اعلن البنك المركزي في طهران ان الصادرات غير البترولية تعفى من اي التزام بالدفع بالعملة الاجنبية .

(١) نيوزويك : ١٤ تشرين اول ١٩٧٤ .

ان قيمة هذه الصادرات بالعملة الاجنبية تقدر بين ٦٠٠ مليون دولار الى ١ مليار دولار . ان قرار البنك المركزي لا يعني الا اعادة تدوير غير معلنة لهذه العملات لصالح الاقتصاديات الصناعية ، خاصة الولايات المتحدة ، وبريطانيا والمانيا الفدرالية ، يضاف الى ذلك ان على ايران ان تدفع جزءا اساسيا مما تستورده بالعملة الصعبة . فاذا ما قدرنا الصادرات غير البترولية في ايران بـ ٧٥٠ مليون دولار ، نلحظ انه في السنوات الاربع الباقية من الخطة الخامسة ، ان ما قيمته ٣ مليارات دولار من راس مال البلد ستستقر في الاقتصاديات الصناعية المذكورة . يضاف الى ذلك ان السلطة الايرانية ، تخلت عن حقها في الاشراف على حسومات العملات الاجنبية ، وهذا ما سمح بعملية « الهروب الشرعي » للرساميل . كما ان القوة الشرائية التي تخلقها الدولة عبر مصاريفها المختلفة ، هي من الاهمية بحيث جعلت معدل الصرف بين الدولار والريال في مستوى ثابت ومنخفض ، كما ان معدل التضخم ، قارب ٢٠٪ ورغم تضاعف الواردات ثلاث مرات ، فان القدرة الشرائية لا يمكن امتصاصها ، وبالتالي فان جزءا هاما من هذه القدرة يتجه نحو المضاربات الداخلية والخارجية ، والباقي يخرج من ايران ليستقر في الخارج على شكل ودائع او توظيفات . ما هي اهمية هذا « الهروب الشرعي » ؟ اخيرا اعلن البنك المركزي في طهران ان الرساميل المهربة بشكل غير شرعي في ذلك الوقت تقدر (١) بـ ٥٠٠ مليون دولار سنويا .

٥ ــ ودائع في البنوك الاميركية ، وانشطة خاضعة للنظام المصرفي في الداخل والخارج

اوردت مجلة « نيوزويك » في عددها الصادر في ١٤ تشرين اول ١٩٧٤ ، ما يلي :

---

(١) « طهران الاقتصادي » : ٨ـ٢ـ٦٣ ، ١٤ـ١٢ـ٦٨ ، ٤ـ١ـ٦٩ ، ١٩ـ٨ـ٦٩.

« ان اعادة تدوير الدولار النفطي ، بلغ نسبا بالغة الاهمية . فالمصارف الاميركية بمفردها ، حصلت على ما يقارب ٧ مليـــارات مـــن الدولار من O.P.E.P (١) اثناء الاشهر الثمانية الاولى من هذه السنة ، كما قدمت هذه المصارف الى البلدان الاجنبية ما يقـــارب ١٤ مليار دولار ، على شكل قروض . غير ان اعادة تدوير الدولار النفطى تطرح مشاكل مستعصية . فالقروض التي تقدمها للحكومات الاجنبية تمتد من سبعة الى عشرة اعوام ، غير ان الودائع المصرفية لـــ O.P.E.P يمكن ان تسحب في مهلة قصيرة » .

ان هذا الخوف مبالغ فيه ، فالذى يحصل فعلا ، هو ان اعضاء الـــ O.P.E.P لم يظهروا اية رغبة اكيدة فى نقل اموالهم . وحتى لو فعلوا ذلك ، فان عددا كبيرا من البنوك الاجنبية يوضح بأن عملية نقل الاموال هذه ليست على درجة من الخطورة عالية . فلو قررت المملكة العربية السعودية ، أن تسحب اموالها من «تشزمنهاتن بنك»، فهى مضطرة لايداعها في مصرف آخر من العالم . عندها يكون بامكان « تشزمنهاتن بنك » ان يقترض نفس المبلغ من اجل تعويض ما تـــم سحبه من ودائع سعودية . يضاف الى ذلك ، ان المصارف المركزية للقوى الصناعية سمحت باعطاء قروض ، تسمى احتمالية ، لكـــل مصرف ، يمكن ان يواجه بها عملية سحب ودائع غير منتظرة .

ان المصارف تحاول اقناع اعضاء O.P.E.P بتوزيـــع ودائعهم المالية في بنوك عدة في العالم ، وبذلك تتمكن هذه المؤسسات من ان تتحمل مشتركة الخطر وذلك عبر عملية التسليف لمستوردي النفط . ان المصارف الكبرى باشرت ، هذه المسألة ، عبر رفضها لاستقبـــال ودائع جديدة أو عبر تخفيضها لمعدل الفائدة لهذه الودائع .

وتأمل المصارف من هذا الاجراء ، ان تتشجع بلدان O.P.E.P على توظيف جزء اكبر من اموالها في استثمارات طويلة الامد ، فـــي بلـــدان المركـــز .

---

(١) منظمة البلدان المصدرة للنفــط

وبذلك ، يغدو للبترو ـــ دولار ، دور ايجابي تستفيـــد منه اقتصاديات الولايات المتحدة المتعطشة للرساميل ، والتي تعاني من معدلات فائدة مرتفعة . وهذا ما رآه « رضا فلاح » ، احد مديـــري الشركة الوطنية الايرانية للبترول :

« كل شيء يسير بشكل جيد» ، هذا ما صرح به لـ « جيمس بيشوب » صحافي في النيوزيك . « ان الفوائض تأخذ طريقها الـــى الولايات المتحدة . في البداية تأخذ شكل ودائع على المدى القصير، ثم على مدى متوسط ، واخيرا على مدى بعيد » .

ففي جريدة الموند (٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤) تمت الاشارة الى ان خبراء O.C.D.E (١) يناقشون الاقتراح الذي تدمه كيسنجر ، والهادف الى توفير رصيد مالي ، قدره ٣٠ مليار دولار ، انطلاقا من البترو ـــ دولار ، كي تتم مساعدة البلـــدان الصناعية في تغطية عجز ميزان مدفوعاتها . واخيرا ، اورنت صحيفة « اطلاعات » الايرانية ، في عددها الصادر في ٨ تشرين الثانـــي ١٩٧٤ ، ان الشركة الجوية الاميركية « غرومان » (التـــي تقـــوم بصناعة طائرات حربية) اعلنت بأن ٩ بنوك اميركية وبنك «ميلي» الايراني ، تد سلفوا هذه الشركة ما قيمته ٢٠٠ مليـــون دولار ، منها ٧٥ مليون دولار من بنك «ميلي» الايراني . كما ان هذا المصرف قد قام بتسليف بلدية إنكليزية بقرض قدره ٢٠٠ مليون دولار .

الا ان الوظيفة الاكثر اهمية ، التي تقوم بها المصارف الايرانية، هي الدور التسليفي ، الذي حلت فيه محل مصارف البلدان الصناعية في تسليف المستوردين الايرانيين، حتى يمكننا تفسير هذا الدور الجديد، علينا ان نتذكر بأنه قبل زيادة اسعار البترول ، كانت مصارف البلدان الصناعية هي التي تقوم بتسليف المستوردين الايرانيين ، الا انه بعد الزيادة التي طرات على اسعار البترول ، تولت المصارف الايرانيـــة القيام بدور التسليف للمستوردين الايرانيين ، محررة بذلك المصارف

---

(١) منظمة التعاون و التنمية الاوروبية

الصناعية من هذا العبء . وبذلك ، فان النظام المصرفي الايـــراني ، العامل في خدمة الرأسمالية المسيطرة ، يضيف الى وظائفه الداخلية والتي تترجم نفسها بتوسيع السوق الى الحدود القصوى امـــام السلع المستوردة ووظائفه الخارجية التي تتجسد في تحرير النظـــام المصرفي البلدان الصناعية من مهمات تليلة المردودية . لهذا السبب فان هذه الوظائف مجتمعة تتطلب زيادة كبيرة في السيولة النقديـــة والتي تفسر على النحو التالي :

٦ ـــ زيادة احتياطات العملات الاجنبية :

ان النقد الايراني ليس الا انعكاسا للمداخيل النفطية . اذ انه دون هذه المداخيل لاقيمة له ، وهذا عائد الى عدم وجود اي انتاج داخلي في ايران ، يصلح كقاعدة لعملة مستقلة .

ان القوة الشرائية التي تخلق مصاريف الموازنات ، وزيـــادة الواردات التي تضاعفت خلال عام ، قد ساهمتا في تفاقـــم الحاجـــة للسيولة النقديه . لهذا السبب ، نلحظ في ايران ، ان النقد الموضوع في التداول قد زاد بنسبة ٣٢٪ خلال ١٨ شهرا (اطلاعات ، ٩ تشرين الثاني ١٩٧٤) . ان زيادة الحجم النقدي داخـــل البـــلاد ، واتساع الانشطة المصرفية الى خارج البلاد ، والتبعية الكاملـــة لايران على مستوى صادراتها ، تتحكم بزيادة احتياطات هذا البلـــد من العملات الاجنبية . كذلك ، فقد زادت ، احتياطات البلدان المنتجة للنفط ، خلال عام واحد ، من ٧٪ الى ١٩٪ من الاحتياطات العالمية: من ايلول ٧٣ الى ايلول ٧٤ ، زادت الاحتياطات الايرانية من ٩٦٢ مليون دولار الى ٦ر٣ مليارات دولار ، كما زادت احتياطات البلـــدان الثمانية الاخرى المنتجة للنفط من ١٢ مليار دولار الى ٨ر٣١ مليـــار دولار . في الاجمال ، هذه العملات الاجنبية تزايدت بنسبة ٣٨ مليار دولار ، مما يشكل احتياطا هائلا ، مودعا في الولايات المتحد الاميركية

اذن ، ان تزايد حجم الموجودات النقدية في داخل ايـــران ، وزيادة الواردات ، والتضخم (الذي يبلغ في ايران ، رغـــم النمـــو

المتسارع للواردات ، هو ضعف معدل التضخم في الولايات المتحدة، هذا مايجبر ايران على زيادة احتياطها من العملات الاجنبية كي تصبح قاعدة لتغطية النقد الايراني) ، واخيرا الاحتياطات الامنية من اجل شراء منتوجات ، توصف بأنها استراتيجية ، كلها تتزايد وفق معدلات جنونية . باختصار ، ان تزايد الانتاج النفطي يؤدي الى زيادة المداخيل النفطية ، وهذا ما يسهم بدوره في تزايد القوه الشرائيه ، اي تسارع وتائر الواردات ومزيد من الطلب للسيوله بالعملات الأجنبية .

إعادة التدوير غير المباشرة للعائدات النفطية

ان اعادة التدوير تتم اساسا عبر استيراد السلع والخدمات. ان اثار ذلك على اقتصاديات البلدان المنتجة اكثر خطورة من اثار اعادة التدوير المباشر . وسنكتفي هنا بذكر الخطوط العامة لاشكال اعادة التدوير غير المباشرة .

١ ــ استيراد السلع والخدمات :

ان النمو الاقتصادي لبلد صناعي ، يتم تحديده على اساس الناتج القومي الخام ، غير ان الوضع يختلف عندما يتعلق الامـــر ببلد كايـــران ، عندها يتم تحديد النمو الاقتصادي استنادا الـــى ازدياد الناتج النفطي ووتيره الواردات . ان مادحي نظام الشاه ، **لا يتوقفون عن ترديد القول بأن ايران بلد يتصنع بوتائر متسارعة ، ونحن بدورنا نسأل ما هي هذه الصناعة التي لم تنجح الا في زيادة الواردات ! بالمحصلة ، أن الواردات الايرانية تزيد عن ٢٠ ضعفا قياسا الـــى الصادرات غير النفطية .**

في مرحلة مصدق ، وبسبب سياسه الاستقلال الوطني التي مارستها حكومته ، تراجعت الواردات الايرانية الى ما نسبته ٧٠٪ من الصادرات غير البترولية في عام ١٩٥٢ . ثم من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٩ ، اي قبل ازدياد اسعار النفط ، فان الواردات بلغت ٨ اضعاف الصادرات غير البترولية . واليوم ، بعد زيادتين متواليتين لاسعار النفط (١٩٧١ ، ١٩٧٣) ، فان الواردات بلغت ٢٠ ضعفا بالنسبة للصادرات غير البترولية (وذلك دون ان نأخذ بعين الاعتبار ، ان جزءا من الصادرات تقوم صناعته على سلع مستوردة من الخارج) ان مسؤولي الخطة الخمسية ، خططوا على ان لاتتجاوز الواردات الايرانية في نهاية الخطة ٥ او ٦ مليارات دولار غير اننا نلحظ اليوم (١٩٧٤) اي ٤ سنوات قبل انتهاء الخطة ، بلوغ الواردات الايرانية ١٠ مليارات دولار . فواردات ايران عام (١٩٧٤) تضاعفت ثلاث مرات قياسا الى عام ١٩٧١ .

بالنتيجة ، ان صرف المداخيل البترولية ، مع الاخذ بعين الاعتبار المفاعيل المضاعفة ، يخلق قوة شرائية تفوق بكثير حجم المصاريف . فوفق الاحصاءات الرسمية ، ان ازدياد الطلب على السلع الصناعية وغير الصناعية بلغ ٢٠٪ في السنة الجارية (١٩٧٤) . في مواجهة هذا الطلب ، فان نمو الانتاج الداخلي ، المرتكز على الموارد الذاتية ، هو في حدود الصفر . انطلاقا من هذه الوضعية ، فان اية زيادة في الطلب ، تعني ازدياد الاستيراد ،على هذه القاعدة تترسخ المفاعيل المفككة لاعادة التدوير غير المباشرة : ان الواردات لاتفسح اي مجال لاقتصاد متمركز داخليا ، وتسد الطريق امام نمو الانتاج الداخلي ، وبذلك تفكك اقتصاد البلد،وتبقي على حياة الفروع الاقتصادية الملحقة ، وتحكم بالموت على الفروع الاخرى غير الملحقة . وبذلك ، فان عملية الحاق الاقتصاد الايراني تتسارع .

ان التنافس بين القوة الشرائية والواردات ، لايتم الا بزيادة دائمة للمداخيل النفطيه ، وهذا ما يعني نموا متزايدا للانتاج النفطي ان عملية التنافس هذه تجعل من ايران بلدا سريع الافلاس،ومجبرا

على تغطية عجزه باللجوء الى القروض الخارجية والى البيع المسبق لمـواردها الطبيعيـة ، البترول وغيره .

ان الزيـادة المتسارعة للقدرة الشرائية في ايران ، وغيـاب الانتاج السلعي الداخلي ، يحضر الشروط للتزايد السريع للاسعار وصعوبة مراقبتها . واذا ما اخذ بعين الاعتبار ، الضعف السياسي الانظمة المنتجة للنفط في الشرق الاوسط ، فان تزايد الاسعار ونمو التضخم يمكن ان يتركا مضاعفات سياسية خطيرة . من اجل مواجهة ذلك ، تزيد هذه البلدان في وارداتها ، ولكن رغم ذلك فان معـدل التضخم في ايران بلغ عام ١٩٧٤ ، ٢٠٪ . اذن عبر عملية التنافس بين القوة الشرائية والواردات ، فان المداخيل يتم « هضمها» بسرعة وتجد ايران نفسها امام سلطة واردات لا تكفي المداخيل النفطيـة لتغطيتها .

٢ — تعويض لصالح توسع سوق الاقتصاد الاميركي :

عندما يكون الاقتصاد الايراني ، قد تمت عملية تخطيطه بهدف ان يكون اقتصادا تابعا للولايات المتحدة ، حتى بالنسبة للسلـع الغذائية ، يصبح من الطبيعي ان جزءا من المداخيل البتروليـة الايرانية يتم وضعه في الولايات المتحدة لتأمين الفارق « في ارتفاع الاسعار العالمية » . فمنذ ٢٠ سنة والزراعة الايرانية تخضع لعمليه تدمير وتفكيك منظمة . فوفق الاحصاءات المقدمه من قبل الحكومـة الايرانية ، فان ٢٠ الفا من أصل ٢٨ الف قناة (قنوات ري تحـت الارض) تم تدميرها . كذلك فان بنية الانتاج الزراعي تبدلت : حصة الحبوب والمواشي في انخفاض مستمر . واليوم ، فان هذا البلد، الذي كان سابقا من البلدان المصدره للحبوب والمواشي ، اصبـح مستوردا لها . فمسؤولو الاقتصاد الايراني يعلنون بانه في السنوات العشرين القادمة ، اي حتى نضوب الاحتياطات النفطية ، على ايران

ان تستورد السلع الزراعية . فقد اعلن رئيس الوزراء « بالنسبة لمستوى عادي من التغذية ، فان ايران لايمكنها تغطية اكثر من نسبة ٧٪ من حاجاتها ، والباقي يجب استيراده » . وعندما يتم سؤاله ؛ لماذا لاتتوفر استثمارات في القطاع الزراعي ، يكون الجواب : انظر الى شح المياه .

وفي السنين الاربع المتبقية من الخطة الخمسية ، فان الشاه قد اعلن بانه سيخصص ما تدره ٢٢٠ مليار ريال لتغطية الفارق في اسعار ٥ سلع زراعية اساسية . والتعويض يبلغ بالنسبة للسنة الجارية ما قيمته ٤ر١ مليار دولار . بكلمة اخرى ان النظام الايراني عبر صرفه للمداخيل البترولية، يحقق هدفين يبتغيهما المركز المسيطر : من جهة يطور انتاج الاسواق الزراعية مع الولايات المتحدة في ايران ، ومن جهة ثانية يفتح الطريق امام الاستثمارات الزراعية الاساسية .

ففي هذا القطاع ، تتجه الاستثمارات نحو السلع الزراعية التي تجد اسواقها في البلدان الصناعية : انها عملية تتبيع مزدوجة : تفكيك القطاع الزراعي وتدمير بعض فروعه .

٣ — شراء الاسلحة :

ان القوى العالميه تطور صناعاتها العسكرية بوتيرة متسارعة ليس فقط بهدف ابطال فاعلية القوى المحركة في النظام الاجتماعي. ولكن ايضا لان العلاقة بين المسيطر والتابع في العالم ترتكز على السيطرة . لهذا السبب فان المصاريف العسكرية تتزايد بسرعة وخاصة في الشرق الاوسط : منطقة البترول . في عام ١٩٧٤ ،ايران وحدها اشترت من الولايات المتحدة كميات من الاسلحة يزيد ثمنها عن اى طرف اخر ، بما قيمته ٣٧٩٤ مليون دولار . ان المشتريات المتراكمة من المعدات العسكرية في ايران منذ ١٩٧٣ (حتى ١٩٧٤ فقط) بلغت اكثر من ٤ر٧ مليار دولار .

واثر اتفاقية ٤ اذار ١٩٧٥ ، فان مشتريات اخرى ستتم تبلغ قيمتها ٥ مليارات دولار حتى عام ١٩٨٠ ، وبذلك تكون ايـــران الزبون الاول الاميركي .

٤ ــ حفظ الامـــن :

بين التكاليف الموفرة من قبل الولايات المتحدة ، توجد التكاليف المتعلقة بالدفاع عن « العالم الحر » الملقاة على عاتق البلدان المنتجة للبترول وخاصة ايران . ان الولايات المتحدة تفرض على هــذه البلدان التكاليف العسكرية وغير العسكرية لمنطقة تمتد من افريقيا الشرقية الى اسيا الجنوبية ــ الشرقية .

٥ ــ مصاريف آخرى :

اثر ازدياد المداخيــل النفطية ، فان التكاليف الادارية بالعملات الاجنبية ، قد تزايدت ايضا . فالبلدان المنتجة للنفط تستورد الخبراء بازدياد . كذلك فان البلدان المنتجة للنفط تتولى عن الولايات المتحدة ما يتوجب عليها من اعباء تجاه بعض المؤسسات الدولية . كذلــك تدفع ايران هبات لمؤسسات دولية وجامعات اميركية . كذلــك فبمساهمة ايران في عدم تشجيع السياحة في الشرق الاوسط،فانها تسهم بشكل غير مباشر في تشجيعها في الغرب : اثناء الصيف نلحظ ان العواصم والشواطيء الاوروبية تغص بالايرانيين (والعرب) . واذا كانت سياسة تشجيع السياحة في الغرب تعني تصدير جــزء من القوة الشرائية ، فانها تهدف ايضا الى تخفيض حمى التضخم الداخلية .

الفصل الثالث

تطور استهلاك المستقبل والبؤس

نمو دون استثمار منتج

تعتبر مشاكل النفط في هذا العصر موضوع الساعة . وما اريد ان ابينه في هذه الصفحات ، هو ان الانتاج النفطي المعد للتصدير له انعكاسات متناقضة ، على كل من الاقتصاديات المسيطرة والتابعة في الظاهر ، ولكنها بالفعل متكاملة ، فهي تصطحب نتائج مدمرة للاقتصاد التابع على الاخص ، وتشكل جزءا من السياق التوسعي للاقتصاد المسيطر .

ضمن هذا السياق ، سألجأ الى تحليل الناتج القومي العام ، وسأحاول ، عبر مقاربات مختلفة ومتتابعة ، ان احدد العنصر المحرك لصيرورة تطور هذا الاقتصاد .

نلحظ منذ عشر سنوات ، ان ايران تعلن عن معدلات نمو استثنائية ، واذا كانت في السنوات الاولى من الخطة الثالثة (١٩٦٣ ــ ١٩٦٧) ، لم تتجاوز هذه المعدلات نسبة ٣٪ ، بسبب انخفاض المداخيل النفطية والمساعدات الخارجية من جهة ، ونقص الدين الخارجي لايران ، بسبب « خطة الثبات » الناتجة عما

سبق ، الا اننا نلحـــظ في نهاية الخطة ان النمو بلغ درجة ، سمحت بأن يكون معدل النمو الوسطي حوالي ٦ر٨ ٪ . أمـــا فـــي الخطة الرابعة (٦٨ ـــ ٧٢) فان النمو بلغ معدلا وسطيا يقـــدر بحوالـــي ١٠ ٪ سنويا .

ان الدراسة المعمقة للتطور الايراني خلال السنوات العشـــر الاخيرة عليها ان تبدأ بفرز اسباب تبدلات الارقام الحاصلة (معدلات النمو والكميات التي احتسبت على اساسها) التي يتبيـــن منها ان هناك محاولة لتضخيم النسب وصقل الفوارق الملحوظة من سنـــة لاخرى ، ان تحليل النمو الايراني يجب ان يبـــدأ مـــن الطريقـــة المستخدمة لتقييمه . ان تقدير الدخل والناتج القومي (يفيدنـــا نـــص للبنـــك المركزي وهو سلطة مسؤولة في هـــذا المجال) ، يمكن تنفيذه وفق ثلاث طرق : بالاعتماد على قيمة الناتج الاجتماعي ، على دخل عوامل الانتاج ، على قيمة الاستهلاك الوطني .

في بلد مثل ايران ، تكون المعلومات المتاحة حول دخول الافـــراد والمؤسسات موضوع شبهة ، بشكل عام ، وبالاضافة الـــى ذلك فالمعلومات الاحصائية المتعلقة بالفروع المختلفة للانتاج الاقتصادي، محدودة وبالمقابـــل ، فان اعادة سبك مؤشر مستوى المعيشة ، تم بالاستناد على دراسة مفصلة للميزانية العائلية وميزان المدفوعات الايراني تـــم انجازه بواسطة البنك المركزي ، حتى اننا نستطيع ان نقدر ان الدخل الوطني مستندين الـــى طريقة الاستهلاك الوطني، وذلك باختيار عام ١٩٥٩ « كسنة اساس » ، ان مجمـــوع الناتـــج الوطني الاجمالي يتكون من المصاريف الاستهلاكيـــة ، ومصاريـــف الاستثمارات والصادرات الصافية للمنافع والخدمات ، والداخيـــل الصافية لعوامل الانتاج المدفوعة من الخارج . باعتبار ان المصاريف انعكاس للانتاج ، وارتفاعها يترجم نموا موازيا للانتاج .

لكي اتجنب تحديد الانتاج بالاستهلاك ، ساعتبـــر ، ان جمـــاع الاقتصاد الايراني مكون من قسمين : القطاع العام (ميزانية الدولة والمؤسسات العامة) والقطاع الخاص ، عندهـــا ، استطيـــع ان

اعرض مشكلة العلاقة بين الاستهلاك المقدر ، والانتاج المفترض ، بمقارنة الناتج الوطني الاجمالي ، مع كلا القطاعين ، وهكذا سأحاول تحديد اي من القطاعين يسهم في النمو .

١ ــ الميزانية كمركز الدائرة للاقتصاد :

نرى في (الجدول ١) ان ميزانية الدولة نمت بسرعة تفوق سرعة نمو الناتج الوطني الاجمالي : ففي حين انه من عام ١٩٦٤ الى ١٩٧١ ، تضاعفت الميزانية ٥ر٣ مرات ، ولم يتضاعف الناتج الوطني الاجمالي الا مرتين . وهكذا فنسبة الميزانية الى الناتج الوطني الاجمالي قد نمت من الثلث عام ١٩٦٤ الى اكثر من ٦٠٪ عام ١٩٧١ . والنتيجة منذ البداية ، اذا كان نمو النفقات ، الذي يعكس مبدئيا الناتج الوطني الاجمالي ، هي بحدود ٩٢٪ من عام ١٩٦٤ الى ١٩٧١ ، فان ٨٣ بالمئة من هذه النسبة عائد لنمو الميزانية و٩ بالمئة لنمو القطاعات الاخرى . من هنا نستنتج ملاحظة هامة وهي : ان الميزانية شكلت النقطة المركزية للاقتصاد الايراني ، اذ انها تتضمن شبه اجمالي زيادات المصروف الوطني ، وبالاضافة الى ذلك نرى بأن القطاعات الاخرى خارج الميزانية قد انخفضت نسبة نموها ٣ بالمئة سنويا وبذلك ، ترتفع تبعية القطاع خارج الميزانية للميزانية ذاتها .

وبسببالدور المسيطر للميزانية في النمو الاقتصادي الايراني ، فان دراسة المصادر التي تغذي هذه الميزانية تسمح بتحديد محرك هذا النمو .

٢ ــ تعرية النمو :

ان الميزانية في تقديمها ، قد قسمت الى قسمين (جدول ٢) . القسم المختص بالدولة ، حصرا ، والمؤسسات العامة (سكك

حديد ، تبغ ، اهراءات ، مستودعات ، مصائد السمك ، صناعة الترابة ، بنوك .. الخ) ، لقد ارتفعت الميزانية العامة خلال ٥ سنوات ١٩٦٦ ــ ١٩٧١ بنسبة ١٧٤ بالمئة ، في حين ارتفعت حصة الدولة ٢٠٠ بالمئة وميزانية المؤسسات العامة ١١٦ بالمئة ، وبسبب المواقع المختلفة للميزانيتين في الميزانية العامة ، ساهمت ميزانية الدولة بنسبة ١٣٥ بالمئة وميزانية المؤسسات العامة بنسبة ٣٥٪ في نمو الميزانية العامة .

في الحقيقة ، ان مصاريف المؤسسات العامة المسجلة في ميزانية هذه المؤسسات لا تغطي الا مصاريفها الجارية ، بينما تدرج ميزانية الاستثمار في ميزانية الدولة ، وهذه الحيلة تهدف الى تضخيم القسم الخاص بمصاريف الدولة ، المخصصة للاستثمار ، وهذه المسألة من الصعب التدقيق فيها ، بسبب نقص المعطيات .

غير انه في الثلاث سنوات المغطاة بالمعلومات (جدول ٣) نرى بأن نفقات الاستثمار ، للمؤسسات ، التي نفذت من مواردها الخاصة تميل الى الانخفاض بقيمتها المطلقة ، وبناء عليه اذا اضيفت هذه النفقات الى ميزانية المؤسسات العامة سينتج ، ان نمو هذه الميزانية ومساهمتها في نمو الميزانية العامة منخفضان : بين ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ، نمت النفقات الاجمالية للمؤسسات من ٩٢ الى ١٥٢ مليار ريال اي بارتفاع قدره ٦٦ بالمئة ، وبنفس الوقت ، انتقلت النفقات العادية من ٦٦ر٥ الى ١٣٤ مليارا ، اي بنسبة قدرها ١٠١ بالمئة ، فاذا كان نمو نفقات المؤسسات العامة قد تحقق من مواردها الخاصة ، فان هذا النمو الذي لا يمكن اهماله ، لا يفسر الا جزءا ضئيلا (حوالي ثلث) من النمو العام . ونحن اذن مجبرون على البحث عن سر النمو في موارد ميزانية الدولة نفسها . ان الشيء الملحوظ هو العجز المتزايد في الميزانية (جدول ٤) . فقد تطور هذا العجز من ٢١٫٥ بالمئة عام ١٩٦٣ الى ٣١ بالمئة في ١٩٧١ . وهذا الاتجاه يأخذ شكلا منتظما بحيث يتأكد اننا لسنا امام حدث ظرفي .

نلحظ عبر عرض الميزانية ، ان العجز يطال ايضا ، النفقات العادية ، وان بنسبة اقل ، (ازداد من ٦٩ بالمئة الى ١١٤ بالمئة) ونفقات الاستثمار (ازداد من ٣٤ بالمئة الى ٤٨ بالمئة) التي يتم تأمينها بحدود كبيرة عبر التسليف . ان هذه المعطيات الحسابية لا تتمتع باهمية كبيرة اجمالا ، فاذا كان ارتفاع ميزانية الدولة من ١٩٦٣ الى ١٩٧١ هو بحدود ٤٠٥ بالمئة ، فان ٢٧٠ بالمئة من هذه الزيادة الاجمالية يعود الى الموارد الخاصة بالدولة و ١٣٥ بالمئة من تمويلات القروض . في هذه الشروط يمكن ان نفهم بأن الدين الخارجي لايران لم يتوقف عن الارتفاع السريع ، منذ عام ١٩٦٥ ، بل اخذ مسارا تصاعديا منذ بدء الاصلاح ولم يتوقف الا خلال مرحلة انخفاض الموارد الخارجية في السنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٤ (جدول ٥) . ومن الصعوبة حاليا ان يتوقف : لقد استخدمت طيلة السنوات الاخيرة نسبة ٤٠ بالمئة من القروض الجديدة لتسديد الديون القديمة و ١٥ بالمئة لدفع فوائد هذه الديون ، ولقد ارتفع الدين الخارجي المترتب على ايران حتى نهاية عام ١٩٧٢ الى مبلغ ٢ر٦ مليار دولار اي ١٩٦ مليار ريال . وسينمو بوتائر اكبر خلال الخطة الخامسة (١٩٧٣ — ١٩٧٧) : — كان المقدار السنوي المتوسط للقروض (عسكرية او غير عسكرية) المقرر بالفعل بحدود ١،٦ مليار دولار اى ١٢١ مليار ريال ، في حين انه كان اقل من النصف خلال الخطة الرابعة .

قبل ان نتابع ، نريد ان نسأل : ما هي الالية التي تقوم بربط ارتفاع المداخيل الخاصة بالدولة بنمو قروضها الخارجية . سنكون عندئذ قادرين على فهم الدينامية العامة للاقتصاد الايراني . ولهذا الهدف ، سنقوم بتحليل مصاريف الدولة .

٣ — الامة في خدمة الجيش :

لن نتوقف امام التصنيفات القطعية للنفقات في الخزينة لكننا سنحاول ان نعيد تصنيفها تبعا للمحتوى الفعلي لكل بند ، وفق

ثلاث مجموعات : ــ نفقات جارية او تشغيل الادارة، نفقات متعلقة بالجيش ، والشرطة والدرك ، ونفقات تنمية . وبالنسبة للمجموعة الاخيرة فانها في حقيقة الامر اقل مما هو معلن (جدول ٦) ، اذ ان حوالي ٤٠ بالمئة من النفقات ، المخصصة للتنمية ، تنفق على التجهيزات العسكرية ، غير المنتجة بالاضافة الى ذلك فان نسبة ٢٠ الى ٣٠ بالمئة من النفقات الادارية تخصص للنفقات العسكرية الجارية . وتصل النفقات العسكرية الى ثلث ميزانية الدولة واكثر من ١٠ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي . وتستمر هذه النفقات في التصاعد خلال الخطة الخامسة التي اقرت مشتريات هائلة لادوات الحرب (٤٣٠٠ مليون دولار امريكي اي حوالي ٣٢٠ مليار ريال في خمس سنين) ، كما انا لا نعرف بالضبط كيف تحتسب مشتريات السلاح من الخارج والتي يؤمن ثمنها من القروض الخارجية ، ويتجاوز مقدارها الاعتمادات المرصودة في الدين الخارجي (جدول ٥) واحيانا يتجاوز حتى العجز الكامل في الميزانية (جدول ٤) : في عام ١٩٦٤ بالاضافة الى المساعدة العسكرية الامريكية التي ارتفعت الى ٢٨٨ مليون دولار امريكي (٢٩،٢ مليار ريال) في عام ١٩٦٥ : ٢٠٠ مليون دولار (١٥،١ مليار ريال) في سنة ١٩٦٦ ، وفي ١٩٦٧ : ٢٧٠ مليون دولار (٢٠،٤ مليار ريال) وفي ١٩٦٨ : ــ ٧١٠ مليون دولار (٣٤،٥ مليار ريال) . وفي ١٩٦٩ : ٤٠٠ مليون دولار (٣٠،١ مليار ريال) وفي عام ١٩٧٠ والستة اشهر الاولى من عام ١٩٧١ : ١١٠٠ مليون دولار (٨٣ مليار ريال) (بناء على مشاريع القوانين المقدمة للبرلمان تحت عنوان التسلح) ولقد قرر للسنوات القادمة اقتراض ما قيمته ٣ مليار دولار للتجهيزات العسكرية (٢٢٦ مليار ريال) . اذا عدنا الان الى تحليل الميزانية نفسها ، واذا قارنا العجز الكلي في النفقات الفعلية للتنمية والتي سنرى بعدها عن ان تكون استثمارات منتجة ، سنجد ان العجز قد كون الجزء الغالب ، وقد تجاوز نفقات التنمية ، (في عام ١٩٦٧ ، نفقات التنمية الفعلية : ١ر٤٨ مليارا وعجز الميزانية المسماة ميزانية تنمية : ٢٩،٨ مليارا والعجز الكلي ٣١،٥

مليارا ، وفي عام ١٩٦٨ : الارقام التي تقابله بالتتابع هي ٢ر٥٨ — ٣٩٤٣ — ٤٥٤٨، ٤٥٤٨ ، وفي عام ١٩٦٩ : ٧١٤٤ — ٤٣٤٤ — ٥٤ ، وفي عام ١٩٧٠ : ٥٧٤٨ — ٦٦٤١ — ٨٠٤٥) .

ان بنية النفقات هذه تؤدي في جانب منها الى تضخم الجهاز الاداري والعسكري ، والذي يستدعي نموا جديدا للنفقات ، وفي جانب اخر تؤدي الى توسع هام في تكاليف القروض ، وذلك بدون الاشارة ، لاثر ذلك على اقتصاد البلاد الذي سنتحدث عنه فيما بعد . ان الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة سريعة ودائمة لمواردها الفعلية .

٤ — تحولات البترول :

بعد ان حددنا احد الموارد الكبيرة للميزانية ، وبالتالي النفقات كمعيار احتساب للناتج الوطني الاجمالي : القروض الداخلية والخارجية . نتابع التحليل بتناول تفاصيل الميزانية . يمكن ان نحلل موارد الميزانية الى ٥ مجموعات رئيسية (جدول ٧) . وسنأخذ كمثال ، السنوات الثلاث الاولى من الخطة الرابعة (١٩٦٨ — ١٩٦٩ — ١٩٧٠) . ان الاتجاهات التي سنلاحظها هنا تتكرر في السنوات اللاحقة .

١ — الضرائب المباشرة تشكل جزءا ضئيلا من مداخيل الدولة (أقل من ١٠ بالمئة) علما انها تضاعفت بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٠ . فماذا يعني هذا ؟ (جدول ٨) .

ان ٢٨ بالمئة من هذه الضرائب ناتجة عن حسومات على الرواتب التي يتكون الجزء الاكبر منها من رواتب الموظفين والمستخدمين في الدولة ، والمؤسسات العامة . وهذا يعني ان الارتفاع في هذا الجزء لا يعكس نموا في القطاع غير الرسمي ، انما يعود لنمو الميزانية ، وارتفاع الضغط الضريبي على مستخدمي الدولة ، وهكذا تستعيد الدولة في يد ما تعطيه باليد الاخرى .

في عام ١٩٦٨ ، اقتطع ٢١ بالمئة من الضرائب المباشرة (٢ بالمئة تقريبا من مداخيل الدولة) من ارباح الشركات الصناعية والتجارية الخاصة، هذه الضرائب انخفضت بنسبة ٩بالمئة بالنسبة لحجمها في العام السابق ، بذلك لا يمكنها ان تفسر نمو الميزانية .

ان الضرائب المقتطعة من مداخيل الشركات الصناعية والتجارية التابعة للدولة تساوي ١٦ بالمئة من الضريبة المباشرة ، اي انها أرتفعت من ١٠٠ في عام ١٩٦٧ الى ١٣٩ عام ١٩٦٨ وهذا ما يتلاءم مع نمو مداخيل المؤسسة الوطنية للخدمات، والبنوك اساسا ، اذ ان كثيرا من المؤسسات الصناعية العامة تعمل بواسطة تجهيزات قديمة خاسرة .

تشكل مداخيل راس المال والسوق العقارية ، عبر الحسومات والمعاملاتالمالية، قاعدة للضرائب (حوالي ربع الضرائب المباشرة) ، حيث تحتل القيم العقارية في هذه المداخيل مكانا كبيرا . ان المادة الضريبية المفروضة هي ، في نهاية المطاف ، نتاج التطور الحاصل في مداخيل البلد . والشيء نفسه ينطبق على الضريبة المفروضة على الحرفيين وأصحاب الدكاكين ، فهي تشكل جزءا ضئيلا من الضرائب المباشرة ، مع ملاحظة انها ترتفع بشكل سريع . ان المداخيل التي تطالها الضريبة هي مداخيل انشطة الخدمة ، المرتبطة بالارتفاع العام للنفقات . على العموم ، لا نجد في دراسة الضرائب المباشرة المصدر الحقيقي لنمو ميزانية الدولة ، اي مجموع النفقات التي يحتسب على أساسها الناتج الوطني الاجمالي، والسبب، نجده فيان هذه الضرائب لا تشكل الا جزءا ضئيلا من المبلغ الكلي لموارد الدولة من جهة ، ولانها تشير في جانب كبير منها ، اما الى حيل الموازنة (اقتطاع جانب من المداخيل الموزعة) ، او الى جزء من مداخيل انشطة الخدمة .

٢ ــ الضرائب غير المباشرة والتي أسهمت في الثلاث سنوات ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بحوالي ٢٠ بالمئة من موارد الدولة . حيث نسبة ٦٠ بالمئة منها حصيلة الرسوم الجمركية (جدول ٩) مع ميل لازدياد أهميتها النسبية (٤ر٦٠ بالمئة في ١٩٦٦ ــ و٦٣ بالمئة في

عام ١٩٧٠) . ان الرسوم الجمركية هذه ، هي بشكل اساسي رسوم على استيراد المواد الاستهلاكية التي تكون الجزء المقابل لصادرات البتـــرول وتجسيد ملموس لقروض الدولة الخارجية ، أو باسلوب اكثر دقة ، الجزء المقابل للمداخيل الموزعة داخلياً من قبل الدولة ، انطلاقا من موارد الميزانية الناجمة عن تصدير البترول والقروض .

ان آلية تداول القيم هي التالية : الدخل الخارجي موزع كدخول فردية ، على شكل نقود ايرانية ، تم الحصول عليها عبر بيـــــع العملات الصعبة للمستوردين ، وهؤلاء بدورهم ، يبيعون للافـــراد السلع المشتراة من الخارج . ان الدخل الخارجي هو اذن في نفس الوقت المقياس ، وأساس مادة النقد .

مع الضرائب غير المباشرة ، نحن اذن ، امام اقتطاع الدولـــة لضرائب عما وزع سابقا من مداخيل ، ان هذا السياق ليس ساذجا .

٣ ــ ان مداخيل الاحتكارات والنشاطات الصناعية والتجارية للدولة ، هي المورد الاساسي لميزانية الدولة ، ذلك انها تشكل جانبا مهما (حوالي ٤٠ بالمئة) وترتبط بدخول تستند على انتاج فعـــال وقاعدي : ان المداخيـــل المتأتية من انتاج البترول تشكل تقريبا (٨٠ الى ٩٠ بالمئة من هذه الموارد) .

٤ ــ اذا نحن اهملنا الجزء القليل الاهمية المتأتي عن خدمـــات الدولة ، فسنجد في النهاية ، تحت فئة موارد اخـــرى ، القروض الخارجية والداخلية تشكل جانبها الاعظم (٩٦ بالمئة في عام ١٩٧٠) .

ان « الموارد الاخرى » تأتي في أهميتها، بعد المداخيل الاحتكارية اذ ان الانشطة الصناعية للدولة تمثل المركز الثاني في اجمالي موارد الدولة (حوالي ٣٠ بالمئة) وبجدول بياني نستطيع أن نقدم كذلـــك مصدر مداخيل الدولة :
من توزيع الدخول الاخرى للدولة والاثار الناجمة عنها .

٢ ــ المداخيل الفعلية للدولة والتي هي بمجموعهـــا تقريبا ، مداخيـــل بترولية ٤٠ بالمئـــة .

٣ ــ ادخال العائدات الفعلية المستقبلية في ميزانية الدولة الراهنة : قروض ٣٠ بالمئة .

المجموع : ١٠٠ بالمئة .

تستند ميزانية الدولة ، ومن خلالها النمو الوطني ، على المداخيل البترولية ، المورد الفعلي الوحيد . هذا المورد الوحيد يقوم بربط الدولة والاقتصاد الايراني بالاقتصاديات المسيطرة التي تحتاج للبترول وبكميات متزايدة ، ووفق دينامية هذه الاقتصاديات .

٥ ــ المداخيل البترولية قوة محركة لاشكال التبعية المختلفة :

ان تصدير البترول كمادة أولية ، ومصدر للطاقة ، ينتج عنه حرمان اقتصاديات دول المحيط ، من امكانيات تسريع وصيانة القاعدة الصناعية التي ترتكز على استثمار البترول وذلك لصالح الاقتصاديات المسيطرة . ان البلدان المنتجة للبترول والمحرومة من الصناعة ، تميل الى استهلاك المنتوجات المصنعة في الخارج مقابل صادراتها ، ان توزيع الموارد البترولية على شكل دخول فردية ، هو بالنهاية توزيع خارج الاثار الناجمة عن تصدير البترول . ان الانسان الايراني ليس له وظيفة اخرى حاليا ومستقبلا في الاقتصاد العالمي ، الا استهلاك مواد منتجة في المركز مقابل البترول المصدر .

ان توزيع موارد الدولة على شكل : رواتب ، أجور ، مداخيل شخصية ، له اثار مضاعفة على الاستهلاك ، حيث الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) لا تؤدي الى فرض موقف كابح ، اذ يعاد ضخها على شكل رواتب . وبالمقابل فهذا الاقتطاع ينمي تبعية الدولة بالنسبة للمصدر الفعلي لمداخيلها طالما انها توسع (زبائنها) وتصبح عقبة اضافية لاية محاولة لايقاف التبعية بالنسبة لتصدير البترول . ان المورد الوهمي هو أيضا قسري ، يلزم الوضع المستقبلي بنفس مقدار ما يلزم به المورد الفعلي راهنا .

ان الاثار المضاعفة المترتبة على الطلب الذي يحدده توزيع المداخيل الاضافية ، تحدد المفاعيل التضخمية ، بنسب اعلى من نسب نمو المداخيل البترولية ، التي كانت في السابق اكثر أهمية ، لكن هذه الاثار التي تضاف الى الانتاج لا تستطيع ان تنتشر داخل البلاد بسبب تفككها ، وكذلك بسبب تصدير المواد الاولية ومصادر الطاقة . ولوضع حد للتوترات التضخمية تصبح العودة الى استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية . وهكذا تدفع البلاد المنتجة للبترول الى سباق دائري حيث ، كل مرحلة فيها تعيد انتاج سابقتها بمستوى كمي أكبر .

ان المشتريات الاضافية للمواد الاستهلاكية تمول في الحال بواسطة القروض ، غير ان القيمة المقابلة داخليا لهذه القروض والتي توزع على شكل مداخيل ، تقوم بدورها بافراز ضغط تضخمي . هذه القروض ستدفع بالطبع ، وتسديدها يفترض بالضرورة ولاجل محدد نموا للموارد الفعلية للدولة ، وفي نهاية الامر لا تجد الدولة مفرا من زيادة مداخيلها الخارجية على الدوام : اي المداخيل المتأتية عن القطاعات المحتكرة من قبل الدولة ، اي البترول . ان العلاقة الدائرية بين الاستثمار البترولي ، والاستيراد ، والدور النامي لهما في النشاط الوطني توضحها سلسلة الاحصائيات (جداول : ١٠ــ١١ــ١٢) .

ان الايرادات المتأتية عن تصدير البترول في أربع سنوات (من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩) قد ارتفعت بنسبة ٨١ بالمئة ، وكذلك الواردات ايضا قد تضاعفت ــ مواكبة بذلك ازدياد الصادرات البترولية ، (التي تشكل ٨٤٫٤ بالمئة من قيمة الايرادات في عام ١٩٦٥ و٨٧ بالمئة بعد ذلك بأربع سنوات) توازي جزءا متناميا من مجموع الناتج الوطني الاجمالي (١٦٫٨ بالمئة في ١٩٦٥ و٢٢ بالمئة ١٩٦٩) .

٦ ــ مباراة الوهم :

ان الدولة كي تضمن مداخيلها المستقبلية (القروض) وللحصول على الدخول الاستثنائية ، منحت امتيازات لاستثمار البترول . هذه

الاجراءات ، ادت الى تضخم المداخيل الموزعة ، والتي لا نتيجة لها غير توسيع دائرة الخلل ، وتعميق ارتباط الاقتصاد الايراني بالاقتصاد المسيطر ، وفي اختيار هذا الطريق ، لا مجال للتوقف عند حدود ثابتة .

اذا كان تطور الايرادات البترولية ليس سريعا بالشكل المطلوب ، فان الصعوبات لا تلبث ان تبرز ، بمقدار بقاء التسليف ، كجانب ضروري لموارد الميزانية ، وذلك بسبب تحفظ الدائنين عندما يجدون أنفسهم امام امكانية ايفاء للدين غير مؤكدة . ان هذه الصعوبات تترجم نفسها بضرورة تخفيض نفقات الدولة والركود الاقتصادي ، طالما ان الميزانية هي النقطة المركزية لنشاط البلاد . هذا ما حدث في عام (١٩٦٠ ــ ١٩٦٣) ، المرحلة التي كانت فيها الشركات البترولية تحاول ان تقلل من أهمية الشرق الاوسط في الانتاج العالمي للبترول ، ولقد تكررت صعوبات مماثلة عام ١٩٧٠ . ان هذه الازمات الخاصة تجعل من الضروري ــ في الحدود المقبولة، من قبل الشركات المستثمرة ، والتي لا يمكن تجاوزها ــ حصول قفزة في شروط الاستثمار (حدث هذا عقب صعوبات ١٩٧٠ التي استمرت الى صيف ١٩٧١ ، مما ادى الى ازدياد المداخيل البترولية لسنة ١٩٧٢ مرتين تقريبا عما كانت عليه عام ١٩٧٠) . ان توقف عملية ازدياد المداخيل البترولية غير ممكنة اليوم اكثر من اي وقت مضى ، ومن هنا البحث عن ضمان هذا التوقف ، المشوب بالقلق . ان دور واهمية ميزانية الدولة في العلاقة بين الاقتصاد الايراني والسوق العالمية تفسر نمط النمو خلال السنوات العشر الاخيرة ، وتفسر أيضا المعدلات الاستثنائية للنمو الحاصل (جدول ١٣ ــ ١٤) .

٧ ــ جعل التطور الخارجي داخليا :

لقد ازداد الناتج الوطني الاجمالي لايران من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٧١ ، ثلاث مرات اي بنسبة ١٩٨ بالمئة ، وسنرى مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في هذا النمو الحاصل وفق النسبة المذكورة .

٨ ــ تدهور الزراعة :

ان حصة الزراعة في الناتج الوطني الاجمالي ضعيفة بشكل كبير ، فقد كانت تسهم بما يعادل ١/٣ من الانتاج الوطني عام ١٩٥٩ ولم تعد اليوم الا قطاعا هامشيا (٤ر١٤ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي عام ١٩٧١) في حين انها لم تزل تستوعب حوالي ٤٠ بالمئة من السكان العاملين . ولم ينم هذا الانتاج في خلال ١٢ سنة الا بنسبة ٤ر٤ بالمئة . ولم يساهم في النمو الكامل الا بنسبة قدرها ١٢ درجة ولم يستطع ان يلبي الطلب الاضافي الناتج عن الزيادة السكانية ولقد تطورت واردات المواد الزراعية للاستهلاك الداخلي في تسع سنوات من ١٩٦٣ ــ ١٩٧١ ، من ٤ر٤ بالمئة الى ١ر٩ بالمئه .

٩ ــ الصناعـــــة :

هل اصبحت ايران دولة صناعية ؟ ان نمو قطاع « الصناعة » مهم (٣٠٦ بالمئة) لكن مساهمته في النمو العام بقيت ضئيلة : ٤٥ درجة . كانت الصناعة ضعيفة للغاية عند بداية المرحلة المعنية (٦ر١٤ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي في عام ١٩٥٩) . ولقد بقيت النتائج مع ذلك متفاوتة لمجموع الاستثمارات المبرمة منذ ١٩٥٩ ــ قيمة الانتاج الصناعي في عام ١٩٧١ هي ١٦٨ مليار ريال بالسعر الثابت متضمنا من جهة اخرى نسبة عالية في قطاع البناء (حوالي ٤/١) وبذلك تستوعب الصناعة في شروط البلاد الفعلية ، راسمالا ضئيلا جدا . هذه القيمة المضافة ، أخذا بعين الاعتبار ، الاستثمارات التي انجزت خلال الخطة الثالثة والرابعة (١٩٦٣ ــ ١٩٧٢) ، تقدر بحوالي ١٢٠٠ مليار ريال ، مما يعطي معاملا لراسمال قدره (٧) ، وهو رقم بالغ الاهمية في بلاد متخلفة ولا يتلاءم مع توقعات المخططين عند اعداد الخطة الثالثة ، والذين توقعوا معاملا قدرة ٣ الى ٥ر٣ . في حقيقة الامر ان جانبا كبيرا من هذه الاستثمارات غير منتج : ففي اثناء الخطة الثالثة ، نلحظ ان أكثر من ٢/٣ من الاستثمارات

قد وظفت في فروع البناء ، والسكن ، والتجارة ، والخدمات ، والمواصلات ، والتي لا تسهم ، الا بشكل غير مباشر ، في تكوين الناتج الصناعي ، بالمعنى الحصري . ان بنية الاستثمارات المصاحبة للتوزيع ، والاستهلاك ، للانتاج الاجنبي ، هي نفس بنية الاستثمار الذي يهدف الى انشاء اقتصاد وطني . وبالفعل فقد ازداد جانب « الاستيرادات الصناعية » في الانتاج الصناعي الاجمالي من عام ١٩٦٣ الى ١٩٧١ ، من ٥ر٤٢ بالمئة الى ٧٥ بالمئة ، ان هذه الارقام تبين ان النمو الصناعي ، يعود في واقع الامر الى نمو واردات الصناعة . ان النشاطات الصناعية المرتكزة على استيراد مواد الانتاج الاجنبية هي أساساً نشاطات تركيب مواد نصف جاهزة مستوردة ، وتخضع لشركات المركز الرأسمالي العالمي العملاقة ، سواء على مستوى القرار او الاستثمار (اكثر من ٢٠ بالمئة من استثمارات القطاع الصناعي أجنبية) .

١٠ ــ نهر البترول :

ان انتاج البترول (وعلى وجه الدقة ان الجانب من قيمة هذا الانتاج الممنوحة لايران) هو القطاع الاكثر اتساعا في النمو منذ عام ١٩٥٩ (زيادة قدرها ٣٨٠ بالمئة) . ولقد ساهم القطاع البترولي بواقع ٦٤ درجة في النمو الاقتصادي العام من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٧١ ، وهذا يعني انه ساهم بأكثرمما ساهم به قطاعا الزراعة والصناعة ، مجتمعين . وهو ينتج اليوم اكثر من ٤ /١ الناتج الوطني الاجمالي ويشغل اقل من ١ بالمئة من السكان العاملين في البلاد ، كما ان نموه لا يتطلب استثمارات اضافية . لقد كانت قيمة الانتاج الكلي للبترول عام ١٩٧١ . ٤٢٠٠ مليون دولار امريكي (حوالي ٣١٥ مليار ريال ، نصفها لايران والباقي للشركات المستثمرة يقابلها استثمارات عامة قدرها ٦ر١١١ مليون دولار (حوالي ٤ر٨ مليار ريال) وهذا يعني ان نسبة الاستثمار الى الانتاج كانت ١ الى ٤٠ تقريبا .

١١ ـــ في خدمة الالحاق :

ان قطاع الخدمات ، لم يحظ منذ ١٢ سنة بمستوى عال للنمو كما في قطاع البترول ، مع ذلك فقد أرتفع الـــى نسبة ١٩٨ بالمئة : وهو اكثر مساهمة في النمو العام بسبب كبر حجمه ، ومنذ البدايـــة (٧٦ درجة على ١٩٨) كون ٣٨ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي في عام ١٩٧١ . ان عناصر قطاع الخدمات حسب الاهمية التنازلية هي : خدمات الدولة ، وتجارة الجملة والمفرق ، والمواصلات والاتصالات ، والايجارات ، والخدمات الخاصة ، والبنوك ، والتأمينات . وهكذا فالوزن الخاص لقطاع الخدمات لا يمكن فهمه الا في افاق دمـــج الاقتصاد الايراني باقتصاد المركز ، مع اللحظ ان عملية الدمج هذه تستند أساسا الى قطاع البترول .

١٢ ـــ البترول والتحديد المسبق للمستقبل :

ان استخراج البترول ، هو نشاط خلق ، بواسطة الاقتصاديات المسيطرة ، ولم يولد بواسطة المجتمع الايراني ، ولا تمثل صادرات البترول فائض نشاط وطني ، انها تستجيب فقط لطلب الطاقة والمادة الاولية من قبل بلدان المركز العالمي . وفي الوقت الذي تغذي فيـــه هذه الصادرات بلدان المركز فهي تمنحهم امكانية (حيـــازة الجانب الثاني من العملة الصعبة) ، اعادة تصدير المواد الاستهلاكية باتجاه ايران ، والتي انتجت بواسطة نظامهم الانتاجي وتستجيب لديناميتها الاقتصادية ـــ الاجتماعية . ان صادرات البترول هي في نفس الوقت تصدير لطاقة انتاج اكبر ، وهدية ممنوحة للاقتصاديات المسيطـــرة لتمكينها بالمقابل من فرض انتاجها ، ونظام حاجياتها على الاقتصاد التابع . وبذلك لا يبقى للاقتصاد الا امكانية مضاعفة البنى التحتية الضرورية لاستهلاك منتجات المركز ، والاستثمارات المرافقة لذلك ، وتطوير الخدمات المالية ، والتوزيع والصيانة والادارة .. الخ . ان الاستثمارات والخدمات ليست الا مكملا محليا ضروريا لاقتصـــاد ، عناصره القاعدية ، ومراكز القرار فيه ، خارجية . اذا أضفنا الى هذا

ان المعامل الحدي لراس المال ضعيف للغاية في انتاج البترول ، كما رأينا ، نصل الى المراهنة الاقتصادية على امكانية تطوير بلد المحيط ، دون استثمار خارجي . بالاضافة الى ذلـك ، فالبترول (بسبب الضعف الكبير للمعامل الحدي لراس المال) هو نشاط تكون فيه معدلات فائض القيمة هائلة . ان الفوائض المنتجة والموزعة بين الحكومة المحليـة والشركات ، تجعل الحكومة تلعـب دور المعتمد الرئيسي في عملية دمج الاقتصاد بالمركز . والدركي الاكثر تحمسا لمنافع الامم المسيطرة . ان هذا الدور يؤدي الى تضخم جهاز القمع (جيش ، بوليس عام ، بوليس سياسي ، درك) ، والذي لا دور له في النهاية الا خدمةوصيانة العلاقة بين المركز والمحيط ، والذي يترجم مصالح اقتصاد المركز في تبذير موارد المحيط في مصروفات ليست فقط غير منتجة بالكامل ، لكنها تقود الى اخماد امكانيات الابداع سـواء بواسطة دمج قسم كبير من السكان في الجهاز العسكري والبوليسي او بواسطة القمع الذي تمارسه . ان ما ترتبه « الصناعة » البترولية على البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية للبلـد المنتج وعلى تنظيمه السياسي من نتائج ، يحدد مسبقا المستقبل ، كما ان لها على هـذا المستقبل اثرا قطعيا : اذ تؤدي الى استهلاكه مسبقا .

١٢ ــ آليـة الاستهلاك المسبق :

ان توزيع مداخيل البترول على شكل دخول فردية يخلق الالية المعتادة لمضاعفة الطلب على المواد الاستهلاكية . وبسبب ارتبـاط الاقتصاد المحيط باقتصاد المركز ، فان هذا الطلب يـعتمد ، ولا يستطيع الا ان يعتمد ، على المواد المنتجة في الخارج . ان عملية الدمـج الثقافي بـ « مجتمعات الاستهلاك » التي اصبح فيها الاستهـلاك قطاعا ملحقا بالانتاج ومحكوما به وحيث نلحظ ان منطق الاقتصاد ، يحتم ، مضاعفة وتكثيف الحاجات ، الذي ليس انعكاسا ذاتيا لاليـة موضوعيـة .

ان نمو الواردات على هذا النحو ، اصبح ضروريا ، ويمول من ازدياد الصادرات البترولية ، وفي حال كون هذا النمو ليس سريعا بشكل كاف ، فان عملية التمويل هذه تتم عبر القروض الاجنبية ، التي بدورها تغذي الدورة وتنزع الى ان تكون الحل الدائم ، بعد ان كانت في البدء ، حلا مؤقتا .

ان هذه الحاجة للتسليف تواجه بالطبع ، في الاقتصاديات المسيطرة ، ازمة مخارج التصريف الصناعية ، وفائض راس المال المالي . فالدولة المنتجه للبترول (اداة الدمج والالحاق بالاقتصاديات المسيطرة ، تهدف بالمحصلة الى رهن الثروات الطبيعية للبلاد ، والمالك الشرعي لهذه الثروات ، بنفس صيغة الملكية الخاصة ، اي الحق باستعماله او التصرف به) ، تجد نفسها في وضع ملائم للحصول على دخول استثمار مستقبلية . والدولة تقترض بناء على هذا ، مستهلكة الموارد المستقبلية للبلاد ، وتقوم بتزويد الاقتصاديات المسيطرة بامكانية تجاوز تناقضاتها الحالية والمراهنة على المستقبل. ان هذه الاقتصاديات لا تريد في الوقت الحاضر توسيع الاستثمار بل تكثيفه أيضا عبر تسريع الاستهلاك العالمي ، الذي يعني بالنسبة للبلدان المنتجة للمواد الاولية ، الاستهلاك المسبق لمستقبلها . ان الدمج الحالي والمقبل لاقتصاد المحيط بالمركز يجعله غريبا مرتين : لانه يحدد منتجات وظيفية للاقتصاديات المسيطرة، والاستهلاك المعمم من قبل الاقتصاديات المسيطرة . وبين هاتين العمليتين يستلب البلد التابع . ويغرق في الاوهام . ولن يكون في الغد اكثر من اليوم مكانا ، لذكاء المحيط وقوته البشرية ، وحيث لا يبقى غير العنف كعامل ضبط اجتماعي وسياسي .

تفاقم الاستغــلال ، القمــع ، البطالــة ، وبؤس العامليــن

ان المعلومات المتعلقة بالمسالة العمالية في ايران عامة ، خاطئة بكاملها . وان هذا التعتيم في مرحلة « النمو الاقتصادي » ذو دلالة كاشفـــة .

اذ لا توجد صحيفة نقابية توزع بشكل منتظم وحـــر ، او كراس منشور ، بشكل حر ، صادر عن نقابات ولا صحـــف او كراسات تعالج مشاكل وحقوق العمال والدفاع عنهم . يستطيـــع وزير العمل بدون شك ان يتفاخر بمطبوعات للكوادر ، يطلق عليهم لقب « نقابيـــين » ولكن هذه المطبوعات لا تعالـــج البتـــة مشاكـــل حقيقية أو نضالات ومطالب عمالية . ولا تعالج ، الصحف اليوميـــة للاخبار ، والاسبوعية ، والمجلات ، كثيرا مشاكل العمل . لسبب بسيط ، وهو ان كل المطبوعات مراقبة من البوليس السياســـي (السافاك) الذي يمنع معالجة هذه المسائل التي يعتبرها محرمات ، ان الطبقة العاملة تعاني من استغلال مضاعف ، وعملية تطويـــق مستمـــرة .

اما النقابة الرسمية فهي تابعة بشكل مباشر لوزير العمل ، وبشكل غير مباشر للبوليس السياسي . والانتخابات النقابية ليست حرة ، فالمرشحون يختارهم البوليس السياسي .

ومنذ عام ١٩٧١ ، أمن مقر رسمي لممثل السافاك في كل المؤسسات لتأمين مراقبة مباشرة على العمال والنقابة نفسها ، والعمال ليست لهم اي ثقة بهذه المنظمة .

ومن تحقيق جرى حديثا في المؤسسات المتوسطة والكبيرة في طهران ، ظهرت النتائج التالية :ـ

ـ ٨٦٪ من العمال يجهلون او يتظاهرون بالجهل بوجود ممثلين نقابيين .

ـ ٣ ٪ فقط يفكرون بأن المطالب الاقتصادية يمكن ان تحقق بواسطة النقابة كوسيط بينهم وبين الحكومة .

وبالاضافة الى ذلك فالعمال لا يتمتعون بأي حماية شرعية بوجه ارباب العمل . فقانون العمل ينص على ان النزاعات بين العمل والعمال تحل دائما بواسطة مجلس يضم اعضاء ممثلين عن وزارة العمل ، والمؤسسات ، والعمال ، وفق نسب متساوية ، وعلى هذا الاساس فالعمال دائما اقلية . ان هذا القرار متخلف عن القانون الذي اقره البرلمان في زمن مصدق والذي يعطي العمال ضمانة العدالة المدنية .

منذ ٢٠ عاما ، ما من أحد قرأ أو سمع عن مطالب عمالية مدعومة من النقابة ، او قرأ او سمع بأحد يتحدث عن توجيه نقابي ، سوى النداء للتظاهر دعما للنظام . اثناء هذه المظاهرات ، ينقل العمال من المصانع الى مكان التجمع بواسطة ناقلات المصانع ، ويحاطون برجال السافاك و « الممثلين النقابيين » ويحضر الجانب الاكبر من العمال بدافع الخوف من فقدان عملهم .

ان المعلومات التي تتحدث عن قمع النضالات العمالية عددها قليل ، سنذكر بعضها مع ذلك :

ـــ القمع المرعب لاضراب عمال مصانع البلاط في عام ١٩٥٦ ادى الى وقوع مئات من القتلى .

ـــ اضراب معدل « الانتاج الضعيف » في مصانع الاقمشة في طهران في بداية عام ١٩٧١ ، والذي انتهى بـــ :

★ تعزيز المراقبة البوليسية على العمال .
★ زيادة قدرها ٦ ريالات « ٤٠ سنتيم » للاجر اليومي .
★ وعود اجتماعية (بناء مساكن) من الشاه (الذي اطلق كثيرا من هذه الوعود سابقا ولم تتحقق) .
★ فصل مئات العمال وتوقيف عدد كبير منهم ، ومن ضمنهم الممثلون النقابيون الذين عينوا من قبل الادارة .

ـــ اضراب عمال مصنع الاقمشة زيبا (طهران) الذي طالب بزيادة الاجور ، وقد هاجم البوليس موكبا عماليا في طريقه الى مركز المدينة . النتيجة عدد كبير من الجرحى (أول أذار ١٩٧١) .

ـــ اضراب عمال مصنع الاقمشة جيهان (كراج قريبة من طهران) تدخل البوليس ـــ ٣٢ قتيلا (٢٧ نيسان ١٩٧١) .

ان الموقف الرسمي للحكومة الايرانية من البروليتاريا واضح ومعروف من خلال حيثيات قانون مشاركة العمال بأرباح المصانع .

ان الفائدة الفعلية للعمال الصناعيين الايرانيين في نمو الانتاج والقدرة الانتاجية ستسهل بالطبع مهمة التطور الصناعي الذي لا زال في خطواته الاولى في ايران . فاذا ما شجع النمو الصناعي ، عبر تعاون فعال بين العمال والنقابات ، فالانتاج سينمو بسرعة اكثر ، وسيكون اكثر اهمية على المدى الطويل ، ان تمتين الروابط بين العمال وارباب العمل يمكن ان يخلق ، كما أنه سيقلل أو يمنع في نفس الوقت التاريخ الطويل لسوء التفاهم والعداء الذي كان له اثار خطيرة في البلدان الصناعية القديمة (ثورة الشاه والشعب ، الجزء الخامس ، الثورة الصناعية الجديدة ، ١٩٦٧ ـــ وزع بواسطة السفارة الايرانية في باريس) .

اما اخر مشروع مؤرخ للحكومة الايرانية فهو : توزيع الاسهم على العمال . وخارج هذه الميزة الوهمية لمثل هذه المساهمة ، يمكن ان نلاحظ عدم وجود اية قاعدة ثابتة في ايران حتى الان لعدد ساعات العمل الاسبوعية ولا للحد الادنى لسن العمل ، ولا الحد الادنى للاجر ، ولا الضمان الاجتماعي ، ولا المساهمة في الارباح . اما الجديد المقدم ، فهو قبل كل شيء ، مشروع للدعاية وضع للخارج اكثر منه للعمال الايرانيين . وفي الصفحات التالية سنقدم بعض جوانب شروط العمل ، طامحين في كشف خلاصات سريعة ، وفي بعض الاحيان غير مؤكدة ، لحقيقة ما زالت غير معروفة .

الاستخدام

لقـــد درس نمو السكان في حجمــه وبنيته على أساس أحصاء ١٩٥٦ . ولقد قدر عدد سكان ايران انذاك بـــ ١٩ر٣ مليون نسمة ، كما وضعت توقعات للنمو لثلاثين سنة لاحقة حسب اربع فرضيات محتملة :

ـــ السكان في عا م١٩٨٥ ـــ

١ ـــ الخصوبة الثابتة والانخفاض البطيء للوفيات . ٤٩٥٧٨
٢ ـــ الخصوبة الثابتة والانخفاض السريع للوفيات . ٥١٢٥٩
٣ ـــ الخصوبة المتدنية والانخفاض البطيء للوفيات. ٤٦٢٩٧
٤ ـــ الخصوبة المتدنية والانخفاض السريع للوفيات . ٤٧٨٠٦

وبمراعاة نقطة البداية ، تعطى الفرضيات الاربع نتائـــج متشابهة الاختلاف نسبيا ، الاولى هي الاكثر قربـــا مـــن المتوسط ، وهي التي مالت الى التحقق حتى الان ، وبناء عليه سنحتفظ بنتائجها وبالنسبة للسكان بأكملهم اعطتنا :

١٩٥٦	١٩٣٢١
١٩٦١	٢٢٠٩٣
١٩٦٦	٢٥٤٤٤
١٩٧١	٢٩٦٣٤
١٩٧٦	٣٤٨٨٣
١٩٨١	٤١٤١٣
١٩٨٦	٤٩٥٧٨

وبناء عليه سيتضاعف مجموع السكان تقريبا من عام ١٩٦٦ الى ١٩٨٦ .

لنتعــرف اولا على السكان في سن الدراسة مثلما هو محــدد حاليا ، من سن ٧ الى سن ١٢ .

١٩٥٦	٢٨٣٠
١٩٦١	٣٥٦٤
١٩٦٦	٤٢٥٠
١٩٧١	٤٨٤٧
١٩٧٦	٦٧٢٠
١٩٨١	٦٩٠٦
١٩٨٦	٨٣٧٥

في عام ١٩٧٠ سيكون في المدارس ٣ مليون طفل ، لكن فقط ٥٣ بالمئة من الاطفال في سن الدراسة (تقرير البنك المركزي ١٩٧٠ ــ ١٣٤٩ ــ اي ٥ر٢ من ٧ر٤ مليون) مجموع الذين يشكلون هــذه الفئة من العمر .

والحال ، لقد أعلن وزير التعليم عام ١٩٦٦ بأن ٥٢ر٢ مليون طفل قد دخلوا المدارس (١٨ر٢ للمدارس الابتدائية و٣٤ر٠ جيش المعرفة ــ للسنتين ٦٥ــ١٩٦٦) ، حتى انه من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ ، لم تكن زيادة عدد تلاميذ المدارس الا ٤٨٠ الفا اي بزيادة سنويــة

للفئات العمرية في سن الدراسة قدرها ١٢٠ الفا على وجه الدقـة . والحال ــ كما رأينا ــ ان العدد او نمو العدد يتضمن الاطفال خارج السن المدرسية ، وعلى هذا ، فالسعي لدخول المدارس غير كاف لاستيعاب مجموع النمو لفئة العمر المدرسية ، والفارق المطلق بين عدد فئة العمر وعدد الاطفال الذين دخلوا المدارس ، تزايد ، ولا يمكن ان يصبح خلافا لذلك ، اذ لم تتطور ميزانية التعليم الوطنية فيميزانيتها المطلقة خلال السنوات ١٩٦٠ (والتي اقتطع منها النفقات الخاصة لعمل جيش المعرفة) الا ببطء شديد ، كما انخفضت حصتها في الميزانية العامـة .

لنتأمل الان السكان في سن العمل اي فئات العمر من ١٥ الى ٦٤ سنة .

السنوات	الرجال	النساء	المجموع
١٩٥٦	٥١٩٩	٥٠٥٠	١٠٢٤٩
١٩٦١	٥٧٢٠	٥٥٦٧	١١٢٨٧
١٩٦٦	٦٥٠٠	٦٣٣٩	١٢٨٣٩
١٩٧١	٧٤٠١	٧٤٠١	١٤٩٦٧
١٩٧٦	٨٨٣٧	٨٦٥٤	١٧٤٩١
١٩٨١	١٠٣٨١	١٠١٨٢	٣٠٥٦٣
١٩٨٦	١٢٣١٢	١٢٠٨٣	٢٤٤٠٥

لقد تزايد السكان في سن العمل من عام ١٩٥٦ ، تاريخ أول احصاء يعطي معلومات شاملة ، الى عام ١٩٧١ ، بنسبة ٧ر٤ مليون ولقد تزايد أيضا من ١٩٦١ اي عشية الاصلاح الزراعي ، الى عام ١٩٧١ ، بنسبة ٧ر٣ مليون ، وسوف يتزايد من ١٩٧١ الى ١٩٧٦ في خمسة أعوام بنسبة ٥ر٢ مليــون .

أمام هذه الزيادة السريعة ، كيف كانت حركة الاستخدام (جدول ١) ؟

ان نسبة حجم الاستخدام الى السكان في سن العمل لم تكن ثابتة ، فقد هبطت من ٥٦٫٧ بالمئة في ١٩٥٦ الى ٥١٫٥ بالمئة في ١٩٦٧ ، والى ٥٠٫٨ بالمئة في عام ١٩٧٠ . ان عدد الافراد في سن العمل لا يتناسب مع عروض الاستخدام ، فقد تطور خلال السنوات نفسها من ٤٫٤ الى ٦٫٤ والى ٧٫٣ مليون نسمة . وبالتأكيد فان هؤلاء الافراد لن يكونوا مستعدين لاشغال هذا الاستخدام مجتمعين، وهذه بالضبط حالة كثير من النساء المرغمات على الاعمال المنزلية . في حين ان الاحصائيات الرسمية تعلمنا ، بأن عدد العاطلين عن العمل كان في حدود ١٧٧ الفا فيعام ١٩٥٦ ، وأصبح ٨٧٤ الفا في عام ١٩٦٧ و ٨٩٠ الفا في عام ١٩٧٠ (١) .

رقم جدير بالملاحظة ، لقد عرفت البطالة على انها اعلان للبحث عن استخدام ، وهو تعريف كما نعرفه غير ملائم في مجتمع في جانب كبير منه زراعي وريفي حيث نلحظ ان التضامن ما زال فعالا والاهتمامات غير المنتجة واسعة بشكل كبير . ومن جهة اخرى ، فتطور توزيع السكان الفاعلين يتميز بوضعية الاستخدام الناقص ، ونحن نعرف بأن هذه الوضعية في البلدان المتخلفة تؤثر على تضخم القطاع الثالث ، وبالمقارنة مع تضخم القطاع الثالث في البلدان الصناعية يمكن ان نقول عنه قطاع ثالث بمرتبة دنيا :

استخدام قليل الانتاج في الادارة والتجارة، فيحين انهفي القطاع الثالث العالي (يطلق عليه بالمراجع) تميز بالنشاطات الفنية والعلمية والتدريس . في عام ١٩٥٦ استوعب القطاع الثالث في ايران ٢١٪

---

(١) هذه الأرقام صدرت من احصائيات رسمية (تقارير البنك المركزي) والمرجع انها قد قلصت منذ ١٩٦٤ ، خبير b.i.t قريب من وزير العمل توصل الى ان ربع قوة العمل الجاهزة في المدن ، كانت في حالة بطالة حيثبلغت الشريحة العمرية ١٥–٦٤ ، ما يقارب المليون فـرد .

من السكان المستخدمين ، وقد بلغ ٢٨٪ في عام ١٩٧٠ ، بحيث وضع ايران في وضعية معظم دول المحيط المدمجة بقوة في النظام الراسمالي العالمـــي .

هذه الوضعية تصبح اكثر خطورة اذا ما لحظنا انه في الوقت الذي تنمو فيه البطالة الحقيقية والبطالة المقنعة ، تنمو ايضـــا ، العلاقة التبعية . فعدد الافراد من صفر الى ١٤ سنة و٦٥ فما فوق بالنسبة لمئة شخص في سن النشاط اي من ١٥ الى ٦٤ سنة ارتفع الـــى ١٠ درجات تقريبا ، وبذلك تكون هذه النسبة قـــد انتقلت من ٨٨ر٥ في ١٩٥٦ الى ٩٨ في ١٩٧١ ، وهكذا فعدد الاشخاص المعالين من قبل اشخاص في سن العمل ويعملون قد انتقل من ٣ر٣ الى ٩ر٣ اي بارتفاع قدره ٢٠٪ تقريبـــا .

صرح رئيس الوزراء في بداية الخطة الرابعة انه في خـــلال المرحلة التي تغطيها الخطة (من ١٩٦٨ الى ١٩٧٢) سيؤمن مليون استخدام جديد . هـــذا الرقم غير كاف للحفاظ على معدل النشاط السابق ، والذي لم يبلغ بالرغم من تضخم النشاطات القليـــلة الانتاجية ، اكثر من ٩٠٠ الف استخدام جديد قد استحدثت ، ولم تستطع بالنتيجة ان تقضي على البطالة المعلنة التي بلغت على الارجح في نهاية ١٩٧٢ مليون فرد . ولقد صرح رئيس الوزراء من جـــديد للبرلمان في بدايه ١٩٧٣ اثناء عرض الخطة الخامسة (من ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧) انه سيؤمن مليوني استخدام وحتى لو تم بلوغ هذا الهدف ، فانه لن يستطيع الوصول الى تقديم العمل لفائض السكان في ســـن العمل الذي سيظهر خلال خمس سنوات (٦ر٢ مليون)، بموجب المعايير السابقة من ناحية ، واستيعاب الحجم الحالي من البطالة من ناحيـــة اخـــرى .

بالرغم من المداخيل الخارجية المهمة ، فان التنظيم الاقتصادي ــ الاجتماعي يجد نفسه عاجزا عن ان يضمن لسكانه حجما كافيا من الاستخدام ، ليس بسبب الضعف الكبير للاستثمارات في المجـــال الصناعي فقط ، بل اكثر من ذلك ، ان الخيارات الاقتصادية تقـــود

الى الغاء الاستخدام في الميدان الزراعي حيث ، تطور الاستخـدام المنتج يمكن انجازه دون مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في القطاع الزراعي ، او بمساهمه ضعيفة . ولقد شجع النظام على هجره الطلاب الى الخارج وهجرة العمال الى البلدان العربية الخليجية ، وذلك لحل التوتر الاجتماعي الناجم عن هذا التوجه الاقتصادي ــ الاجتماعي ، وذلك بخلق اقليات تنتسب من الان فصاعدا لايــران. كما طور النظام قواه العسكرية محولا عنصر المعارضة الــى عنصر للقمع .

كما يأمل النظام في ان يوفر العمال الايرانيين امكانية الوصول الــى سوق العمل في البلدان الغربية ، مما يساعد على الحد مــن التوترات الداخلية وزيادة الجيش الاحتياطي للعمل في البلــدان المهيمنة . ان نمو القوات المسلحة هو ذريعة اخرى للحد من فائض اليد العاملة ، مما يؤدي الى تحويل المعارضة الى عنصر للقمع.

ــ الاجــور :

في سوق العمل وفي معظم المؤسسات الصناعية لا يوجـد تصنيف مهني ، وبالمحصلة لا يوجد سعر حقيقي فيالسوق للنشاطات المختلفة . وفي هذه الحالة من الصعوبة بمكان ، أن نكـون فكـرة محددة عن الأجور المطبقة وسياق تطورها .. سنقارب المسألـة عبر جمع بعض المعلومـات العامـة الجاهزة والخاصة بالانتاج الصناعي ، اخذين بالاعتبار ومنذ البداية ، المعطيات الاحصائية المقدمة من مكتب الاحصاءات لوزارة الاقتصاد والمتعلقة بمجمـوع النشاطات الصناعية والحرفية ، المدينية منها والريفية باستثناء البترول (جدول ١١) .

نجاوز الانتاج الصناعي الاجمالي للعامل ، من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧١ . الرقم ١٠٠ الى الرقم ١٩٠ ، كما ارتفع الاجـــر المتوسط للفرد ايضا من ١٠٠ الى ١٩٧ . ان هذه المطابقة التي تبدو انها قد ارتكزت في السنوات الاولى للستينات ، على معطيات اكيدة

صادرة عن تحقيقات ، اعتمدت في السنوات الاخيرة على التقديرات العادية لوزارة الاقتصاد واستنادا الى الاتجاهات السابقة . غير انه طالما اعتبرت ، الخدمات الاحصائية للوزارة امتدادا للاتجاهات السابقة ، فانها قد عنت بأنه لم يحدث اي امر مهم ولو ظاهريا ادى الى تغير الاتجاهات السابقة . وحينئذ يمكن ان نسلم بفكرة عامة نسبية ، وهي ان المعدل الوسطي للاجر والانتاجية قد ازداد بشكل ملموس بنفس السرعة منذ ١٩٦٢ ، وبعبارة اخرى ، ان معدل استثمار العمل بقي نفسه ، وان فائض العمل المطلوب من العمال لم يحقق لهم فائدة اكثر مما كان العمل السابق يقدمه لهم . مثل هذا التطور (المتزن) في البلدان الصناعية ، يعكس وضعية،لا توسم فيها الاجور بأي « تأخر » ، وبالتالي لاتبرز بالنتيجة اية ضرورة « للاستدراك » (فرناند بودهان ـ مبادىء الاقتصاد المعاصر ـ باريس ـ مارابو ـ ١٩٦٦ ، الجزء الثالث ، التقسيم ـ صفحة ١٤١) . هل لهذه الوضعية مثيلا في ايران ؟ ان المعدل الوسطي للاجر في كل البلاد يدعو للشك ، (خلال المرحلة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧١ ، بقيت نسبة مجموع الاجور للانتاج الصناعي الاجمالي ضعيفة جدا ، اي حوالي ١٤٪ في ١٩٦١ ، ولقد استمرت بنفس المستوى تقريبا عام ١٩٧١ (تحليلات اخرى ادت الى نفس النتائج ن. موقا فتحيان (مجلة غرفة الصناعة والمناجم ، ١ ، ٢)، قدر بأن هذه النسبة ١٢ ٪ ، س ـ شاهين في نفس المجلة ، ص٢٩٠ يعتقد بأن النسبة قد انخفضت في خلال المرحلة المعينة) . ومن باب المقارنة نذكر ان في فرنسا كانت نسبة مجموع الاجور الى الانتاج الصناعي الاجمالي في المؤسسات الخاصة غير الزراعية والمؤسسات العامة ، في ١٩٥٩ ٢ر٤١٪ ، اذا اخذنا بالاعتبار الاجور الاجمالية الموزعة فقط ، و ٥٠٪ اذا اخذنا بالاعتبار الامتيازات الاجتماعية، وفي عام ١٩٦٩، كانت على التوالي : ٤٢ ٪ و٥٣ ٪ (تقرير حول حسابات الامة ، ١٩٦٩ ، الجزء الثاني) .

نتفحص الان سلاسل من المعطيات والتقديرات المتعلقة بالصناعة « المدينية » ، (جدول ٣) لدينا اولا سلسلة متعلقة بالاجر

المتوسط في الصناعة المدينية ، صدرت عن دراسات مبنية على تحقيقات وزارة الاقتصاد . ان هذا الاجر المتوسط مختلف تماما عن الاجر المتوسط المعطى سابقا للبلاد بأكملها ، وذلك بتقسيم مجموعة الاجور على كمية اليد العاملة : لقد ارتفع كثيرا (اكثر بأربع مرات عن سابقه في ١٩٦٢ واكثر من ٣ مرات في ١٩٧١) لكن نموه اكثر ضعفا (١٠٠ الى ١٥٨ من عام ١٩٦٢ الى ١٩٧١ بدلا من ١٠٠ الى ١٩٧ .) ما هي اسباب هذه الاختلافات ؟ .

١ — ان اجور العمال في الصناعة المسماة « حديثة » ، (ورش التركيب على وجه الخصوص) او المدينية ، هي اكثر ارتفاعا من اجور العمال في الصناعة الصغيرة « التقليدية » ، وفي الحرف التي يتموضع جزء منها في الريف .

٢) مجموع الاجور ، يتضمن كامل الاجور الموزعة ، اجور العمال والموظفين والكادر الاداري والتقني ، واجور المقاولين والملاكين ، الذين يتقاضون اجورا عالية مقابل خدمات وهمية . هذه الاجور هي شكل في الصناعة « الحديثة » ، وبناء عليه فقد تضمن المجموع الذي يعتبر اجورا مدينية نسبة كبيرة من الاجور الزائفة ، من مجموع الاجور المدينية والريفية .

٣) لقد نقدمت الاجور ، في خلال السنوات العشر الاخيرة طبقا لتقدم الصناعة « الحديثة » . فنسبة مجموع الاجور (والاجور الزائفة) ، الموزعة في هذا القطاع تطورت بشكل سريع ضمن مجموع الاجور الموزعة ، وهذا ما يفسر ، نمو الاجر المتوسط في كامل الصناعة بسرعة اكثر من الاجر المتوسط في الصناعة المدينية ، وبعبارة اخرى الاجر المتوسط لكل فرد ، (أ) يبدأ من مستوى مرتفع نسبيا في الصناعة « الحديثة » التي تتضمن منذ البداية نسبة كبيرة من مؤسسات الدولة ، حيثعرف العمال كيف يحصلون على وضع قوي نسبيا ، تقدم بأقل سرعة ، (٢) ولقد نمى الاجر المتوسط في مجموع الصناعة بقوة اكثر بسبب التغيير

في التكوين المتعلق بالقطاع الصناعي (ازدياد اهمية المؤسسات «الحديثة») ، (٣) وازدياد الاجر المتوسط في الصناعة الحديثة بشكل متوسط بالمقارنة مع التطورين السابقين .

لنقارن الان الاجر المتوسط للصناعة المدينية بانتاجية الصناعة « الحديثة » ، انطلاقا من فرضيتين (جدول ٣) : الاولى نمو الانتاج لكل فرد بنسبة ٧٪ بالسنة وهي فرضية الحد الادنى طالما هي تقابل ارتفاع الانتاجية في كامل الصناعة (انظر جدول ١١) ، والثانية نمو للانتاجية بنسبة ١٤٪ بالسنة ، وهي وفق حسابات وزارة الاقتصاد ، فرضية محتملة . بالرغم من تباين سلسلة الاجر المتوسط وسلاسل الانتاج بالنسبة للفرد — والمقارنة تبقى صالحة ، اذا اخذنا بالحسبان ان تطور الاجر المتوسط في الصناعة «المدينية» الذي بيناه ، اكثر ارتفاعا منه في الصناعة « الحديثة » — وبناء على ذلك ، نرى في فرضية انخفاض نسبة مجموع الاجور بالنسبة للانتاج في الصناعة « الحديثة » ، خلال العشر سنوات الاخيرة ، يعني بأن استغلال العمل في القطاع الصناعي هو اكثر حدة من الماضي . اذ قارنا هذه الملاحظات مع ما سبقها (نسبة الاستغلال بقيت ثابتة في كامل الصناعة) يمكن ان نستخلص ان نسبة الاستغلال ، قد انخفضت في القطاع القديم للصناعة ، والخلاصة تطابق العلاقة بين القطاعين في اقتصاد ليبرالي .

ان مناقشة السلاسل الرقمية المتعلقة بالاجور في ايران ، قادتنا الى توضيح بعض جوانب البنية الصناعية ، رغم انها لم تؤد بنا الى تكوين فكرة متقدمة عن مستوى الاجور الفعلية . ونستطيع القول ان ١٤١٠٠ ريال (٩٤٠ فرنك) في عام ١٩٧١ ، رقم اعلى (بسبب اشتماله على جانب من الاجور الزائفة) من متوسط الاجر السنوي لمجموع العمال الايرانيين و ٤٩٤٠٠ (٣٣٠٠ فرنك) رقم اعلى لنفس السبب من متوسط الاجر السنوي للعمال المدنيين) .

لنعرض بعض المعلومات المتعلقة بأجور العمال الفعلية . في هذا الميدان نجد ان المصادر الدقيقة نادرة ، ومعلومات وزارة العمل اقل دقة . انطلاقا من التقارير السنوية للوزارة المذكورة يمكن ان نتوصل الى بناء اللائحة التالية لوسطي اجور العمال في طهران .

السنوات	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
متوسط الاجر اليومي (بالريال) الايرانـــي	٦٤	٨٦	٨٤،٢	٨٧،٥	٨٣،٥	٥٩	٥٩

ان ارتفاع الاجر بنسبة ٣٣٪ من ١٩٦٠ الى ١٩٦١ والانخفاض بنسبة ٢٩ بالمئة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٥ الذي يدفع الاجر المتوسط لمستوى ادنى من متوسط اجر سنة ١٩٦٠ هو بالطبع ، مسألة لا معنى لها .

ان البند ٢٢ من لائحة العمل يحدد « ان الحد الادنى للاجر ، للعمل اليدوي يجب ان يحدد انطلاقا من مستوى المعيشة في مختلف اقاليم البلاد وفق حاجات عائلة من اربعة افراد .. ويحدد الحد الادنى للاجر لفترة قدرها سنتان بواسطة لجنة مكونة من ممثلي الحكومة ، وارباب العمل والعمال .. فاذا لم تجتمع هذه اللجنة فالحد الادنى للاجر السائد سيبقى ساري المفعول » .

لقد حدد الحد الادنى للاجر عام ١٩٦٠ بواسطة اللجنة بـ ٤٥ ريالا ليوم العمل ، ومن حينها لم يتغير ، رغم ان وزارة العمل ، عبر نصوص رسمية وكذلك الشاه قد اعترفا ، مرات عديدة بضرورة رفعه الى (٨٠ ريالا كما ذكر وزير العمل في عام ١٩٦٦) ، وفيما يتعلق بالحد الادنى للاجر المثبت في عام ١٩٦٠ ، لم يطبق ابدا ، ليس فقط في قطاع الخدمات ، حيث يتقاضى عمال كثيرون اجرا منخفضا ، وفي المؤسسات الكبيرة اشير الى هذا الوضع في نص

رسمي صادر عام ١٩٦٣ ، في قانون المشاركة بارباح المؤسسات ، والذي لا يطال الا المؤسسات التي تستوعب ٢٠ عاملا فما فوق . وقد قسمت الارباح الموزعة وفق مقياسين : اولاها : وفق الاجر المأخوذ : اقل من ٣٥ ريالا ، من ٣٥ الى ٦٠ ، ومن ٦٠ الى ٨٠ اكثر من ٨٠ ريالا لليوم ، والتي تقابل في المبدأ التشريعي ، فئات الدخل على ضوء كفاءة العامل .

في نهاية ١٩٦٨ ، دفعت وزارة الاقتصاد اجورا وفق المروحة التالية :

	اجر سنوي (ريال)	فرنك
عامل كفؤ	١٠٠ الى ١١٠ الاف	٦٧٠٠ الى ٧٣٠٠
عامل نصف كفؤ	٦٥ الى ٧٠ الف	٤٣٠٠ الى ٤٧٠٠
عامل غير كفؤ	٣٥ الى ٤٠ الف	٢٣٠٠ الى ٢٧٠٠
مهندس بصفة رئيس	٥٠٠ الى ٥٥٠ الف	٣٣٠٠٠ الى ٣٧٠٠
مهندسين	٣٦٠ الى ٤٠٠ الف	٢٤٠٠٠ الى ٢٧٠٠٠
تقنيين	٢٥٠ الى ٢٧٠ الف	١٧٠٠٠ الى ١٨٠٠٠
محاسبين وموظفي مكاتب	٢٠٠ الف	١٣،٠٠٠
بوابين وكناسين	٣٥ الى ٤٠ الف	٢،٣٠٠ الى ٢،٧٠٠

	الاجر اليومي المقابل (بالريالات)
عامل كفؤ	٣٣٠ الى ٣٧٠
عامل نصف كفؤ	٢٢٠ الى ٢٣٥
عامل غير كفؤ	١٢٠ الى ١٣٥

هذا السلم منفتح جدا (اذ انه يزداد من ٣٥ الف الى ٥٥٠ الفا اي من ١ الى ١٦) ، غير انه مذل بوضوح . فالاجور السنوية للمهندسين بصفة رئيس غالبا ما تكون ٩٦٠ الف ريال (٦٤ الف فرنك) ، اضافة الى ان عددا كبيرا من العمال يتقاضون اجرا يوميا اقل من ١٠٠ ريال (٦٫٧٠ فرنك) . ولقد استشهدت الصحافة الأيرانية ، والتي لا نمنحها ثقة كبيرة ، في عام ١٩٧٣ ، بارتفاع المكافآت في معظم فروع الصناعة « الحديثة » ، قياسا بمثيلاتها في الصناعة القديمة ، حيث تصل الاجور الى اقل من ١٠٠ ريالا (٦٫٧٠ فرنك) في اليوم ، وكذلك في تركيب السيارات حيث الاجر اليومي يصل الى ٦٥ ريال (٤٫٣٠ فرنك) في اليوم ، وفي مصلحة التبوغ ٧٢ ريال (٤٫٨٠) ، وفي مؤسسات المشروبات غير الكحولية ٨٥ ريال (٥٫٧٠ فرنك) .

والسجاد (اكثر من مليون حائك في ايران) هو الفرع الانتاجي ، حيث الاجور الاكثر انخفاضا ، ويشكل الاطفال الجانب الاعظم من اليد العاملة . وقد كانت الاجور المعطاة عام ١٩٦٥ في حياكة السجاد كالاتي : — (ن. معتمدي : ايران ليست بلدا زراعيا — ١٩٦٥ ، صفحة ١٥١) — .

الاجر اليومي		
اطفال من ٥ الى ١٠ سنوات	٥ الى ١٠ ريال	٣٣ر٠ الى ٦٧ر٠ فرنك
اطفال من ١٠ الى ١٤ سنة	١٠ الى ١٥ ريال	٦٧ر٠ الى ٠٠ر١ فرنك
اطفال اكثر من ١٤ سنة	٣٠ الى ٤٠ ريال	٠٠ر٢ الى ٦٦ر٢ فرنك
عمال اكفاء	٦٠ الى ٧٠ ريال	٠٠ر٤ الى ٦٥ر٤ فرنك

بمضاعفة هذه المعدلات اليومية بهدف مراعاة زيادة الاسعار من ١٩٦٥ — ١٩٧٢ ، الذي يتجاوز بالتأكيد واقع الحال ، نثبت سلم الاجور المطبق حاليا في الفروع القديمة للصناعة .

فهذه الاجور البائسة تقابل أيام عمل طويلة للغاية .

يقرر قانون العمل المبرم في البرلمان عام ١٩٤٦ ، بأن يوم العمل لا يجب ان يتجاوز ٨ ساعات يوميا و ٤٨ ساعة في الاسبوع ؛ ان هذا القانون لم يطبق ابدا ، ففي صناعة السجاد نظم يوم العمل على اساس شروق الشمس وغروبها ، وهو يتجاوز بناء على ذلك ، وبشكل دائم ٨ ساعات يوميا . ونذكر بأن دراسة قد انجزت في عام ١٩٦٤ ، حول المؤسسات المتوسطة والكبيرة في العاصمة (صناعة «حديثة») ، اعطت التقسيم التالي لوقت العمل الاسبوعي :

(١٠٠ عامل)	
اقل من ٥٠ ساعة	٦،٥
من ٥١ الى ٥٥ ساعة	٥١،٩
من ٥٦ الى ٦٠ ساعة	٢٠،٥
٦١ ساعة فما فوق	٢١،١
المجموع	١٠٠

ـ مساهمة العمال في ارباح المؤسسات

ان هدف قانون المشاركة هو تشجيع روح التعاون بين العمل ورأس المال واثبات ان مصالح الطرفين متممان لبعضهما البعض لاسباب اجتماعية واقتصادية . وينص القانون « في كل مؤسسة على الموظف والنقابي العمالي ، تحت اشراف وزير العمل ، ان يتوصلوا الى اتفاق جماعي ، يحدد الجزء الذي سيوزع على العمال من الارباح الاجمالية او الصافية ، وايضا المكاسب الناجمة امنا عن انخفاض التكاليف او تقليص الهدر والتبذير . »

وفي الحال يستبعد القانون من نصوصه ، مع ذلك ، عدة فئات من العمال :

(١) العمال الذين لم يبلغوا سن الحد الادنى القانوني ، لذا لا يمكن اعتبارهم عمالا ، مع انهم يعدون ٢٠٠ الى ٣٠٠ الف فرد .

(٢) عمال شركات الدولة (سكك حديد ، مناجم ، صيادون ، مصلحة التبوغ ... الخ) واتحاد الشركات البترولية ، اي بمجموع قدره ٨٥ الف عامل تقريبا .
(٣) أفراد المؤسسات الذين يقلون عن ٢٠ شخصا في كل مؤسسة، ومجموعهم من ٦٠٠ الى ٧٠٠ الف فرد . ومنذ البداية ، هناك على وجه التقريب مليون من مجموع ٦ر١ مليون من العمال في عام ١٩٧١ ، قد وضعوا خارج حقل تطبيق القانون .

بعد عشر سنوات من اعتماد مبدأ مشاركة العمال بأرباح المؤسسات ، اقل من ٣٠٠ الف عامل قد تمتعوا بالامتيازات المقدمة، (خدمات وزارة العمل ، نقلا عن ، طهران الاقتصادي ، ٢١ آذار ١٩٧٢) . يضاف الى ذلك تحول المساهمة بالارباح ، في جانب كبير منها ، الى نظام المكافأة الانتاجية ، والتي لم ينظر فيها القانون الذي ترتكز جاذبيته على (بساطته النسبية، وسهولة فهمه ، وسهولة حساب المبالغ المستحقة). (« الثورة الصناعية الجديدة ») . صفحة ٧) . غير أن نمو الانتاجية لم يحسب فرديا بل اجماليا من خلال الانتاج الاجمالي للمصنع أو الورشة ، مما يسمح بابعاد المراقبة المباشرة للعمال : فاذا طالبوا بتدقيق الحساب ، فان نفقات الخبراء ستحتسب عليهم في حالة كون الحساب صحيحا . وتقسم الحصة العمالية من الارباح أو نمو الانتاجية بعد ذلك ، فرديا وفق نظام الدرجات المرتبط بالاقدمية في المؤسسة وبنسبة الاجر . وهكذا فقانون المساهمة يرمي الى ربط العمال بالمؤسسة، ومنح الامتيازات للعمال الاكثر تأهيلا ، وذوي الاجور الجيدة ، فهو يميل الى تقسيم البروليتاريا ، بواسطة خلق فئة من العمال مرتبطة ، بسبب الامتيازات التي يمكن أن تحصل سليها من هذه المماثلة ، برب العمل ، ويستخدمون سلطته بوجه العمال الجدد وغير المؤهلين . في « بساطته » و « ليونته » يمثل هذا القانون ، واحدا من الانظمة الاكثر مهارة للتوفيق بين الاستغلال الذاتي للعمال بواسطة العلاقة الناشئة بين الانتاجية والاجر ، وتقسيمهم بواسطة تكوين شريحة تحصل على الامتياز من خلال تضامنها مع تنظيم الاستغلال .

ــ مستوى المعيشة وشروطها :

بموجب الاحصاءات الرسمية من ١٩٥٩ الى ١٩٧٠ لقد ارتفع مستوى المعيشة بشكل ضعيف في ايران : ٢ر٢٪ كمتوسط سنوي (في فرنسا ٣ر٣٪ وفي المانيا الغربية ٦ر٢٪ بالمتوسط من سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٩) ولقد انتقل المؤشر العام لمستوى المعيشة في فترة ١١ سنة من ١٠٠ الى ٦ر١٢٦ ، ونحن نعرف أساس هذا الثبات ، في استخدام الواردات مقابل تصديرات البترول ، لايقاف الميول التضخمية .

نتساءل بالتأكيد وبشكل دائم عن قيمة هذه الاحصائيات ، هل تخفي ، بمختلف الحيل ارتفاعا حقيقيا للاسعار ، واستهلاكا أقوى ؟ ولا سيما وأن أسعار الايجارات التي تجاوزت رسميا المؤشر ١٠٠ في ١٩٥٩ الى المؤشر ١١٩ في ١٩٧٠ (مع ارتفاع قريب من ١٢٪ في سنة واحدة : ١٩٦٩) ، في ١٩٧١ أدى ، عدم الارتياح لموضوع ارتفاع الايجارات في المناطق العمالية في العاصمة (جنوب المدينة) ، برئيس الوزراء الى طلب اجراء تحقيق ، ولم تنشر النتائج . ان من المستحيل ان نبحث عن قيمة المعطيات المقدمة من قبل البنك المركزي ، وبناء على ذلك سنقبلها فقط لزيادة الايضاح . مع ذلك يمكن تسجيل بعض الملاحظات .

حتى اذا كان ارتفاع مستوى المعيشة ضعيفا ،يمكنه أن يستوعب جانبا هاما من ارتفاعات الاجر ، متى كانت هي نفسها ، تتجه نحو الانخفاض . وهكذا من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢ ارتفع مستوى المعيشة ، حسب البنك المركزي من ١٠٠ الى ٥ر١١٤ ، بالرغم من أن متوسط الاجر ، في الصناعة المدنية ، والمحتسب من قبل وزارة الاقتصاد ، قد ارتفع من ١٠٠ الى ١٤٩ (جدول ٣) : هذا يعني بأن ارتفاع مستوى المعيشة الغى ثلث المكسب الحاصل اجمالا . كما يجب الاخذ بالاعتبار النمو الديموغرافي ونتائجه السريعة وهي ارتفاع النفقات العائلية للعامل ، في غياب اي نظام للاعانة العائلية لصالح العمال ، ان هذا الارتفاع (يزيد من اعباء)

ميزانيات العمال . . وقد راينا انه من ١٩٥٦ الى ١٩٧١ ، ارتفع عدد الاشخاص المعالين من شخص عامل ، بنسبة ٢٠٪ تقريبا .

ولاعطاء صورة ملموسة لوزن النفقات العائلية ، نأخذ مثالا على ذلك ، عمال المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة لطهران (صناعة « حديثة » حيث الاجور اكثر ارتفاعا) . في عام ١٩٦٤ (وقد راينا ارتفاع الاسعار الجارية هو دون ٦٠٪ ، جدول ٣ ، ناقشناه سابقا) بلغ متوسط الدخل الشهري للعائلة ٤٤٢٥ ريالا اي ٢٩٥ فرنكا . (بالتحديد ليس المقصود اجر العامل بل دخل العائلة التي ينتمي اليها ، شخص من خمسة اشخاص له أجران، وواحد من عشرة يتمتع بدخول متأتية من نشاطات ثانوية . .) . وتنقسم العائلات حسب فروع الدخل على الشكل الاتي :

فئات الدخل الشهرية	عدد العائلات
٢٠٠ ريال فما دون	٤ر٨
من ٢٠٠ الى ٣٠٠٠ ريال	٢٧ر٣
من ٣٠٠١ الى ٤٥٠٠ ريال	٣٢ر٤
من ٤٥٠١ الى ٦٠٠٠ ريال	١٩ر٨
من ٦٠٠١ الى ٧٥٠٠ ريال	٦ر٥
من ٧٥٠١ الى ١٠٠٠٠ ريال	٤ر٨
أكثر من ١٠٠٠٠ ريال	٣ر٤
غير معلنة	١
المجموع	١٠٠

يميل دخل العائلة ، ولاسباب عدة ، منها المصادر المكملة للاجر الاساسي ، الى الازدياد متى كان عدد الاشخاص الذين يعيشون في منزل واحد مرتفعا ، وينخفض سريعا دخل الفرد الواحد مع حجم العائلة .

حجم العائلة	الدخل الشهري المتوسط للفرد	(سلسلة معدلة)
	ريال	فرنك
شخص	٣٦٠٠٠	٢٤٠
شخصين	١٦٠٠٠	١٠٧
ثلاثة اشخاص	١٢٦٠٠	٨٤
اربعة اشخاص	١٠٠٠٠	٦٦
خمسة اشخاص	٨٦٠٠	٥٧
ستة اشخاص	٧٥٠٠	٥٠
سبعة اشخاص	٦٧٠٠	٤٥
ثمانية اشخاص	٦٥٠٠	٤٤
تسعة اشخاص	٦٤٠٠	٤٣
عشرة أشخاص فما فوق	٦٣٥	٤٢

ان الحجم الوسطي للعائلة العمالية هو حوالي ٥ أشخاص ، يعني هذا انها توضع في منطقة ، من الصعوبة بمكان تخفيض الدخل للفرد الواحد . وبناء علىذلك فكل ارتفاع لعدد العائلة ، يلحظ بصعوبة .

هل العمال مؤمنون ضد مخاطر المرض ؟ لقد أبرم القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي العمالي ، في عام ١٩٥٢ ، في عهد حكومة مصدق ، وكان عدد المسجلين في خلال السنة الاولى لتطبيقه ٣٢٥ الف عامل . وحتى عام ١٩٦٦ لم يز د العدد عن ٥٣٣ الف عامل مؤمن أي ٤٢٫٥٪ من عدد العمال الصناعيين ، وفي عام ١٩٧١ ، ٨١١ الفا أي ٥٠٪ (تقارير البنك المركزي ١٩٦٦ و ١٩٧١) وبالرغم من هذا البطء ، والمبالغ الضخمة التي صرفت تحت عنوان

الضمان الاجتماعي ، فان مراكز الوقاية والمعالجة لم يتأمن لهـا الكادر الجيد ولا التجهيزات اللازمة ، ولم تستجب بأي شكل لما هو منتظر منها من خدمات . يضاف الى ذلك ، بأن العامل لا يمكنه الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي .

ننهي هذه المجموعة من الخلاصات حول الحالـة العماليـة ببعض المعلومات عن الشروط السـكنية .

فعدم كفاية البناء العام (متوسط مجموع المساحة المبنية كل عام في طهران هي ١٨ م٢ للساكن الواحد) ، وهذا المتوسـط يقـل الى ٥ م٢ اذا أخذنا بالاعتبار المساكن التي تستبدل . (اعمال المحاضر العالمية للادارة والسكن في المساكن المدينية غير المكتملة ، برلين ، طهران ٥/٢٩ — ١٩٧٢/٦/٢٠) ، وعدم كفاية البنـاء للاستخدام الشعبي أمام نمو مديني سريع ، قد أدى خلال العشر سنوات الاخيرة ، الى تراجع الشروط السكنية للعمال . ولقـد ارتفع عدد الاشخاص للغرفة السكنية الواحدة ، (من ١٠ر٢ في ١٩٥٩ الى ٤٩ر٢ في عام ١٩٧٢ ، في كل المدن) .

ان هذه المتوسطات تخفي بالفعل فروقا جديرة بالملاحظة . ففي عام ١٩٥٩ أجرى « بنك ميللي » تحقيقا لمختلف فئـات الدخل ، واعطى الارقام التالية لكل المدن .

فئات الدخل السنـــوي (بالريال)			عدد الغرف لـــ ١٠٠ عائلة من كل فئة			
من ٢٥٠٠٠	الى	٢٩٩٩٩		١	٣،٢	٤ فما فــــوق
من ٣٠٠٠٠	الى	٣٩٩٩٩		٣٦،٠٠	٤٣،٨	٢٠،٢
من ٤٠٠٠٠	الى	٤٩٩٩٩	حجم العائلات	٤٣،٧	٤٦،٤	٩،٩
من ٥٠٠٠٠	الى	٧٤٩٩٩		٤١،٠	٤٥،٨	١٣،٢
من ٧٥٠٠٠	الى	٩٩٩٩٩		٣٤،٦	٤٩،٣	١٦،١
من ١٠٠ الف	الى	١٤٩،٩٩٩		٢٩،٦	٥١،٥	١٨،٩
من ١٥٠ الف	فما فوق			١٧،٦	٥٠	٣٢،٤
				٨،٩	٤٩،٦	٤١،٥
				٠،٨٠	٢٧،٧	٧١،٥

ولقد أعطى التحقيق المنجز في عام ١٩٦٤ ، عـــن عمــال المؤسسات الكبيرة والمتوسطة في طهران ، نتائج مقارنة . بمراعاة مســـتوى الاجــر :

توزيع العائلات العمالية (طهران ١٩٦٤) ، وفق عـــدد الغرف السكنية (ل ١٠٠ عائلة) .

١ غرفة	٢ ــ ٣ غرف	٤ غرف فما فوق
٤٣ر٥	٤٦ر٧	٩ر٨

هذا التقسيم يبين بأن الغرفة المسكونة ٧ر٢ شخص . ولقد ازدادت الشروط السكنيةللعمالسوءا بمقدار الارتفاع العام المتحقق (انظر فوق) لوسطي مؤشر اشغال الغرف المسكونة في كل المدن. وفضلا عن ذلك ، فقد زودتنا دراسة أعدت فـــي عـــام ١٩٧٠ ، بمعلومات حول شروط السكن والعوائل الذين يعيشون كمستأجرين في طهران ، والذين يمثلون ٤٢٪ من عوائل المدينة (جدول ٤) . وتشكل العوائل ذات الدخل المقدر بـــ ٦٠ الف ريال بالسنة (٤ آلاف مرنك) ٤٢ ٪ من مجموع المستأجرين (أي حوالي ١٨ ٪ من مجموع عائلات العاصمة) ، ويعيشون في شروط السكن المزدوج ، مع نقص في التجهيزات مخيف ، في المتوسط ٤ر٣ اشخاص للغرفـــة الواحده اي ٦ر٥ م٢ للساكن الواحد و ٣ر١ غرفة للعائلة وثلاثـــة ارباع المساكن بدون مطابخ و ٦٠٪ بدون مرافق صحية ، وجميعها تقريبا دون حمام . ان السكان الذين يعيشون في « مدن التنك » (مميزة بالنوعية السيئة لمواد البناء المستعملة) قليلة التمايز عمـــا سبق ذكره . وهذا ما اعطى مكانا لدراسة حديثـــة : (أعمـــال المحاضر العالمية للاذارة والسكن ، مرجع سابق) ولقد احصي في طهران ٤ آلاف عائلة من سكان « مدن التنك » ، ٩٢٪ منهم لا يملكون الا غرفة واحدة ، ومتوسطالمساحة المبنية ٨ر١٣ م٢ للعائلة و ٨ر٢م٢ للشخص، ومتوسط الدخل السنوي ٥٤ الفريال للعائلة.

وثلاثة ارباع السكان المستخدمين ، عمال غير مؤهلين ، ومتوسط مدة العمل هي ٨ أشهر بالسنة . ٦ر٩١ ٪ من ارباب العوائل ، الذين يسكنون « مدن التنك » في العاصمة ، ولدوا في المناطق الريفية . ونسبة ٨٣٪ منهم قد وصلوا الى طهران ، منذ خمس سنوات أو أكثر ، مع العلم ان الاقامة في « مدن التنك » ، ليست مرحلة انتقالية في حياة هذه العائلات .

جـــدول (١)

الناتج القومي العام وميزانية الدولة والمؤسسات العامة
(اسعار ثابتة — مليار ريال)

السنوات	الميزانية		ن٠ق٠ع		الميزانية	ن٠ق٠ع — الميزانية		معدل الزيادة الى ن٠ق٠ع	
	الحجم	معدل الزيادة	الحجم	معدل الزيادة	ن٠ق٠ع	الحجم	معدل الزيادة	في الميزانية	خارج الميزانية
١٩٦٤	١٣٠	/	١ر٣٦٨	/	٤ر٣٥	١ر٢٣٨	/	\	\
١٩٦٥	٥ر١٥٨	٦ر٢١	٢ر٤٠٢	٢ر٩	٤ر٣٩	٧ر٢٤٣	٢ر٢	٨ر٧	٤ر١
١٩٦٦	٥ر١٧١	٢ر٨	٤ر٤٣٣	٨ر٧	٥ر٣٩	٩ر٢٦١	٥ر٧	٢ر٣	٥ر٤
١٩٦٧	١٩٥	٧ر١٣	٢ر٤٨٤	٧ر١١	٥ر٤٠	٢ر٢٨٩	٤ر١٠	٤ر٥	٣ر٦
١٩٦٨	٤ر٢٤٧	٨ر٢٦	٦ر٥٣٠	٤ر٩	١ر٤٦	٢ر٢٨٣	— ١ر٢	٧ر١٠	— ٣ر١
١٩٦٩	٣٠١	٧ر٢١	٤ر٥٨٥	٢ر١٠	٤ر٥١	٤ر٢٨٤	٤ر٠	١٠	٢ر٠
١٩٧٠	٣٤٠	١٣	٦٤٥	٢ر١٠	٧ر٥٢	٣٠٥	٢ر٧	٧ر٦	٥ر٣
١٩٧١	٤٣٥	٢٨	٧٠٥	٣ر٩	٨ر٦١	٢٧٠	—٥ر١١	٥ر١٤	— ٥ر٥

جـــدول (٢)

ميزانية الدولة والمؤسسات العامـــة
(الاسعـــار الجاريـــة ــ مليـــار ريـــال)

السنوات	المجمـــوع		ميزانية الدولـــة		الميزانية الصافية للمؤسسات		مجتمعتين	٠م ٪ العائـــد	
	الحجم	معدل الزيادة	الحجم	معدل الزيادة	الحجم	معدل الزيادة		للدولة	للمؤسسة
١٩٦٦	١٩٢ر١	\	١٣٤ر١	\	٥٨ر—	\	٣٠ر٢	\	\
١٩٦٧	٢١٩ر٢	١٤ر١	١٥٢ر٧	١٣ر٩	٦٦ر٥	١٤ر٧	٣٠ر٤	٩ر٧	٤ر٤
١٩٦٨	٢٧٣ر٢	٢٤ر٨	١٨٨ر١	٢٣ر٢	٨٥ر١	٢٨	٣١ر٢	١٦ر٣	٨ر٥
١٩٦٩	٣٣٠ر٤	٢١ر—	٢٢١ر٤	١٧ر٧	١٠٩ر٠	٢٨ر١	٣٣ر٠	١٢ر٣	٨ر٨
١٩٧٠	٤٠٦ر٦	٢٣ر٠	٢٧١ر٨	٢٢ر٨	١٣٤ر٨	٢٣ر٦	٣٣ر١	١٥ر٢	٧ر٨
١٩٧١	٥٢٧ر٣	٢٩ر٨	٤٠٢ر١	٤٨ر١	١٢٥ر٢	—٧ر١	٢٣ر٨	٣٢ر٢	—٢ر٤

جـــدول (٢)

ميزانيـــة المؤسسة العامـــة التجارية وغـــير التجارية (١٩٦٧ ـــ ١٩٦٨ ـــ ١٩٧٠)

(الاسعار الجارية ـــ مليـــارريـــال)

السنوات	نفقات عادية (مصادر ذاتية)		نفقات التنمية: متأتية من مصادر ذاتية		نفقات التنمية: متأتية من ميزانية الدولة		قروض		المجموع	
	الحجم	٪	الحجم	٪	الحجم	٪	الحجم	٪	الحجم	٪
١٩٦٧	٦٦ر٥	٥٣ر١	٢٥ر٥	٢٠ر٤	٢٧ر٦	٢٢	٥ر٧	٤ر٥	١٢٥ر٣	١٠٠
١٩٦٨	٨٥ر١	٦٧ر٦	١٧ر٥	١١ر٥	٤٥ر٠	٢٩ر٦	٤ر٣	٢ر٨	١٥١ر٩	١٠٠
١٩٧٠	١٣٤ر٨	٥٩ر٥	١٧ر٩	٧ر٩	٥٠ر٥	٢٢ر٤	٢٣ر١	١٠ر٢	٢٢٦ر٣	١٠٠

جدول (٤)
ميزانيــة الدولة
نفقات عادية وانمائية ، العوائدوالعجــز (١٩٦٣ — ١٩٧١)
(الاسعار الجارية — مليـــار ريـــال)

السنوات	المجمــوع			نفقـــات عاديـــة			نفقـــات تنميـــة		
	المجموع	العوائد	العجز	المجموع	العوائد	العجز	المجموع	العوائد	العجز
١٩٦٣	٧٠ر٦	٥٥ر٤	١٥ر٢	٤٢ر٤	٣٩ر٤	٣	٢٨ر٢	١٦ر٠	١٢ر٢
١٩٦٤	٩٠ر٧	٧٣ر٣	١٧ر٤	٥٠ر١	٤٦ر٦	٣ر٥	٤٠ر٦	٢٤ر٧	١٣ر٩
١٩٦٥	١١٨	١٠٠ر٤	١٧ر٦	٥٢ر١	٥٠ر٧	١ر٤	٦٥ر٨	٤٩ر٦	١٦ر٢
١٩٦٦	١٣٤ر١	١٠١ر٢	٣٣ر٩	٧١ر٤	٦٩ر٨	١ر٦	٦٢ر٧	٣١ر٤	٣١ر٣
١٩٦٧	١٥٢ر٧	١٢١ر٢	٣١ر٥	٨٨	٨٦ر٣	١ر٧	٦٤ر٧	٣٤ر٩	٢٩ر٨
١٩٦٨	١٨٨ر١	١٤٢ر٣	٤٥ر٨	٩٨ر٣	٩١ر٨	٦ر٥	٨٩ر٨	٤٩ر٥	٣٩ر٣
١٩٦٩	٢٢١ر٤	١٦٧ر٤	٥٤ر٠	١٢٣ر٨	١١٣ر٢	١٠ر٦	٩٧ر٦	٥٤ر٢	٤٣ر٤
١٩٧٠	٢٧١ر٨	١٩١ر٣	٨٠ر٥	١٤٠ر٩	١٢٥ر٥	١٤ر٤	١٣٠ر٩	٦٤ر٨	٦٦ر١
١٩٧١	٣٥٦ر٢	٢٤٥ر٩	١١٠ر٣	١٥٩ر١	١٤٢ر٩	١٦ر٢	١٩٧ر١	١٠٢ر٨	٩٤ر٣

جـــــدول (٥)

الدين الخارجي لايران : (١٩٥٤ ــ ١٩٧٢)

(مليـــون دولار)

السنوات	حجم السلف الحاصلة	المدفوعـــــات: رئيسي	المدفوعـــــات: فوائد	المدفوعـــــات: المجموع	حجم الدين الجاري
١٩٥٤	٢٥ر١			٤ر٥	٢٠ر٦
١٩٥٥	٦٤ر٢	معطيات غير متوفرة		٦ر٠	٧٨ر٨
١٩٥٦	٧٢ر١	معطيات غير متوفرة		١٦ر٩	١٣٤ر٠
١٩٥٧	٩٦ر٥	معطيات غير متوفرة		٣١ر٠	١٩٩ر٥
١٩٥٨	٥١ر٦	معطيات غير متوفرة		٣٤ر٤	٢٢٦ر٧
١٩٥٩	٦٩ر٣	معطيات غير متوفرة		٦٢ر٢	٢٣٣ر٨
١٩٦٠	٤٢ر٣	٥٠ر٧	١٢ر٤	٦٣ر١	٢٢٥ر٤
١٩٦١	١٠٤ر٠	٤٤ر٢	١١ر٦	٥٥ر٨	٢٨٥ر٢
١٩٦٢	٥٤ر٥	٥٤ر٢	١٤ر٣	٦٨ر٥	٢٨٥ر٥
١٩٦٣	١٤ر٨	٥٩ر٠	١٥ر٠	٧٤ر٠	٢٤١ر٣
١٩٦٤	٢٧ر٦	٧٣ر٢	١٨ر٥	٩١ر٧	١٩٥ر٧
١٩٦٥	٨٠ر٣	٦١ر١	١٦ر٦	٧٧ر٥	٢٧٦ر٠
١٩٦٦	١٤٦ر٦	٤١ر٠	١٤ر٦	٥٥ر٦	٣٨١ر٦
١٩٦٧	٢٥٦ر٩	٥٥ر٣	٢٤ر٣	٧٩ر٦	٥٨٣ر٢
١٩٦٨	٤٧٤ر٦	١٠٢ر٩	٤٥ر٣	١٤٨ر٢	٩٥٤ر٩
١٩٦٩	٥٣٦ر٨	١٥٥ر٣	٧٥ر٤	٢٣٠ر٧	٣٣٦ر٤
١٩٧٠	٦٢٤ر١	٢٤٨ر٦	٩٧ر٥	٣٤٦ر١	١٧١١ر٩
١٩٧١	٧٠٠ر٠	٣٢٦ر٥	١٠٩ر٩	٤٣٦ر٤	٢٠٨٥ر٤
١٩٧٢	١٠٨٩ر٥	٣٥٠ر٠	١٣٩ر٥	٤٨٩ر٥	٢٦٨٥ر٤

جدول (٦١)

ميزانية الدولة (١٩٦٧ ـــ ١٩٧٠)

نفقات ادارية ، عسكرية ،وانمائية : (الاسعار الجارية ـــ مليار ريال)

قطاع الانفاق	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠	
	الحجم	النسبة ل٠ن٠ق٠ع	الحجم	النسبة ل٠ن٠ق٠ع	الحجم	النسبة ل٠ن٠ق٠ع	الحجم	النسبة ل٠ن٠ق٠ع
ادارة ومدفوعات جارية	٥٤ر٣	١٠ر٠	٧٠ر٤	١١ر٧	٧٦ر٨	١١ر٢	١٢٤ر١	١٦ر١
جيش وشرطة	٤٩ر٣	٩ر٠	٥٩ر٥	٩ر٩	٧٣ر٦	١٠ر٧	٩٠ر٠	١١ر٧
تنمية	٤٨ر١	٨ر٨	٥٨ر٢	٩ر٥	٧١ر٤	١٠ر٣	٥٧ر٨	٧ر٥
المجموع	١٥١ر٧	٢٧ر٨	١٨٨ر١	٣١ر٢	٢٢١ر٨	٣٢ر٢	٢٧١ر٨	٣٥ر٣

جـدول (٧)

مصادر ميزانية الدولة (١٩٦٨ — ١٩٧٠)
(الاسعار الجارية — مليار ريال)

المصادر	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	النمو		
				٦٩\٦٨	٧٠\٦٩	٧٠\٦٨
ضرائب مباشرة	١٢ر٩	١٨ر٦	٢٥ر٦	٤٣ ٪	٣٨ ٪	٩٨ ٪
ضرائب غير مباشرة	٣٥ر٣	٤٣ر٧	٤٩ر٤	٢٤ ٪	١٣ ٪	٤٠ ٪
احتكارات الانشطة الصناعية	٧٣ر٢	٩١ر٥	١٠٤ر٩	٢٥ ٪	١٥ ٪	٤٣ ٪
مداخيل الخدمات	٥ر٩	٤ر٠	٨ر٢	-٣٢ ٪	١٠٥ ٪	٣٩ ٪
مصادر اخرى	٦٠ر٨	٦٣ر٦	٨٣ر٧	٤ ٪	٣٢ ٪	٣٩ ٪
المجموع	١٨٨ر١	٢٢١ر٤	٢٧١ر٨	١٨ ٪	٢٣ ٪	٤٧ ٪

جـــدول (٨)

تركيب الضرائب المباشرة (١٩٦٨)

(مليـــون ريـــال)

الفئات الماليــة	الحجم	حصته من المجمــوع	نسبة النمــو السنوي ١٩٦٧
ضرائب على الاجــور	٣٦٠٠	٢٧ر٨	٢٠ ٪
ضرائب على الحرفيين واصحاب الدكاكين	١٠٠٠	٧ر٧	٧٨ ٪
وضرائب على شركات الدولة	٢٠٠٠	١٥ر٥	٣٩ ٪
ضرائب على الشركات الخاصة	٢٨٠٠	٢١ر٤	٩ر٢ ٪
ضرائب على السلع	٣٥٥٠	٢٧ر٤	٦٤٠ ٪
المجمــوع	١٢٩٥٠	١٠٠	٢٩ ٪

جدول (٩)
تركيب الضرائب غير المباشرة (١٩٦٨ — ١٩٧٠)
(مليون ريال)

	١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠	
	الحجم	حصته بالنسبة للمجموع	الحجم	حصته بالنسبة للمجموع	الحجم	حصته بالنسبة للمجموع
ضرائب على السلع البترولية	٦ر٥٤٥	١٨ر٥	٧ر١٠٠	١٦ر٢	٨ر٥٠٠	١٧ر٠
حقوق جمركية	٢١ر٦٥٥	٦١ر٢	٢٨ر٨٠٠	٦٥ر٩	٣١ر٤٦٦	٦٣ر٠
ضرائب على الكحول والمشروبات	١ر٢٢٨	٣ر٥	١ر٦٠٠	٣ر٧	١ر٩٦٢	٣ر٩
ضرائب اخرى غير مباشرة	٥ر٩٤٠	١٦ر٨	٦ر٢٠٠	١٤ر٢	٨ر٠٠٠	١٦ر١
المجموع	٣٥ر٣٦٨	١٠٠	٤٣ر٧٠٠	١٠٠	٤٩ر٩٢٨	١٠٠

جـــدول (١٠)

عوائد الدولـــة الجاريـــة بالعملات الصعبـــة (١٩٥٩ ــ ١٩٧١)

(مليون دولار)

السنوات	بترول	غاز	مشتريات العملة الصعبة		المجموع
			الصادرات الاخرى	الخدمات المقدمة	
١٩٥٩	٣٣٥ر٤	٠٠	٩٤ر٧	٧١ر٥	٥٠١ر٦
١٩٦٠	٣٥٨ر٩	٠٠	١٠٥ر٦	٦٣ر٦	٥٢٨ر١
١٩٦١	٣٩١ر٣	٠٠	٨٨ر٥	٥٨ر٩	٥٣٨ر٧
١٩٦٢	٤٣٧ر٢	٠٠	٨٢ر١	٥٠ر٥	٥٦٩ر٨
١٩٦٣	٤٧٠ر٨	٠٠	٩٦ر٩	٥١ر١	٦١٨ر٨
١٩٦٤	٥٥٥ر٤	٠٠	٨٨ر٨	٥٧ر٢	٧٠١ر٤
١٩٦٥	٦٠٧ر٥	٠٠	١٣٢ر٠	٧٧ر٨	٨١٧ر٣
١٩٦٦	٧١٥ر٨	٠٠	١٤٣ر٨	٨١ر٢	٩٤٠ر٨
١٩٦٧	٨٥٧ر٤	٠٠	١٩٧ر٥	١٢٥ر٦	١ر١٧٥ر٥
١٩٦٨	٩٥٨ر٥	٠٠	٢٠٨ر١	١٥٨ر٥	١ر٣٢٥ر١
١٩٦٩	١ر٠٩٩ر٠	٠٠	٢٣١ر٣	١٨٨ر٤	١ر٥١٨ر٧
١٩٧٠	١ر٢٦٨ر٤	٦ر٠	٢٥٢ر٨	١٦٢ر٩	١ر٦٩٠ر١
١٩٧١	٢ر١١٤ر١	٣٥ر٨	٣٢٨ر٥	٢٥٥ر١	٢ر٧٣٣ر٥
١٩٧٢	٢ر٣٥٠ر٠	؟	؟	؟	

(جـدول ١١)

الواردات والناتج القومي العام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩
(الاسعار الجارية ـ مليار ريال)

السنوات	الـواردات		ن٠ق٠ع٠		واردات ضمن ن٠ق٠غ٠ ٪
	الحجم	معدل النمو	الحجم	معدل النمو	
١٩٦٥	٧٦ر٢	١٧ر٠	٤٥١ر١	١٤ر٦	١٦ر٨
١٩٦٦	٨٤ر٦	١١ر٠	٤٨٤ر٩	٧ر٨	١٧ر٥
١٩٦٧	١٠٤ر٠	٢٢ر٩	٥٤٢ر٥	١٢ر٠	١٩ر٢
١٩٦٨	١٣٥ر١	٢٩ر٩	٦٠٣ر٠	٩ر٨	٢٢ر٤٠
١٩٦٩	١٥١ر٧	١٢ر٣	٦٨٨ر٣	١١ر٦	٢٢ر٠

جـــدول (١٢)
الصادرات غير البتروليةوالناتجالقومي العام
(١٩٥٣ ـــ ١٩٦٩)

السنوات	نسبة الصادرات غير البترولية للواردات ٪	نسبة الصادرات غير البترولية للناتج القومي العام ٪
١٩٥٣	١٤١٫٥	ن٠ق٠ع مجهول
١٩٥٩	١٥٫٦	٢٫٧
١٩٦٥	١٧٫٧	٢٫٩
١٩٦٦	١٤٫٠	٢٫٤
١٩٦٧	١٣٫٣	٢٫٤
١٩٦٨	١٢٫١	٢٫٧
١٩٦٩	١٢٫٣	٢٫٧

جـــدول (١٣)

بنية الناتج القومي العام (١٩٥٩ ــ ١٩٦٥ ــ ١٩٧١)

(الاسعار الثابتة ــ مليار ريال)

	١٩٥٩			١٩٦٥			١٩٧١		
	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
الزراعـــة	٨٥ر١	٣١	١٠٠	٩٩	٢٢ر٣	١١٦	١٢٢ر٣	١٤ر٤	١٤٤٠
بترول	٤٧ر١	١٦ر٦	١٠٠	٩٣ر٩	٢١ر٢	١٩٩	٢٢٦	٢٧ر٢	٤٨٠
صناعة ، مياه ، مناجم كهربـــاء ، بناء	٤١ر٥	١٤ر٦	١٠٠	٧٥ر٨	١٧ر—	١٨٢	١٦٨ر٤	٢٠ر١	٤٠٦
خدمات	١٠٦ر٥	٣٧ر٨	١٠٠	١٧٥ر٠	٣٩ر٥	١٦٤	٣١٧ر٩	٣٨ر١	٢٩٨
المجموع	٢٨٠ر٢	١٠٠	١٠٠	٤٤٣ر٧	١٠٠ر—	١٥٧	٨٣٤ر٦	١٠٠ر—	٢٩٨

١ ــ قيمة الانتاج .
٢ ــ نسبة مساهمة القطاع في الناتج القومي العام في السنة .
٣ ــ انتاج القطاع ، مع اعتبار سنة الاساس ١٩٥٩ تعادل ١٠٠

جـــــدول (١٤)

بنية معدل النمو للناتج القومـــي العام بالنسبة لاسعار عناصره (١٩٦٢ ــ ١٩٦٧ ــ ١٩٧١) بالنسبة للسنوات السابقـــة بالاسعار الثابتة

	١٩٦٢ السنة الاخيرة من الخطة الثانيـــة	١٩٦٧ السنة الاخيرة من الخطة الثالثة	١٩٧١ السنة ما قبل الاخيرة من الخطة الرابعة
بترول	١ر٩	٧ر٥	١ر٤
خدمـــات	-٣ر٠	٢ر٢	٧ر٥
صناعة ، مناجم ، مياه ، كهربـــاء ، بناء .	١ر١	٢ر٩	٣ر٧
زراعـــة	٤ر٠	١ر٩	-ر١-
المجمـــوع	٣ر١	١٢ر٧	١٤ر٣

مقابلة أجريت مع الكاتب
في باريس ــ ايلــول ١٩٧٨

مقابلة اجريت مع الكاتب
في باريس ـ ايلـول ١٩٧٨

س ١ : أنت مناضل في لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في ايران ، هل تضم هذه اللجنة عده اتجاهات ؟

ج : ان لجنتنا هـذه غير مرتبطة بهـذا التيـار او ذاك ، ونشاطاتها محصورة في الدفاع عن حقوق الانسان بي ايران وفي الدفاع عن السجناء السياسيين . كل واحد منـا لـه بالطبع نشاطاته السياسية الخاصة ولكن ذلك يتم خـارج اطار اللجنة . على مستوى اللجنة أردنا ان نعطي لقضيـة حقوق الانسان معنى يختلف عن ذلك الذي يبشر به السيد كارتر . لقد أنشأنا اللجنة اذن للدفاع عن حقوق الانسان في ايران وفي نفس الوقت ، وحسب امكانيات وقدرات أعضاء اللجنة ، بغية فضح السياسة الاميركية حمول « حقـوق الانسان » لان مرمى هذه السياسة الاميركية ، وكما اثبتت الاحداث ، كان تمويه القمع المنظم الهادف الـى تحقيـق السيطرة الاميركية على بلادنا . لقد كان من واجبنا ، وعلى اختلاف اتجاهاتنا ، أن نحاول كشـف سياسة السـيطرة الكارترية التي ستؤدي ، في حال استمرارها ، الى هـلاك امتنـا . لقد انشأنا اللجنة منذ حوالي السنة وهي تضـع آمامها هذا الهدف وتعمل ضمن هذه الحدود ايضا .

س ٢ : هل أنت مناضل في الحركة الدينية أيضا ؟

ج : أنتم تعلمون أن لكل بلد ولكل شعب تقاليده النضالية . المذهب الشيعي يختلف عن الدين عندكم ، بل هو على العكس منه تماما . لقد كان الدين عندكم مرتبطا بالسلطة السياسية ويبررها ، أما ديننا فهو مضاد للسلطة . وطوال اربعة عشر قرنا وقف المذهب الشيعي في قيادة كل الحركات المضادة للسيطرة الاجنبية على ايران . اننا أمام عفوية منظمة وما ظهر يوم الخميس السابق للجمعة الاسود هو التعبير الديني للشعب . ان الشعب هو الذي أخذ المبادرة وتنظم بطريقة هيأته وطوال ١٢ ساعة من التظاهرة لكل شيء ، حتى السهر على نظافة الشوارع والطرقات . لقد أظهر الشعب طاقة ووعيا لا مثيل لهما وهذا أمر أخاف الشاه اذ قد بدأ يرى أمامه شعبا بأكمله ينهض ليزيح نير النظام القائم .

في ايران حاليا لا يمكن أن توجد أو أن تعيش منظمة سياسية على النمط الاوروبي . ما يوجد أساسا انجاهات تجد تعبيرا لها من خلال أشخاص ، اتجاهات تتناقض ، تتقارب ، تبتعد عن بعضها البعض ، وفي النهاية تسير كلها في عملية تقدم الى الامام . لا نستطيع القول أن هناك اتجاها واحدا يمثل الحركة الشعبية الحالية . كل ذلك مرتبط بالوضع الخاص لايران حيث كان الشعب ، وخلال تاريخه الطويل ، يجد نفسه دائما وسط قوى أجنبية متناقضة . من الشرق كان مهددا بالاعتداءات ومجبرا أحيانا على الهجرات المكثفة ، ومن الغرب كان يتعرض للهجمات الدائمة من الامبراطورية العثمانية . لقد كانت ايران اذن دوما في حالة حرب ، وساحة حرب . في بداية القرن وجدت ايران نفسها بين روسيا القيصرية من جهة والقوة الانكليزية من جهة أخرى . وهي اليوم تقف بين الاتحاد السوفياتي والولايات

المتحدة . ان ايران اليوم تقع تحت وطأة هذا الضغط المزدوج من قبل القوتين الاعظم اللتين لهما هدف رئيسي في بلادنا يتمثل في السيطرة على الثروات البترولية والحاق الجيش والبيروقراطية بهما . ونستطيع القول أن الجيش الايراني بخبرائه الاميركيين البالغ عددهم ٣٥ الفا ، يشكل جزءا من الجيش الاميركي وقد دمج اقتصاده باقتصادهم الخاص .

وبالنظر الى الاهمية الستراتيجية التي تمثلها ايران فان كلا من الدولتين تستهدف الحاق بلادنا باستراتيجيتها العامة العسكرية والاقتصادية والسياسية . واستخدامها كبقية البلدان المسيطر عليها ، لتحميلها نتائج الازمات في النظام العالمي للامبريالية . وتستهدف أخيرا فرض نظام اجتماعي يسمح بتحقيق هذه الاهداف المختلفة . بالاضافة الى ذلك وكما تعلمون ، فان هناك جمهوريات اسيوية في الاتحاد السوفياتي لم تكن تاريخيا سوى أجزاء من اراضينا وقد اقتطعت بفعل حربين بين ايران وروسيا القيصرية (تركستان، تركمنستان ، الخ ..) ومن وجهة نظر حضارية وحتى اقتصادية ، فان هذه المناطق هي جزء من ايران وسكانها يعتبرون أنفسهم أقرب الينا . أعتقد أن الروس لا يريدون أبدا قيام نظام مستقل في ايران وانما يفضلون نظاما يسيطرون هم عليه . انهم يرفضون بشدة النظام المستقل لانه سيكون له تأثيرات على جمهوريات الهضبة الايرانية التي يسيطرون عليها . يضاف الى ذلك أن للاتحاد السوفياتي اهدافه الاخرى : فهو يريد السيطرة على بلادنا بسبب موقعها الستراتيجي الهام وثرواتها الكبيرة .

اذن ماذا نفعل في مواجهة هذه الحالة وأمام قوى بمثل اهمية الدولتين الاعظم ؟ هذه هي العناصر التي على شعبنا اخذها بعين الاعتبار والتعامل معها بدقة لا مثيل لها . انها مشكلة اقامة « توازن سلبي » اي ان المطلوب هو العمل بطريقة تؤدي الى ازالة سيطرة قوة ما مع منع القوة الاخرى من

التدخل . ان التيارات الفكرية تلتقي ، كما حصل خلال تظاهرة المليون ونصف في طهران ، (المقصود ليس تظاهرة عاشوراء الشهيرة) لخلق وحدة مثاليه بين الرجال والنساء. وهذا لا يفسره الا الوضع الخاص لايران الخاضعة لضغوطات متناقضة تهدد وجودها نفسه .

س ٣ : ما هي حسب رأيكم الطبيعة الحقيقية للحركة الحالية ؟

ج : منذ عام ٧٠ — ٧١ ونحن نحاول شرح الوضع الايراني والاتجاهات الرئيسية لمستقبله القريب والبعيد . ان التقدم الذي يتكلم عنه الشاه ليس سوى خدعة ، دون مضمون حقيقي ، وهو يتلخص في عملية استهلاك واردات مدفوع ثمنها من الصادرات ، وتبذير ثرواتنا . الا ان الواردات ليست حيادية انها تؤثر على اقتصادنا بطريقة تؤدي الى تدميره ، ان أزمة اقتصادنا اليوم مرتبطة مباشرة بعملية تدمير الجهاز الانتاجي . ان الشعب الذي كانوا يخدرونه بالارقام الضخمة وكانوا يقولون له : انه سيكون لدينا بفضل البترول ٢٠ مليار دولار من العائدات سنويا مهما حصل ، وأنه مهما كانت نسبة الفساد نستطيع الخروج من حالة التخلف ، هذا الشعب اكتشف فجأة بأن الزيادة في العائدات لم تؤد الا الى زيادة في النتائج المدمرة لاولويات السيطرة على اقتصادنا . حتى اميني الذي كان وزيرا للتجارة خلال الانقلاب ضد مصدق ثم رئيسا لوزراء الشاه عام ٦٢ يتحدث اليوم عن هذا التدمير .

س ٤ : فيم يتمثل هذا التدمير ؟

ج : لنأخذ الزراعة كمثال ولنتذكر ان الزراعة الايرانية كانت ترتكز على نظام اقنية الري بواسطة شبكة من الاقنية تحت

الارض أنشئت منذ قرون . قبل « الثورة البيضاء » كان هناك ٤٠ الف قناة في ايران ، اليوم لم يبق هناك اكثر من ٨ آلاف ، ومستوى الماء انخفض . لقد وضع الشاه بفضل « اصلاحه الزراعي » ، النظام البنكي تحت تصرف الراسماليين ، وفي الريف أعطاهم قروضا استطاعوا بواسطتها بناء آبار عميقة وقد أدى ذلك الى جفاف قسم من الاقنية . وكنتيجة لذلك اضطر عدد كبير من الفلاحين الى ترك الارض ، وهجرت مناطق بكاملها ، بينما أصبح لدى كبار الملاكين اراض أكثر مما كان لديهم قبل « الاصلاح الزراعي » . مثال آخر على المساهمة في تدمير الزراعة : قدم الشاه اعانات مالية ولكن ليس للمنتجات الوطنية (مواد التغذية مثلا) التي توافق اختفاؤها النسبي مع اختفاء الاقنية ، وانما للواردات مثل القمح الاميركي ، وفي نفس الوقت لم يتم دعم اسعار الانتاج ، وتصوروا مدى تاثير ذلك على عائدات الفلاحين الفقراء . لقد شجع الشاه تدمير الزراعة من خلال هذه الاولويات ومن خلال وهم التصنيع وسياسة وزير الزراعة الذي أراد تحويل ٦٠ ألف قرية ايرانية الى عشرة الاف مركز زراعي — صناعي (تم تدمير العديد من القرى لبناء هذه المراكز دون أن يتم بناء اي شيء) . بشكل عام ، النظام يتطور بطريقة تودي الى ان يكون هناك استهلاك مسبق للمستقبل ، أي أننا نصدر ثرواتنا بشكل يكون فيه تطاول على المستقبل (أي اغتصاب من حصة المستقبل) . فلو انه تم مثلا دمج البترول باقتصادنا بشكل تكاملي لكان بالامكان الحصول على ما يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ سنة من البترول في خدمة الاقتصاد . هذه الالف سنة نستهلكها في ٢٠ سنة . انها مأساة شعبنا . أن الدينامية الداخلية لهذا النظام الامبراطوري الايراني هي تصدير عمل البلاد وثرواتها المادية .

س ٥ : تتكلمون عن « اسطورة » التصنيع ، الا يوجد تطور في بعض الصناعات ؟

ج : الصناعة الايرانية ليست سوى جهاز اجتذاب للموارد نحو الخارج . لم يتم في ايران بناء اقتصاد يهدف الى التخفيف من احتياجاتنا للخارج وانما اقتصاد لزيادة هذه الاحتياجات . وبما أن احتياط البترول عندنا سينفذ في فترة الـ ٢٠ سنة المقبلة فانه ينبغي الحصول على النقد الاجنبي من خلال الصادرات غير البترولية ، أي بمضاعفتها بشكل ملموس . ولكن بأية معجزة يمكن حصول ذلك ؟ لقد قمت بتحقيق دراسة على مستوى ايران ووجدت أن كل فروع الاقتصاد الايراني (البتروكيمياء مثلا) هي جزء من شركات متعددة الجنسية وهي تابعة لدورات اقتصادية عالمية . البتروكيمياء تنتج للنظام العالمي وليس لها أية علاقة باقتصادنا . الصناعات المتطورة وصلت الى درجة أنه لا يوجد بينها اية علاقة تكامل ، وهكذا يصبح المطلوب مضاعفة الاستيراد .

س ٦ : ضمن هذا السياق ، كيف انبثقت الحركة الشعبية ؟

ج : عندما نقوم بدراسة أحداث وتطور المظاهرات خلال العشرة أشهر الاخيرة سنجد أن الاهداف التي هوجمت من الشعب هي البنوك ودور السينما ومراكز الحزب الحاكم المحلية . وهذا مرتبط مباشرة بالازمة التي تكلمت عنها . في البداية ينبغي الاشارة الى أن بنية مجتمعنا من حيث الاعمار شابة جدا : ٨٠ بالمئة من السكان تحت سن الـ ٤٠، و ٦٥ بالمئة تحت سن الـ ٣٠ . امتنا اذن أمة شابة جدا ولكن مستقبل شبيبتها مسدود . هذا الامر كاف وحده لكي يخلق وضعا متفجرا ، ويمكننا ملاحظة النسبة المرتفعة

لمشاركة الشبيبة في التظاهرات . وحيث تهاجم البنوك ، فان شبيبة ايران تريد الهجوم على نظام بنكي موضوع في خدمة السيطرة الاجنبية ، والاميركية منها على الخصوص ، نظام ، يجد الشعب نفسه ازاءه في حالة استدانة متصاعدة. كل الايرانيين يستدينون لتأمين قوتهم . وبالنظر الى النسبة المرتفعة للفائدة فان ذلك يخلق للشعب وضعا خطيرا . تبلغ الفائدة ٥٠ — ٦٠ — ٧٠ وحتى ١٠٠٪ في القرى. والجميع يستدينون من المرابين لكي يستطيعوا تسديد ديون البنوك . انها حلقة جهنمية اذ تتزايد الديون دون توقف ..

ومن بين الاهداف التي هاجمها المتظاهرون خلال العشرة أشهر الاخيرة ، مراكز الحزب الوحيد . اليوم لم يعد الامر هكذا لان هذا الحزب قد تفتت تحت ضغط الحركة الشعبية التي أدت الى عزل الشاه. واذا كان الشعب قد هاجم هذا الحزب بعنف فذلك لانه كان يصطدم بجهازه مباشرة . وفي الحقيقة فان هذا الحزب كان غطاء للسافاك وكان يحاول التغلغل الى وسط الشعب بتنظيم فروع مختلفة له . كان الشاه يريد ، حين اسس هذا الحزب عام ٧٥ ، أن يؤمن سيطرة كاملة على الشعب ، وكان ذلك العمل يشكل نقضا منظما لكل مافي داخل الشعب ، تاريخيا ، من مراكز معارضة للسلطة ، وخصوصا المؤسسات الدينية والمؤسسات القروية والمساجد التي لها دور هام جدا . فهي مركز اجتماعات ونقاشات تعبر فيها القاعدة عن رأيها وتمارس رقابتها وفقا لقوانين المذهب الشيعي . وهذا هو السبب في أن محاولة السيطرة تلك التي أرادها الشاه قد ساهمت الى حد كبير في حدوث انفجار الاشهر الاخيرة . فمن احدى خاصيات الثقافة الايرانية أنها مغلقة في وجه « الخارج » ، وهذا ينعكس حتى في هندسة المساكن . مغلقة خارجيا ومفتوحة في «الداخل». أنت لا تستطيع مثلا أن تقيم اتصالا مع فلاح بسهولة ، لانه لا يفصح بحرية عن شيء ، الا في حال توصلت الى

اقناعه بأنك لست من « الخارج » . حينها تجده ينفتح أمامك دون تعقيدات . لقد حاولت سلطة الشاه المطلقة تحطيم هذه المقاومة من خلال التسرب الى داخل كل عائلة. ويلخص هذه المحاولة (التي فشلت) قول شهير لرئيس السافاك : « اذا لم نستطع تحطيم ما يدفع الانسان من داخله الى المقاومة ، فانه لن يمكننا السيطرة على الثورة والعملية الثورية » .

س ٧ : هل تحركت كل ايران ، حتى في الريف ؟

ج : أجل . لقد كانت القرى لفترة طويلة معزولة عن الحركات الشعبية . وكان الفلاحون مجبرين بسبب ما ادى اليه « الاصلاح الزراعي » ، على افراغ القرى والانتقال الى المدن ، وقد وجدوا أنفسهم في خندق واحد مع العمال وبقية فئات الشعب . ولانهم حافظوا على علاقاتهم مع عائلاتهم فقد حملوا الى قراهم أيديولوجية نضال . وهكذا ، وللمرة الاولى منذ زمن طويل ، تحركت مباشرة المدن الصغيرة والقرى . ان شمول المظاهرات ضد النظام كل ايران يرتبط مباشرة بتنظيم الحركة . ادا نظرنا الى شبكة المعلومات والتنظيم المتوفرة لدى رجال الدين لوجدناها نظاما متطورا جدا ومتشعبا جدا . فرجال الدين البالغ عددهم حوالي ١٥٠ الفا على مختلف المستويات ، هم الوحيدون الذين يمكنهم الانتقال الى القرى والاتصال بالشعب دون خوف من القمع ، وهم ينقلون بواسطة شبكاتهم المعلومات الى كل الاحياء الشعبية والقرى في البلاد . وبالمقابل فانهم يتلقون من المؤمنين الكثير من المعلومات . مناسبة تشييع الشهداء مثلا في القرى والاحياء الشعبية ليست مجرد مناسبة للصلاة وانما لتبادل المعلومات وتحليل الوضع . هذه الحالة تشكل قاعدة تأسيس منظمة نابعة من الشعب ،

مبنيه على أساس الواقع الايراني الفعلي ، بينما ما يأتي من الغرب أو من بقية البلدان المتقدمة لا ينطبق تماما على مجتمعنا .

فيما يخص مضمون المظاهرات اعتقد أنه من المهم توضيح الامور وفضح الاعلام الذي يروج بمناسبة الكلام عن مشاكل الصناعة والزراعة ، لعصرية الشاه ونظامه ، في مقابل تعصب مزعوم لدى رجال الدين .

فبالنسبة لقضية المرأة مثلا اكدت صحف فرنسية مثل لوموند وفيغارو أن الناس في ايران يريدون قتل فرح لانها تجرأت على تحرير المرأة . يجب ادانة هذا الكذب . وفي المقابلة التي عقدها الشاه للصحافي الايطالي فارادجي قال كلاما له دلالة بالغة ، اذ أعلن أن المواصفات التي ينتظرها من المرأة هي أن تكون جميلة ومغرية . ان هذا يعني أن المرأة تعتبر موازية لشيء أو بضاعة ،جسد في خدمة حاجات ورغبات السلطة . والامام الخميني يعارض ذلك . وقد رأينا فيالاشهر الاخيرة أنالنساء قد أخذنيلبسن الحجاب في المظاهره كعلامة احتجاج ضد هذه المفاهيم وضد كل سياسة الشاه وكمقاومة للسلطة . وفي المظاهرات الاخيرة كان استشهاد مئات النساء تكذيبا صارخا لعصرية الشاه المزعومة .

س ٨ : ما هو المعنى الحقيقي للهجمات على دور السينما ؟

ج : منذ أكثر من ٥٠ عاما قال أحد قادتنا الدينيين وهو يشير الى أولئك الذين يحاولون السيطرة علي بلادنا أن ما يريد هؤلاء « اعطاءنا اياه ليس الثقافة الغربية ، القيم الشعبية الغربية ، ولكن القيم المضادة الغربية » . وهذا ما يحصل مع اسرة الشاه ولهذا يقف الشعب ضدها . ونحن نجد مثلا انه تعرض فجأة في ايران أفلام جنس أو غيرها مما

يصدم مباشرة ثقافتنا ومقاومتها الداخلية الخارجية ، التي تحدثنا عنها منذ قليل ، والهدف من ذلك هو حرمان الشعب من وسائل المقاومة ازاء سلطة مفروضة عليه من الخارج . قيم الانتقاد الغربية ممنوعة في ايران ، الابداع ، قيمة ، ولكنه على المستوى السياسي ممنوع كليا وكذلك على المستوى الاقتصادي . هناك تدمير شامل للانسان كفاعل ، خالق ، تجب دراسة الافلام المعروضة في ايران لكي نرى انه قد تم خلال السنوات العشر الماضية اختيار هذه الافلام بدقة لتدمير كل فكر خلاق لدى الشعب . الافلام التي تملك فرصة للعرض في ايران هي تلك التي تظهر عدم امكانية مقاومة الحكم الاستبدادي ، والتي تظهر الشعب مهزوما . ان كل ما يمثل العبودية ، القبول بالسلطة القائمة ، هو ما يعرض. الاميركيون والسوفيات هم الذين يصدرون الافلام الى ايران وفي كل هذه الافلام السينمائية أو التلفزيونية يتم التبشير بالسلبية المطلقة والخنوع . وتخضع كل الافلام التي فيها بعض من حس المقاومة (وذلك دون الكلام عن الافلام الثورية أو حتى الافلام الاميركية التي تعرض بعض التمرد) الى الرقابة في ايران . هذا النوع المفروض من السينما قد مثل اذن بالنسبة للشعب ، رمزا لاضطهاد السلطة وللسيطرة الاجنبية ، ولذلك كان هدفا مهما للمظاهرات الشعبية . وحدها القيم – المضادة ، المتوافقة مع النظام ، تستطيع دخول ايران . الشاه يعمل في خدمة السيطرة الاجنبية ، ولكي يفرضها ، عليه افناء الشعب . الشاه يقف ضد كل عصرنة في ايران وخصوصا في المجال السياسي ، وكل مايرمز في هذا المجال الى عصرنة حقيقية ، ممنوع في ايران .

س ٩ : انكم تعتقدون مثل الكثيرين من المشاركين في الحركة الشعبية في ايران بأن بعض الاصلاحات لا تكفي وتتكلمون عن ضرورة ((تغيير شامل)) كيف تصفون المجتمع الذي يجب ان يولد من سقوط الشاه ونظامه ؟

ج : علينـــا التحرك علـــى الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافيـــة والايديولوجية . علـــى الصـــــعيد الاقتصادي نعتقد أن التقدم في ظل التبعية مستحيل . اذن يجب قطع الروابـــط العضوية التي تجعلنا تابعين للخارج . يجب تدمير النظام البنكي الحالي مثلا واقامة غيره اذا دعت الحاجة الى ذلك . يجب تحرير العملة الايرانية من ارتباطها بالدولار الاميركي . يجب اعـــادة دمـــج البترول بالاقتصاد الايراني . يجب قطع العلاقات الاقتصادية الحالية مـــع الخارج ، بتغيير بنية الصادرات وتوزيع النشاطات في مختلف فروع الاقتصاد . على المستوى السياسي يجب وضع حـــد لهـــذا النظام ، يجب ازالة أداة القمع التي يمثلها الجيش والتخلي عن أية سياسة حربية مثل التدخل السابق ضـــد شعب عمان . يجب اعطاء وظيفة دفاعية (اذن : طابـــع شعبي) للجيش ، تنظيم دفاع شعبي ، يجب حل السافاك أيضـــــا .

المجتمع الايراني يصل حاليا الى لحظة حرجة ووجوده نفسه مهدد . يجب أن يحل الشعب ، أي الطبقات الكادحة محل النظام الحالي . الشعب هو القوة الاساسية في المجتمع ولكي يأخذ الشعب الامور بين يديه يحتاج الى الوحـــدة . ولا يمكن الوصول الى تحقيق وحدة الشعب الا عبر النقاشات وصراع الاراء ، خلق تيار شعبي واضح ، نقي ، وهذا يؤدي الى ولادة ما يمكن أن نسميه منظمة لها حتما خصائص منكيفة مع ثقافة البلاد وحاجاتها السياسية .

واعتمادا على النقاشات في القاعدة ، والتي ميـــزت المذهب الشيعي ، يمكننا خلق نوع من القيادة نـــوع مـــن المنظمة المرنة بما فيه الكفاية لقيادة الشعب . اريد أن أضيف انه يوجد اليوم وبخلاف الماضي زمن الثورة الدستورية ١٩٠٦ اهتمام بصياغة برنامج واضح ، برنامج سيظهر قريبا مـــع مواصلة النضال من أجل اسقاط الشاه ونظامه .

لماذا هذا الاختلاف عن الماضي ؟ لان كل الاحزاب في ايـــران كانت عام ١٩٠٦ أحزابا تستوحي من الايديولوجية الغربية . وكانت الحركة الدينية الشيعية في ذلك الوقت تواكب الحركة الشعبية من داخلها ولكنها لم تكن على رأسها . لم يكـــن هناك تحليل للمجتمع ولا برنامج محدد . كان هناك شعور قومي وارادة استقلالية عارمة في مواجهة روسيا والغرب . ولكن الحركة كانت بقيادة قوميين ذوي أفكار ضبابية . حاليا تطـــورت أمـــور كثـــيرة .

س ١٠ : ماذا يمثل الخميني في ايران ؟

ج : الخميني هو التعبير عن الوحدة الشعبية . ليس لانــــه زعيم ديني أو لانه يمثل تيارا أكثر جذرية من غيره وانما لان الشعب بحاجة لوحدة عمل للتحرر من النظام الحالـــي . والخميني يدعو لهذه الوحدة ولا يوجد من يخاف من امكانية حصول مساومة بين الخميني والسلطة . والشعب اختـــار الخميني على أساس هذا المعيار . الشعب تأكد بأن المساومة مستحيلة بين الخميني والسلطة ، وهو يعارض النظام من خلال الخميني . هذا هو التفسير السوسيولوجي للخميني في ايران اليـــوم .

س ١١ : ما هي العوامل التي جعلت من الخميني هذا الرمز ؟

ج : في البداية كان الخميني يتكلم عن ثلاثـــة أمـــور : (١) الامبريالية الاميركية وبقية الامبرياليات هي خطر على البلاد. (٢) اسرائيل خطر على مجموع العالم الاسلامي ومن ضمنه ايران (بصفتها سلطة عسكرية في خدمة المصالح الامبريالية) (٣) ثم نظام الشاه الذي سمح بتطور هذين الخطرين .
في عام ٦١ وقبيل نهاية عهد حكومة أميني ارسل الشاه بعثة

الى الخميني تعرض عليه بأن يكون له الحرية في قول ما يريده ولكن شرط تجنب الكلام عن هذه المواضيع (الامبريالية واسرائيل) . في بداية « الثورة البيضاء » التي أعلنها الشاه لم يقف الخميني ضد الاصلاح الزراعي . ربما كان قد اقتنع أن هذا الحل جيد للفلاحين ولكنه لم يكن يريد الدخول في نقاش : مع أو ضد . في ذلك الوقت كان هناك دعاية أميركية قوية تجعل من هذا الاصلاح الزراعي (الذي سيدمر بلادنا) حلا سحريا سينقذ المجتمع . لقد تحدث الخميني مؤخرا عن هذا الموضوع وأشار الى تحليلات حول الاقتصاد والزراعة في ايران وتكلم عن تدمير الزراعة وحاول من خلال خطاباته أن يتواصل مع جمهور الفلاحين لكي يشرح لهم اساس عملية تدمير نشاطهم الاقتصادي . ولقد تابع الخميني الكلام عن هذه المواضيع الثلاثة (الامبريالية واسرائيل والاصلاح الزراعي) باستمرارية سياسية مذهلة . وقد اصبح بفضل طريقته الحاسمة في طرح الامور الرئيسية التي تواجه الشعب وبفضل عمله وتصميمه ، الناطق باسم الشعب بل رمزه . ان الخميني يجمع حوله شعبا بكامله ، كل الناس .

س ١٢ : بماذا يتمثل عمل الخميني ؟

ج : منذ ٥٠ سنة وهو يعلم ، انه لا يكتفي باصدار بيانات ، انه معلم . ومن شروط أن يصبح الانسان ، زعيما دينيا ، ان يكون اكثر علما من الباقين وأن يختاره الشعب . ليس الامر كما يحصل عندكم حين يعقد المجمع المسكوني . المذهب الشيعي يتجنب كل تركيز للسلطات . كل امام لا يتبع الاخر (أوآخر) بل عليه ان يعمل وفق تقديره وعلمه الخاص . كان لدى الخميني منذ شبابه فكرة التغيير العميق في ايران ولقد بنى جيلا من رجال الدين الذين لا يريدون الاصلاحات وانما التغيير الجذري

للمجتمع . عندما اذاع الخميني نداءه للاضراب العام انتشر النبأ بسرعة في كل البلاد وذلك بفضل الروابط والتنظيم العفوي الذي تطور حول رجال الدين . ليس هناك أية تراتبية وانما يجد كل شخص نفسه مسؤولا عن ايصال نداء الخميني الى الاخرين . والخميني يطرح في خطاباته كل المشاكل : الفقر ، الاكواخ الشعبية جنوبي طهران الخ .. (منطقة شمالي طهران هي الاغنى وتستهلك ٣٥٪ من الناتج الوطني وعدد سكانها لا يتجاوز المليون) . الخميني قريب من الشعب والفقراء وهو يعرف الحالة جيدا من خلال التقارير التي تصله والكل يضع لنفسه مهمة ابقائه دائم الاطلاع على الامور .

س١٣ : منذ متى اكتسب الخميني هذه القيمة ـ الرمز في ايران ؟

ج : منذ ١٥ سنة وبالتحديد منذ نهاية عام ٦٢ ـ بداية ٦٣ ، حين جاء جونسون الى طهران وكان يومها نائبا لرئيس الجمهورية ، ليعرض على الشاه خططه حول « الثوره البيضاء » . حين بدأ النظام بالكلام عن هذا الاصلاح وبأخذ الاستعدادات لتطبيقه هب رجال الدين في قم لمعارضته . وقد طرح الخميني الموضوع في اطار المسألة الامبريالية ، وتحرك بشكل يسمح بتعبئة الشعب الذي لم يكن يعرفه سابقا. عام٦٣ القى خطابه الكبير في مسجد قم وطالب برحيل الشاه. في تلك الفترة ، حتى المعارضة كانت تقول « بضرورة » الاحتفاظ بالشاه خوفا من حالة الفوضى التي ستعم البلاد في حال رحيله . ولاول مرة منذ ٣ قرون يقف رجل دين ليضع كشرط لحياة البلاد : رحيل اسرة بهلوي . لقد اعلن الخميني ان الشاه يعمل ضد تعاليم الاسلام وحينذاك فقد الشاه كل قاعدة شعبية له . يقول القرآن « ان الملوك اذا دخلوا قريه افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة » . لقد استعاد الخميني هذه الاية من القرآن وقال ان الشاه يدمر الشعب . لقد

اعد الخميني الشعب ايديولوجيا لهذا التمرد العام الـــذي تشهدونـــه اليـــوم .

س١٤ : هل ربط الخميني اذن النضال ضد الشاه بالنضال ضـــد الامبريالية ؟

ج : لقد زعم البعـــض في الحركـــة الحالية بانـــه يجب تقديم النضال ضد تسلط نظام الشاه على النضـــال مـــن اجـــل الاستقلال . ان هذا الزعم ليس الا تعبيرا عن التشوش في فهم العلاقة بين التبعية واستبدادية الشاه . فالبعض كـــان يظن انه من المناسب تكتيكيا اغفال مسألة السيطرة الاميركيه على الشعب ، ولكن ، وبفضل التحليـــلات والنقاشـــات والخطابات والنداءات ، التي اذاعها الخميني لم يعد احـــد يعتقد باسبقية النضال ضد الشاه على النضال من اجـــل الاستقلال ، الكل يعلم ان القضيتين مترابطتان .

س١٥ : يتكلم الخميني والحركة الدينية عن حرب مقدســـة : ماذا تقصدون بذلك ؟ وهل تتصورون البدء بنضال مسلح ؟

ح : اخذين بعين الاعتبار واقع بلادنا ، اذا درسنا هذا النضال عبر تاريخ ايران المعاصر يبرز امامنا نموذج عياني : النضال ضد العدوان الروسي القيصري . لقد طلب من المسلمين المشاركه في الدفاع عن الوطن المهدد ، وكان ذلك حربـــا مقدسة . لا يمكن اللجوء لهذا الاسلوب في حل الخلافات بـــين ابناء الطائفة ، ولكن الامر يختلف حين يتعلق بمعارضة طاغية او نظام تسلطي مطلق حرم الشعب من كل وسائل المقاومه . في شيراز اعلن مؤخرا اية الله محلاتي في خطاب له اننـــا « فعلنا كل ما يمكن قبل اللجوء الى النضال المسلح . لقـــد انتقدنا واقترحنا حلولا ونظمنا اضرابات ومظاهرات ولكن دون نتيجة . لم يبق الا النضال المسلح كحل اخير » .

ورغم اننا ندرك ان الوضع مسدود ، لا افق له وانه لا يمكن الخروج منه بدون النضال المسلح ، الا انه ينبغي ان نحسب كل النتائج بدقة . واذا كان القادة الدينيون قد اعطوا امرا واضحا بالنضال المسلح فذلك لانهم توصلوا اليه بعد تحليلهم للوضع . واليوم ، كل الخطب الدينية تدعو الى النضال المسلح : حين تتحدث عن المجاهد ، حين تقوم بتأبين الشهداء الذين سقطوا داعية الى العنف الثوري في مواجهة عنف السلطة القائمة . في ندائه الداعي الى الاضراب العام ، ذكر الامام الخميني بشهداء الحرب بين علي ومعاوية . فالاول يمثل القائد العادل المعارض بالسلاح للثاني (معاوية) الذي يمثل سلطة الاضطهاد . وقد قال الخميني مخاطبا الشعب : « ان شهداءكم اليوم هم كشهداء الامس الذين سقطوا الى جانب الامام علي » . الايرانيون اليوم لا يخافون من الموت . اذا تراجع النظام ، ونحن ندرك أنه ليس أمامه الا التراجع، فذلك سيكون بسبب ان فكرة النضال المسلح (الشكل الجنيني من هذا النضال) موجودة في اعماق الشعب .

س١٦ : هل تعتقد ان الشعب مهيأ للنضال المسلح ؟

ج : اجل فالوضع يختلف اليوم عما كان عليه منذ ١٥ سنة ، والشعب مستعد للانتقال الى العمل وتحمل النتائج المترتبة على النضال المسلح . لقد رأينا كيف وقف الشعب في وجه الرصاص ، وبأية شجاعة واجه وقاوم المجازر . لقد انتقل الناس الى العمل ، ضمن حدود امكانياتهم . البعض تسلح بالسكاكين للقتال . ان هذا التصميم هو ما يحطم ارادة السلطة . قبل الخميني كان هناك هوة بين الفكر **والواقع**، انفصال تام ، كان رجل الفكر سلبيا ، بينما رجل اليوم يحث على التحرك وهذا شيء لم يسبق له مثيل . خلال ٣ قرون ماضية لا نجد هذه الحالة الفكرية . لم يحصل ذلك الا في مطلع القرن الخامس عشر حين قامت حركة تدعو الى

المساواة في ايران وتناضل ضد العدوان المنغولي الخارجي وضد النظام الذي فرضوه في الداخل. واليوم يستعيد الشعب ارتباطه من جديد بهذه الحالة الفكرية حيث يصبح للموت قيمه اكبر من الحياة تحت سطوة سلطة اضطهاد وقمع . اننا في حرب ولكن ما ينقص هو السلاح ، وذلك سببه عزلة البلاد ، اضافة الى انه لا احد يريد قبول اسلحة من الروس . لا نريد التخلص من اميركا لنصبح تابعين للاتحاد السوفياتي . اننا في مواجهة قوتين ، واذا كان لدى الايرانيين اليوم حقد على الولايات المتحدة فذلك لانها سبب مآسيهم ، الا أنه لديهم ايضا نوعا ما خوف اكبر من القوة الاخرى . انهم يعرفون ان جبابرة العالم لا يعطون السلاح لاي شعب او امة تطلب استقلالا حقيقيا . اعتقد ان الشعب مؤيد اليوم للنضال المسلح ، ولكنه بدلا من التوجه الى الخارج للحصول على السلاح ، يقوم بحرب الاستنزاف ، اي عملية هجوم تدريجي لتشجيع الانتفاضة الشعبية داخل الجيش ، الذي يشكل مجتمعا قائما بذاته ومغلقا . ولكي ينقذ نظامه يمارس الشاه سياسة ذكية ولبقة جدا داخل الجيش . وقد ادان الخميني تلك السياسة . لقد كان هناك انقطاع اذ ان الدين لم يكن يخترق الجيش . الدين يمثل ايديولوجية الشعب ، والجيش يجسد أيديولوجية السلطة . ولقد كان لمجرد محاولة زعيم ديني اختراق الجيش تأثيرات كبيرة على النضال الشعبي . ما نلاحظه هو انه على الرغم من عدم وجود اسلحة كافيه للنضال المسلح ، ومع وجود خطر تدخل القوتين الاعظم ، الا انه يوجد في مقابل ذلك مشاركة شعبية قوية جدا في مختلف الاعمال مثل الهجمات ضد اهداف تمثل الاستبداد والسيطره الاجنبية . هذا الاجماع الشعبي على النضال يمثل نقطة هامة ، لا توجد في داخل ايران اية مجموعة او اقلية تقف للدفاع عن مواقف الاميركيين او لتعطيهم حجة للتدخل . برأيي انه لامر هام جدا ، ان يكون هناك ذلك الاجماع الذي خلقته تدريجيا القيادة الدينية المعارضة .

واعتقد ان ابداع الشعب نابع من انه ، آخذا بعين الاعتبار انه واقع بين قوتين اعظم تمارسان الضغوطات عليه من الجهتين ، قد اختار وسيلة العنف ولكن ضمن الحدود التي تمنع هاتين القوتين من التدخل مباشره ، اذ ان هذا **التدخل** يشكل خطرا على حياة الشعب والبلاد .
ان كل شيء مهدد بالضياع في ايران في اللحظة التي تتدخل فيها القوتان الاعظم . ولا يبقى هناك شيء من بلادنا . ضمن هذه الحدود اختار الخميني كل الوسائل التي تسمح بالنجاح مستندا على واقعة انه في ظروف النضال الراهن في ايران ، هناك اجماع شعبي : لقد تخلى الجميع عن الشاه .

س١٧ : ما هو تأثير الحركة الشعبية داخل الجيش ؟ وما هو الدور الذي سيلعبه الجيش في المستقبل ؟

ج : لقد سبق ان قلنا ان الجيش الايراني مرتبط الى حد كبير بالولايات المتحدة التي تحيطه بـ ٣٥ ألف خبير .
ولكننا نأمل بأن نستطيع كسب عدد معين من ابناء الشعب داخل الجيش والذين استخدموا ضد الشعب ، نأمل ذلك بفضل نضال الشعب وشعارات الحركة الحالية. من الصعب ان نقيس حاليا درجة تأثير الحركة وانعكاساتها على جماع الجيش . في الدراسة التي **قمت** بها عن هذه المؤسسة . تطرقت الى الصراعات والتناقضات في داخلها ، اعتقد انه من أجل تقييم ذلك ينبغي وضع المسألة في اطار سياسة القوى العظمى .
الاميركيون يخشون انقلابا ذا لون ديني ، يعمل على اقامة نظام له علاقات جيدة مع الروس ، وهم يحسبون حساب ما حصل في افغانستان . ولذلك نراهم يؤيدون نوعا من التقييد للحكم المطلق ، ووضع نظام يقوم على « الديمقراطية » المراقبة ، تسمح بتقليص احتكار الجيش للسلطة . اذ انهم يعتقدون ان هذا الاحتكار سيكون له

تأثيرات سلبية على مصالحهم . ففي حال سحق كل ما هو خارج الجيش ، اي الشعب الذي يهب باجمعه ، والقوى السياسية والدينية المختلفة ، لن يبقى سوى الجيش كنقطه ارتكاز لهم . وفي حال نشوب الصراع داخل الجيش سيكون الامر خطيرا جدا لما للجيش من سلطة واسعة . وبالنظر الى طبيعته ، فان الجيش يشكل بنية تابعة . اذا خرجت من حلقة الولايات المتحدة فانه لا يمكنها الا الدخول في حلقة الروس . وهذا ما يخشاه الاميركيون . ولذلك يريدون تشجيع وجود قوة اخرى في المجتمع الايراني ، غير الجيش ، وخارجه ، وحيث يمكنهم الاعتماد عليها ، قوة سياسية تشمل حتى قسما من المعارضة الحالية . هذا هو معنى ما نسمعه اليوم حول « التحررية » انها الحل الذي يدعو له السيد اميني الذي سبق ان كان وزيرا للشاه عام ٦٢ . يقول اميني بضرورة التضحية بالشاه لانقاذ النظام ولذلك نراه يطالب برحيل الشاه . في الحقيقة ليس اميني هو من يتكلم وانما الاميركان من خلاله . رحيل الشاه والغاء احتكار الجيش للسلطه السياسية : هذا هو « الحل على طريقة اميني » وهو يتوافق مع اهتمامات الاميركان الذين يرون ان انفجار الصراعات داخل الجيش يهدد بجعل الوضع غير قابل للضبط ، حيث ان القوة الاخرى سيمكنها التدخل لقطف ما يكون قد انتزع من الاميركان . هذا هو ، نوعا ما ، ما حصل في افغانستان واثيوبيا ، وايضا في بلدان اخرى من الشرق الاوسط . وبهذه المناسبة نقول ان اهمية الخميني بالنسبة للشعب ، كونه تعبيرا عن مختلف اتجاهات الحركة الشعبية وعامل توحيد لها ، اهميته تأتي من ان الشعب يرى الخطر المحدق به . نحن لا نقول انه لا يوجد هكذا خطر . انما حاليا الاميركان هم المسيطرون ؛ ونحن نواجههم مباشرة . يمكن ان يكون للروس بعض الشعبية ولكن هذا ناتج عن الحقد على الاميركيين وليس حبا بالروس . ان خطر حصول انقلاب تقوم به العناصر المؤيدة للروس ، هو خطر قائم . لا نستطيع القول ان هذه

العناصر غير موجودة في الجيش . لم يكن احد يتوقع ان يكون للروس تأثير كالذي شهدناه في الجيش الافغاني او الاثيوبي ، ومع ذلك .. ان على الانتفاضة الشعبية ان تفرض (بالضبط) حلا اخر ، حلا يكون خارج هاتين القوتين . انها اذن تحرريه غير تلك التي ينادي بها اميني والاميركيون . اليوم ، وحدة اجماع الشعب في القاعدة ، تسمح لنا بالنضال دون خوف من هذا الخطر .

س١٨ : الم يكن الاتصال الهاتفي بين كارتر والشاه عشية الجمعة السوداء دليلا على دعم أميركي مطلق للشاه ؟

ج : لا نعتقد ان هذا الدعم مضمون مستقبلا . الشيء الاكيد بالنسبة للاميركيين انه يجب كسر شوكة الحركة الشعبية طالما هي تطالب باستقلال حقيقي . بالنسبة لهم ، هكذا استقلال سيكون اخطر من تبعية ايران للاتحاد السوفياتي ، والامر نفسه يتكرر بالنسبة للاتحاد السوفياتي، اذ انه يفضل تبعيه ايران للولايات المتحده على الاستقلال الكامل . القوتان الاعظم تحققان توازن قوى بينهما بطريقه تجعل من الشاه محصلة هذا التوازن . ان كلا منهما يفضل بقاء الشاه على قيام نظام لا يكون خاضعا له او لمنافسه . والشاه لا يحكم بفضل قوته او ذكائه وانما بفضل توازن القوى بين الدولتين . لقد صرح الشاه بنفسه عدة مرات ، حسب قول اميني ، بانه يفضل وجود حزب توده قوي على « الجبهة الوطنية » اي وجود حزب قومي . ولكن الاميركيين يجدون أنفسهم اليوم مجبرين على تصور رحيل الشاه لانهم يخافون من المقاومة الشعبية . باستطاعتهم زياده حجم المجازر ولكن هذا يشكل حلا لا منفذ له . اليوم ، وبخلاف الفترة السابقة (اي قبل ١٥ سنة) ، كل رجال الدين يشاركون في النضال ولا يوجد اي منهم خارج النضال . لقد قدر الخميني ان يكون عددهم ١٥٠ الفا من تلامذة قم ، وهم

يشكلون وحدهم جيشا كبيرا . ولقد فشلت ايضا محاولات مواجهة المقاومة الشعبية بتشكيل حزب رستاخيز عام ١٩٧٥ وظل الشعب يقاوم . ولانقاذ النظام ، لا يرى الاميركيون حلا اخر غير ازالة الشاه . انهم يريدون خلق ميزان قوي يسمح لاميني بالحكم ويسمح لهم بامساك الوضع لفترة طويلة،وذلك من خلال القبول ببعض « الحرية » ، المقيدة جدا بالطبع .
لكن خلق ميزان قوي كهذا يفترض تحييد السلطة الدينية او شلها ، اي استعمال الجيش ضد الشعب لاجباره على القبول بالحل « على طريقة اميني » ، قبولا سلبيا لا يفسح في المجال لبروز وضع تهدد فيه ديناميكية النضال الشعبي نظام اميني المقترح . الا ان استعمال الجيش ينبغي ان يتم ضمن حدود . لقد حاول الشاه افشال « الحل على طريقة اميني » . ان مذابح يوم الجمعة الاسود تجعل من الصعب تحقيق هذا الحل . لقد جلبت هذه المذابح وحدة الشعب في عدائها للنظام ، وضربت محاولات كسب جزء من المعارضة . وفي نفس الوقت لم ينجح الشاه أبدا في محاولته . يجب القول ان الشاه لم يحسن تقدير حالة الشعب المعنوية . اذ ان هذا الشعب لم يعد كما كان قبل ١٥ سنة فبعد مذبحة ٥ حزيران ٦٣ كان الشعب في حالة يأس امام العنف الوحشي الذي مارسته الدولة . أما اليوم فالوضع يختلف : يوم الجمعة الاسود تبعه اضراب ، والبيانات التي هددت باعدام الذين « يشتمون » الشاه لم تمنع استمرار رفع شعار « الموت للشاه » .
اذن نحن متفقون مع الاميركان على نقطة : ازالة الشاه . ولكننا لا ننظر الى ذلك بنفس الطريقة لان الاميركيين يعملون وفقا لهدفهم الستراتيجي في السيطرة ويريدون فرض حل ضمن اطار هذا الهدف ، اذا كنا نريد حلا خارج هذا الهدف ، فاننا نحتاج الى الوحدة الشعبية لان « الحل على طريقة اميني » لا يمكن ان يمر الا بتفتيت هذه الوحدة الشعبية

س١٩ : هل يمكن ضرب هذه الوحدة ؟

ج : اذا نجحت الولايات المتحدة في كسب جزء من المعارضة عبر اعطائها بعض الفوائد ، والامتيازات او الامال ، عندها يصبح لديهم فرصة في انجاح حلمهم . ان كل شيء يتوقف على مسلكنا اذا كنا واعين بما فيه الكفاية للوضع فاننا نستطيع فرض رحيل الشاه دون ان نقع في احضان الحل الاميركي . يجب ان نمتلك استراتيجية للمعارضة والوحدة هي اساس هذه الستراتيجية . اذا حققنا الوحدة على كافة المستويات نستطيع تحويل « الحل على طريقة اميني » الذي قررته الامبريالية الاميركية الى حل ايراني يؤدي الى استقلال حقيقي .

حاليا هناك تكتيكان : قبول « اميني » الان ، لكي يكون بالامكان تجاوزه لاحقا . وقد وقع قسم من المعارضة في هذا الفخ لانه تجاهل الرابط العضوي الذي يربط النظام الايراني بالولايات المتحدة .

وهذا القسم يساوي بين رغباته والواقع فيقول : « يجب ترك اميني يتحرك على ان نقول له اننا مع الحرية في اطار التبعية . ولكن ايران هي المثال الافضل لفشل التطور ضمن التبعية والليبرالية في التبعية ستكون فشلا كبيرا للبلاد ، ستكون فيه نهاية شعبنا .

التكتيك الاخر هو ان نترك الامور تتعفن داخل النظام وتتآكل، ومن خلال الوحدة والتماسك كقوة مستقلة عن النظام يتم الافلات من التعاون معه .

هناك فئة من المعارضة تعطي الاولوية للنضال ضد الاستبداد والديكتاتورية على النضال ضد التبعية ، اصبحت الان داخل « الحل الاميني » ، انها تقف معه . بعض الاتجاهات الثقافيه الايرانية باسم الواقعية تدعمه ولكن ليس لها وزن شعبي . داخل الحركة الدينية لا يوجد حاليا مظاهر قبول « للحل الاميني » ولا نستطيع الجزم بأن هناك اتجاهات مؤيدة لهذا الحل لانها لا تفصح عن ذلك . هذا يختلف عما يحدث على مستوى بعض الرجال السياسيين ، الذين يؤيدون « الحل

الاميني » . فيما يختص « بالجبهة الوطنية » اميني يعتبرهـا عقبة امام حله وقد حاول كثيرا منعها من التشكل . لماذا ؟ لان هذه الجبهة نابعة من التقليد المصدقي . اذا كان اعضاؤهـا آتين من هذا التاريخ النضالي الاستقلالي الذي لـه جـذور عميقة وسط الشعب ، الا أن هذه الجبهة لا تعد شيئا يذكر. كان مصدق ، الذي تتسمى به الجبهة ، يمثل تيارا شعبيـا معاديا للتقاليد القديمة للفئات الحاكمة والتي كـان بعضهـا تابعا للقياصرة الروس (واليوم يمثلها توده التابع للسوفيات) وبعضها تابع للغرب . ان كلمة « جبهة وطنية » تعني ذلك . ولكن اذا تم اتباع سياسة اخرى باسم الجبهة فان ذلك يشكل نفيا لوجودها وسيكون غير مقبول من الشعب كما حصل منذ ١٥ سنة حين طالب بحكومة شرعية وسكت عن مسألـة الاستقلال . وقد رفض مصدق نفسه هذه السياسة واكد على ان « الجبهة الوطنية » لا يمكن ان يكون لها الا هدف واحد : الاستقلال والحرية . وهذا مغاير جدا للحل الاميني الذي يقوم على حرية ضمن التبعية . وبالنظر الى الهبة الشعبية الحالية ومن خلال الهيئات الدينية الشيعية فان الجبهة الوطنية لـم تـعد تحتكر القيادة في ايران حاليا . واذا ارادت ان تكون لها اهميتها فعليها ان تختار معسكرها . حتى الان ومـن خلال البيانات والتصريحات الاخيرة فانه يظهر ان الجبهة قد اختارت معسكر الخميني . فيما يختص باستراتيجيتها هناك ٣ مباديء اعلنتها منذ اسبوعين : الاستقلال والحرية وتغيير كل مظاهر المجتمع العفن الذي أقامه النظام الحالي منذ ٢٥ سنة . هذا ما تنادي به الجبهة ولكننا نعرف ان الاقـوال تختلف أحيانا عن الافعال . ولذلك من المطلوب العمل اكثر في القاعدة وبناء وحدة يشارك فيها الجميع لمنع أن تتحول الجبهة الى فـخ يقع فيه الشعب .

س٢٠ : اخيرا ، ما هو عمليا موقع الجبهه الوطنيه بالنسبه لقضيـة التبعيـة ؟

ج : حسب مواقفهم العلنية فان اعضاء الجبهة يضعـــون انفسهم خارج القوى العظمى ، ولديهم القدرة على ذلك اذا اعتمدوا اكثر على القاعدة . لا يجوز ان يظلوا في موقع الدفاع عن حرية التعبير وبعض الحريات الاخرى وان يكتفوا بلفظ كلمة استقلال دون القول ماذا يعنون بها . يجب ان يعلنوا فهمهم لكلمة استقلال (لان الشاه نفسه يقول ان سياستـه هي سياسة استقلال وطني) .

يجب ان تقال الاراء بحرية لكي نصل الى اتفاق عام علـى مستوى الشعب وعلى مستوى القادة. كي يمكن الوقوف خارج القوتين الاعظم اللتين لهما تأثير قـوي في ايـران ، غـير ارتباطاتهم ، وليس فقط الاميركيون لديهم ارتباطاتهم وانمـا الروس ايضا فنحن نبيعهم الغاز ، ولدينا علاقات اقتصاديه وثقافية هامة معهم ، وهناك تأثيرهم الايديولوجي .

بفضل الوعي الشعبي نحن على ثقة ، بأن الشعب لا يقبـل « الحل الاميني » ، أو الحل على الطريقة الاميركية والـذي لن يقدم اي شيء ايجابي . الشعب يعرف جيدا الاعيـب النظام والامبريالية ولديـه خبـرة الماضي .

الفهـرس

مع « ابو الحسن بني صدر » ، نحن امام رمز فكري كبير ...

يعرف بانه « المنظر الاقتصادي للحركة الدينية » و « واضع البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للثورة » في ايران ، ما مغزى هذه العبارات ؟

لكل ثورة منظروها ! وليس ذلك بجديد !!

لكننا هنا أمام « مفكر — تجربة » ، اعاد تأسيس الاقتصاد والسياسة ، خارج أسار ثنائية الفكر « السائد » . وذلك ، ليس من موقع الانكفاء والعجز ، وهو المطلع على تفاصيل هذا الفكر ، وليس من موقع المكابرة « العالم الثالثية » ، وهو المناضل المتواضع فكراً وممارسة ، بل انطلاقاً من فرادة التجربة الثورية في ايران والعالم الثالث . لقد تصدى بني صدر ، عبر مؤلفاته العديد[...] كشف مجلية لجوهر الفكر السياسي والا[...] الاسلامي ، مصيداً انتاجه بما يتلاءم مع [...] الحضاري الذي ينتمي اليه راهنا ، [...] تجلياته الفذة : الثورة ايرانية .

هذا الكتاب ، يزود القارىء بجملة م[...] في قراءة جوانب هامة من تاريخ تجربة [...]

الثمن ٧ ليرات لبنانية أو ما يعادلها

دار الكلمة للنشر — تلفون ٣٥٤٩٠٢ — ص.ب ١٣/٥٢٨٨ بيروت — لبنان